**جـــامعة الـــدكتور مولاي الطاهر - سعيدة-**

**كلية: الحقوق و العلوم السياسية.**

**قسم: العلوم السياسية و العلاقات الدولية.**

**تخصص: علاقات دولية و منظمات اقتصادية**

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

**بعنوان:**

# السياسة الخارجية التركية
# اتجاه الشرق الأوسط (2002-2013)

**من إعداد الطالبتين:**

- إيمان عكوسة.
- سليمة دريس.

**إشراف الأستاذ:**

– محمد رضا سلطاني.

**لجنة المناقشة:**

- ابراهيم عدنان رئيسا
- محمد نزعي مناقشا
- محمد رضا سلطاني مشرفا

**السنة الجامعية: 1435–1436هـ/ 2014– 2015م**

# كلمة شكر

الحمد لله نستعينه ونشكره ونهتدي به، من يهده الله فهو المهتد و من يضلل فلن تجد له وليا مرشدا.

ها نحن نضع اللمسات الأخيرة على عملنا المتواضع الذي تم بعون الله عز وجل. وتوفيقه، ولولا هدي الله لنا ما كنا لنهتدي وما كنا لنتم هذا العمل ولولا فضله عز وجل.

بعد شكر الله وحمده نتقدم بكلمة شكر وعرفان إلى الأستاذ المشرف "سلطاني محمد رضا" الذي ساندنا بتوجيهاته ونصائحه القيمة وأمدنا بالمعلومات اللازمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

والى اللذين كان لهم الفضل في تنمية معارفنا.

شكرا

# اهـــداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلالك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار و أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد انتظار و ستبقى كلماتك نجوما اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز "بوعلام".

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والى معنى الحنان و التفاني، إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب "أمي الحبيبة ربيعة".

إلى من بهم اكبر و عليهم اعتمد... إلى شموع متقدة تنير ظلمة حياتي، إلى من بوجودهم اكتسب قوة لا حدود لها، إلى من عرفت معهم معنى الحياة إخوتي و أخواتي"عبد الرزاق،الكتكوت بن عامر،أسماء،مروة "

إلى توأم روحي و رفيقة دربي، إلى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة أختي "مقدم مبروكة"

إلى من أرى الأمل و التفاؤل في عينيه، إلى من كانت مواقفه النبيلة سر نجاحي أخي "غزال إسماعيل"

إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت و برفقتهم على درب النجاح سرت و علموني معنى الوفاء والعطاء، صديقاتي"سليمة"،"سارة"،"خديجة"،"نسيمة"،"سهام " "رقية"،"خيرة"،" مبروكة"،" صباح"،"بشرى"

إلى كل من ساعدني في مشواري الدراسي إلى عائلتي الكريمة "عكوسة"التي رافقتني دعواتهم الخالصة لي بالنجاح وأخص بالذكر "عائلة غزال"،"قاسمي نور الدين "،"جمال"، "مصطفى"

إيمان

# اهـــداء

إلى قلبي النابض وحبي الأبدي إلى روحـ روحي وسبب وجودي إلى التي أشكو لها شيء فأجدها واقفة جنبي، إلى التي نقشت حروف حبها بداخلي، إلى ريحانة حياتي التي أعطتني أجمل عطر في الحياة، إلى التي لا تسعها جل الكلمات أقول لها: لو علاقات الناس تنتهي والنجوم من السماء تختفي يبقى حبي لك شمعة لا تنطفئ إلى أغلى ما أملك في الوجود إلى الغالية نور العين : أمي الحنون حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي تحلو الحياة بوجوده ولا حياة من بعده إلى الذي أنار دربي على حساب دربه إلى الذي أرشدني إلى درب العلم وكان سند إلي في التعليم إلى رمز النضال ومبعث الأمان والسلام لك يا فخري واعتزازي لك يا من تسكن في سواد عيوني لك يا أغلى إنسان وهبني الله إياه : أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى الذين زينوا حياتي وكانوا دائما محل إعجابي وفخري الذين تقاسموا معي رحم أمي إخوتي و أخواتي شعبان، محمد، خيرة، فاطمة، محجوبة، نورية.

إلى كل براعم البيت وشموعه سيرين، أشواق، محمد إسلام.

إلى روح أخي التوأم بوعمامة رحمه الله

إلى التي تقاسمت معي هذا العمل و تحملتني بكل صبر و حنان أختي حبيبتي إيمان عكوسة.

وإلى صديقاتي خيرة، فوزية، أسماء، مبروكة، مبروكة مقدم، نور الهدى.

-إلى كل زملائي طلبة العلاقات الدولية و المنظمات الاقتصادية.

لهم بالتوفيق جميعا .

-إلى كل أساتذتي بالجامعة مع تحية إكبار

وتقدير لهم جميعا.

-إلى كل من أحاطني بالمحبة والاهتمام.-إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

سليمة

# خطة البحث:

**مقدمة.**

**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و التاريخي للسياسة الخارجية التركية.**

- **المبحث الأول** : الإطار المفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية :
  - ✓ المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية :
    - الفرع الأول : تعريف السياسة الخارجية.
    - الفرع الثاني : صنع القرار في السياسة الخارجية :
  - ✓ المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية:
    - الفرع الأول : العوامل المادية :
    - الفرع الثاني : العوامل الخارجية:
  - ✓ المطلب الثالث : أهداف السياسة الخارجية وبناء خطواتها :
    - الفرع الأول: أهداف السياسة الخارجية :
    - الفرع الثاني : خطوات بناء السياسة الخارجية :
- **المبحث الثاني** : الخلفية الجيوسياسية و التاريخية لتركيا :
  - ✓ المطلب الأول : تركيا من خلال المعطيات التاريخية و الجغرافية :
    - الفرع الأول : المكانة التاريخية لتركيا :
    - الفرع الثاني : الموقع الجغرافي لتركيا :

- ✓ المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للنظام السياسي التركي.
- ✓ المطلب الثالث : التطور التاريخي لوضع تركيا في الساحة الدولية.

➥ **المبحث الثالث** : السياسة الخارجية التركية.

- ✓ المطلب الأول : صنع القرار في تركيا.
- ✓ المطلب الثاني : أدوات السياسة الخارجية التركية.
- ✓ المطلب التالث : العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا.

**الفصل الثاني: الشرق الأوسط و الرهانات الإقليمية.**

➥ **المبحث الأول**: الإطار المفاهيمي لمفهوم الشرق الأوسط

- ✓ المطلب الأول: تعريف الشرق الأوسط
- ✓ المطلب الثاني: أهمية منطقة الشرق الأوسط:
  - الفرع الأول: الأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط:
  - الفرع الثاني : الأهمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط .
  - الفرع الثالث : الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط .
  - الفرع الرابع : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط .
- ✓ المطلب الثالث: الرؤى الدولية حول منطقة الشرق الأوسط.
  - الفرع الأول: رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط:
  - الفرع الثاني: رؤية الدول الأوربية للشرق الأوسط.
  - الفرع الثالث : الرؤية الإسرائيلية و العربية للشرق الأوسط .

- **المبحث الثاني** : العوامل الدولية المؤثرة على الشرق الأوسط.
  - ✓ المطلب الأول : العوامل المحلية .
  - ✓ المطلب الثاني : العوامل الإقليمية
  - ✓ المطلب الثالث : العوامل الدولية:
- **المبحث الثالث**: التحولات السياسية في الشرق الأوسط
  - ✓ المطلب الأول: التغييرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط:
  - ✓ المطلب الثاني : الإستقطاب الدولي و الإقليمي تجاه الأزمات في الشرق الأوسط
  - ✓ المطلب الثالث : التغير في عناصر التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط

**الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط.**

- **المبحث الأول**: مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي
  - ✓ المطلب الأول النظام السياسي التركي في منطقة الشرق الأوسط
  - ✓ المطلب الثاني:الأوضاع الإستراتيجية و الأمنية في دول الجوار.
  - ✓ المطلب الثالث:الترتيبات الاقتصادية التركية في الشرق الأوسط
- **المبحث الثاني**:ملامح السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط
  - ✓ المطلب الأول: المشروع التركي والرؤية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط
  - ✓ المطلب الثاني: الشرق الأوسط في المنظور التركي
  - ✓ المطلب الثالث:تركيا و الديناميكيات الأساسية في منطقة الشرق الأوسط
- **المبحث الثالث**:مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط
  - ✓ المطلب الأول: موقف تركيا من القضية الفلسطينية

- ✓ المطلب الثاني:العلاقات التركية الاسرائيلية.
- ✓ المطلب الثالث:مستقبل العلاقات العربية التركية بعد الثورات العربية

**خاتمـة**.

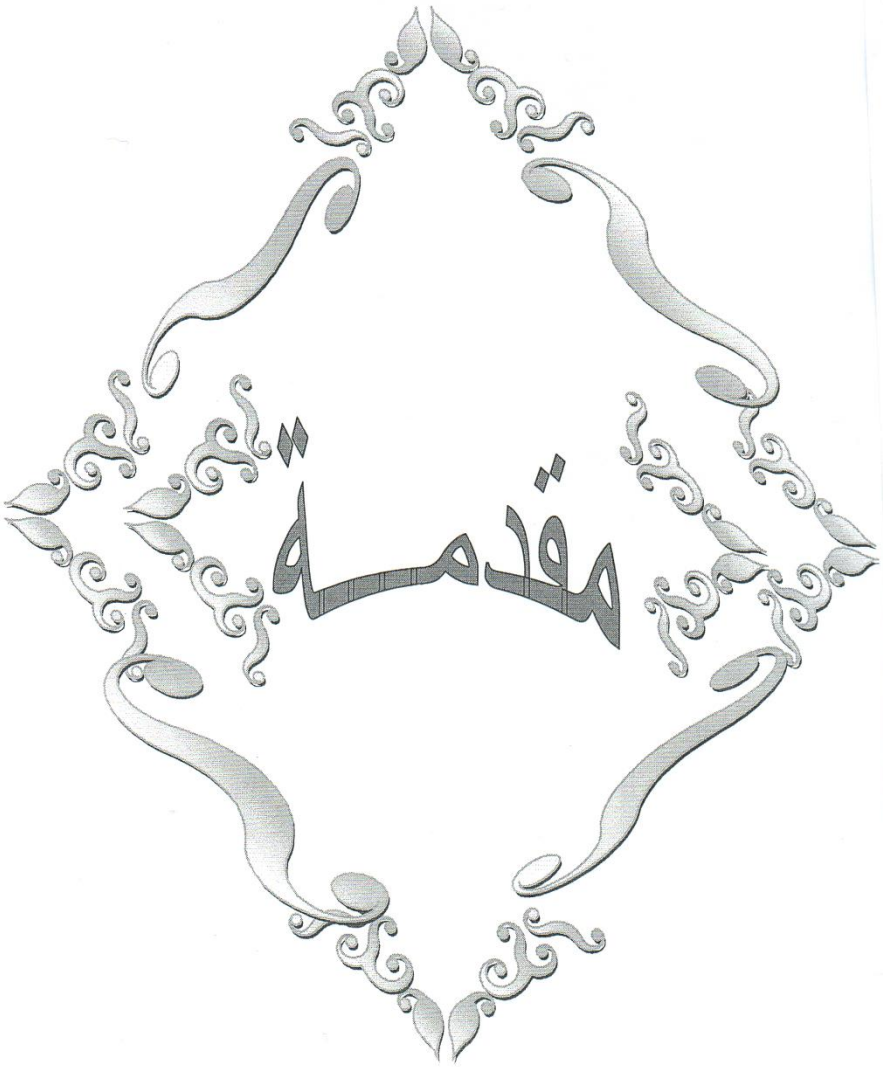
مقدمة

**تمهيد:**

تعتبر منطقة الشرق الأوسط قضية جوهرية و أساسية ليس فقط على المستوى الإقليمي و لكن في العالم كله بدون استثناء ،فهي منبع للعديد من التوترات الإقليمية و الدولية،وتداعياتها تمس أغلب الدول العربية و الإسلامية و حتى الغربية ،ومازال من تعقيدات هذه المنطقة وجودها في منطقة إستراتيجية متميزة و ما تزخر به من ثروات طبيعية ضخمة و مهمة على رأسها النفط , إضافة إلى أن هذه المنطقة من العالم شهدت العديد من المشاكل و الأزمات والاضطرابات،خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية و التي أعلنت فيما بعد الحرب على ما يسمى الإرهاب في افغنستان ، وزادت مشاكل المنطقة بعد إعلان الولايات المتحدة الحرب على العراق عام 2003، إضافة إلى الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006،وكدا الملف النووي الإيراني لم يجد طريق الحل بعد.

ومن جهة اعتبار تركيا دولة منتمية لمنطقة الشرق الأوسط و الدولة المجاورة لهده البؤرة المتوترة في العالم،فهي معنية بقضاياه و التي تهمها مباشرة وتهم امنها القومي و مصالحها القومية الإستراتيجية . خاصة أن هده الدولة محورية وفعالة في المجتمع الدولي نظراً لما تملكه من ارث تاريخي و حضاري و امكانات طبيعية و بشرية و موقع جغرافي متميز وهي الدولة الوحيدة التى لها علاقات جيدة مع المنطقة ، فارتباطها التاريخي و الحضاري بمنطقة الشرق الأوسط ،يضع على عاتقها مسؤولية لعب دور حاسم لايجاد حلول لقضايا هذه المنطقة ، فتركيا تعتبر الجسر الذي يربط آسيا بأوربا و العالم الاسلامي بالعالم الغربي المسيحي ،فهي امتداد العالم الاسلامي الذي تمثل له ذلك الماضي المجيد الذي اقترت بالخلافة الاسلامية في عهد العثمانيين ،وهي من المضور الغربي و الاوربي شريك الاستراتيجي عسكريا و اقتصاديا ،و لايمكن الاستغناء عنه حيث أن تركيا قوة عسكرية منضوية تحت لواء حلف شمال الأطلسي، وهي في ذات الوقت سوق إقتصادية ضخم يحوي الكثير من المقدرات الإقتصادية و الثروات الطبيعية و اليد العاملة وقد يصنفه ذلك للإتحاد الأوربي في حال انضمام تركيا إليه ،أما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية هي تلك "الدولة العثمانية" التي تخطط مصالحها في المنطقة و تقف معها في حربها ضد الارهاب ،وحتي في الوساطة مع إيران على ملفها النووي، فهي إذن تملك علاقات متميزة مع جميع الأطراف و هو ما يؤهلها للقيام بدور حاسم في حل قضايا المنطقة بكل تداعياتها .

**أولا:أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع كونه موضوعا يدعو للإهتمام ، من حيث معرفة مدى التغيير الذي طرأ على الموقف الرسمي التركي و السياسية الخارجية عموما بعد وصول خلفيات و طموحات الحكومة التركية الجديدة و النظام السياسي التركي عموما و ردود أفعالها على الصعيد الخارجي و الإهتمام بالمسائل المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط.

**أ- العلمية:**

تشكل الدراسات إضافة للمخصين و المهتمين بالشأن التركي ،من خلال تحليل و تفسير بواعث دور تركيا في المنطقة الشرق الأوسط في ظل المتغيرات و التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة و التي ستمكنهم من الإستفادة من نتائج هذه الدراسة و توفر لهم فرصة لإطلاع على الوصف التحليلي لجوانب السياسة الخارجية التركية في المنطقة الشرق الأوسط.

**ب- العملية:**

تسهم الدراسة في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي وصناع القرار في دول النظامالاقليمي،في التعرف على الإستراتيجية التركية و دراسة ابعاد وخلفيات السياسة الموجهة لدى المنطقة من أجل التصدي للجوانب المضادة و المؤثرات السلبية و المتغيرات التي تطرأعلى العلاقات الدولية .

**ثانيا :سبب اختيار الموضوع:**

إن اختيار موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط لم يكن عفويا بل أدت مجموعة من الأسباب الذاتية و الموضوعية إلى توجيه الدراسة و تحديد معالجتها .

**أ- الأسباب الذاتية:**

- بحكم الميراث الإسلامي و الارتباط التاريخي لمجتمعنا على وجه الخصوص و أمتنا العربية على وجه العموم بالدولة العثمانية قديما و تركيا حديثا دفعت بنا إلى إختيار الموضوع.
- بحكم الانتماء العربي لمنطقة الشرق الأوسط

ب- **الأسباب الموضوعية:**

تشهد الساحة الدولية في وقتنا الحالي حراكا سياسيا إقليميا و دوليا حيث تبرز القضايا الشرق أوسطية حديث الساعة أين تظهر تركيا كفاعل أساسي يقوم على حل هذه القضايا بحكم المصالح الخفية و المعلنة لها في المنطقة،برز هذا الموضوع وكان له ضدى جعلنا نلم بدراسته.

**ثالثا:أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في ما يلي :

- التعرف على الجوانب الرئيسية التي أقوم عليها السياسة الخارجية التركية تجاه منظمة الشرق الأوسط

- بيان أهمية منطقة الشرق الأوسط في الساحة الدولية خاصة على مستوى الإقليمي لدي تركيا بحكم الجوار.
- بيان التحولات السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على طبيعة التغيرات و العوامل التي تطرأ على النظام الإقليمي و النظام الدولي من جهة أخرى.

**رابعا : أدبيات الدراسة:**

في إطار البحث المراد دراسته هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت بعض عناصره أو تناولته من جوانب أخرى .

**1-** بحث الطالب حبيطة لخضر تحت عنوان السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية و الذي تناول قدرة تركيا في أن تلعب دورا ايجابيا و كبيرا نحو القضية الفلسطينية وان تمسك بوتيرة التحالفات الإقليمية في ظل فشل الولايات المتحدة في المنطقة ، وان تعيد أمجاد السلطة العثمانية،وان تكون تركيا الدولة الإقليمية الأقوى التي يتفق عليها جميع الأطراف وهنا تظهر السياسة الخارجية بارزة في منطقة من مناطق الشرق الأوسط .

**2-** بحث الطالب طايل يوسف عبد الله العدوان بعنوان الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا **و إيران نحو** الشرق الأوسط و التي تتناول بيان أثر البيئة المحلية و الإقليمية و الدولية على طبيعة الاستراتيجيات الإقليمية لكل من تركيا و إيران في منطقة الشرق الأوسط و التعرف على التحولات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط علي طريقة الاستراتيجيات الإقليمية لكل من تركيا و إيران.

**3-** دراسة بحثية للطالب أحمد سليمان سالم الرحاحلة بعنوان الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص و التحديات " والتي هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام تركيا.حيث أن غياب القوى الغربية الفاعلة قد مكنت تركيا و لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط في إطار سعيها للمشاركة في حل قضايا المنطقة ولاسيما القضية الفلسطينية و إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي

**4-** بحث الطالبة حداد شفيعة تحت عنوان توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة و التي ناولت دراستها تقييم توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة ،انطلاقا من كيفية تعاملها مع ظروف بيئتها الخارجية و عن رؤيتها عن لمصالحها القومية علي شوء هذه الظروف يظهر تفاعلها مع المعطيات الإقليمية و الدولية وموقعها من تلك المتغيرات فرض عليها انتهاج سياسة فاعلة وتفعيل دورها الإقليمي بعد نهاية الحرب الباردة والتي تنبئ بوجود استقلالية عن السياسة الأمريكية و الناجمة عن تضارب مصالح كلا الطرفين في زل نظام دولي جديد

**5–** دراسة أحمد داوود أوغلوا تحت عنوان العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية وتناول هذا الكتاب مبادئ تطبيق السياسة الخارجية ايجابية وفعالة من خلال الاعتماد علي مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد ومبدأ الدبلوماسية المتناغمة و رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي من خلال موقعها الاستراتيجي الهام بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و المنطقة الغربية ووصف عملية التطور الديناميكي للدولة التركية من خلال التحليل الاستراتيجي.

بالرغم من جهود هذه الدراسات السابقة إلا أن هذا الموضوع واجه صعوبة في الوصول إلى جمع المعلومات من مصادر أخري من أجل إثرائه من كل الجوانب و ذلك لقلة المصادر و المراجع التي تدرس هذه الظاهرة و التي تعتبر من أهم الظواهر و المتغيرات في العلاقات الدولية وأثرت على الساحة الدولية خاصة على مستوى النظام الإقليمي للمنطقة

**خامسا:إشكاليات الدراسة:**

إن دراسة موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط يعتبر محاولة علمية لتحليل الدور التركي في هذه المنطقة ومدى مساهمة في إيجاد حلول لقضاياها ، ومعرفة المكانة التي تحظى بها المنطقة في سياسة تركيا الخارجية و بالنظر إلى الأهمية الكبرى التي توليها تركيا لمنطقة الشرق الأوسط يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما الجديد الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية في فترة تقلد حزب العدالة والتنمية للسلطة ؟ كما يمكن طرح مجموعة من التساؤلات

1- ما الجوانب الرئيسة التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ؟.
2- ما هو اثر البيئة المحلية و الإقليمية و الدولية على طبيعة الإستراتيجية الإقليمية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ؟
3- ما هو موقف تركيا من مفهوم الحراك الإجتماعي في المنطقة العربية ؟
4- ما هي الديناميكيات الأساسية الفاعلة في السياسة الخارجية لدى تركيا في المنطقة ؟

**سادسا:مجال وحدود الدراسة :**

أ- **المجال المكاني** :تركز هذه الدراسة على منطقة الشرق الأوسطي كأهم بؤرة من بؤر العالم التي شهدت ولازالت تشهد تطورات على الساحة الدولية و الإقليمية ، وعلي وجه الخصوص علاقاتها مع تركيا بحكم الجوار

ب- **المجال الزماني:** حددت الفترة التي تعالجها هذه الدراسة من خلال إبراز السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة و التنمية لسلطة في تركيا فترة ظهور الثورات العربية أو ما تسمي بالربيع العربي الذي غير مجري سير العلاقات بين دول الشرق الأوسط وتركيا بالتحديد دون أن نتجاهل الخلفية التاريخية للنظام السياسي لتركيا.....

**سابعا:منهج الدراسة :**

إن المنهج هو الطريق المؤدي إلى كشف عن الحقيقة في العلوم السياسية بواسطة طائفة من القواعد العامة تحدد سير العقول حتى تصل إلى النتائج، وفي إطار هذا البحث هناك مجموعة من المناهج المناسبة للدراسة:

1- **المنهج التاريخي:** من النادر أن تخلوا أي دراسة علمية من استخدام هذا المنهج لكن الاعتماد على المنهج التاريخي لا يعني فقط سرد الوقائع التاريخية و وصفها و إنما الاستفادة من الجانب التفسيري والتحليلي الذي يكشف عنه هذا المنهج آو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي

إن الهدف من استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة ، هو مقدرته التفسيرية التي يزود بها الباحث ،وهو يحاول أن يولي الزمن دوراً معينا في ذلك التفسير وبصيغة أخرى إبطاله للظروف المحيطة بميلاد الظاهرة ، حيث أن المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع لكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحكم في الظاهرة.

2- **منهج دراسة الحالة** :يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كان صانع قرار أو مؤسسة أو نظام سياسي، ويقوم على أساس التعمق في دراسة وحدة معينة أو جميع المراحل التي مرت بها قصد الوصول إلى التعميمات المتعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المتشابهة،ويظهر استخدام هذا المنهج في التركيز على السياسة الخارجية التركية للنظام السياسي التركي ، وهذا في فترة حكم حزب العدالة و التنمية وإبراز مدي التغير في ملامح السياسة الخارجية التركية خاصة في تعاطيها مع منطقة الشرق الأوسط .

3- **المنهج الوصفي** :يعتمد هذا المنهج على دراسة الوقائع ، أو ظاهرة ما توجد في الواقع ،ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا .

فالتعبير الكافي يصف لنا الظاهرة ، و يوضح خصائصها ، إن التعبير الكمي قيماً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها و درجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى المختلفة ويظهر استخدام هذا المنهج في وصف النظام السياسي التركي و مدى تغير ملامح السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط ،لمعرفة درجة قوة تركيا و الدور الذي يمكن أن تلعبه

4- **المنهج التحليلي** :يمكن تعريف التحليل بأنه عمليات تعريف و تقويم الأجزاء التي يتكون منها الكل،ويشير هذا المنهج أن للدول نمط في المصالح و الالتزامات وكذالك تقاليد الدولة من خلال، دراسة تاريخها وجغرافيتها و أهداف أمنها القومي و حاجاتها ، وبموجب هذا المنهج يتم التركيز على عملية صنع السياسة الخارجية وهذا يسهم في تحليلها ويظهر استخدام هذا المنتج في دراسة تاريخ و جغرافية تركيا لمعرفة توجهاتها وارتباط ذلك بمصالحها .

**ثامناً:الفرضيات:**

انطلقت الدراسة من مجموعة فرضيات مفادها:

- إن الموقع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط مكن تركيا من أداء دور فعال في المنطقة.
- أصبحت الاستراتيجيات التركية في الشرق الأوسط على الساحة الإقليمية و الدولية منذ وصول حزب العدالة و التنمية بزعامة رجب طيب أردوغان بارزة من خلال ديناميكياتها الإنسانية في المنطقة.
- إن المكانة الجغرافية الممنوحة لتركيا في المنطقة أكسبتها الأولوية و الأحقية في التفاعل في النظام الإقليمي.
- الحنكة السياسية لصانع القرار التركي جعلته يقود المنظومة الشرق الأوسطية
- تجلى ملامح السياسة الخارجية التركية في المنطقة من خلال الإهتمام بالقضايا البارزة فيها ،وتبني نهج جديد أو مشاريع إستراتيجية تعبر عن الرؤية التركية الجديدة اتجاه منطقة الشرق الأوسط

**تاسعا:صعوبات الدراسة :**

- واجهتنا في هذه الدراسة جملة من الصعوبات نتطرق لها كالآتي:
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة
- قلة المراجع و المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير الظاهرة قيد الدراسة
- ضيق الوقت وصعوبة اختيار الموضوع نظرا لتشعب و تعدد المواضيع الخاصة لمجال دراسة العلوم السياسية عامة و العلاقات الدولية خاصةً
- نظرا لكون موضوعنا موضوعا شاملا وله خلفيات واعتبارات تاريخية وتشعب مجالات البحث فيه لم ينقصنا إلا الإيجاز و التقدم في البحث بحذر إلا أننا حاولنا الإلمام بالجوانب المهمة في الدراسة

**عاشراً:تقسيم الدراسة:**

لتمكن من دراسة الموضوع من كل جوانبه و الإحاطة بكل حيثياته تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول

اهتم الفصل الأول دراسة إطار المفاهيمي و التاريخي للسياسة الخارجية التركية حيث احتوى على ثلاث مباحث

فالمبحث الأول يتناول الإطار النظري لدراسة السياسة الخارجية الذي يتناوله هو أيضا ثلاث مطالب متمثلة في مفهوم السياسة الخارجية و العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية وأهداف السياسة الخارجية و بناء خطواتها ،ثم سنتطرق في البحث الثاني إلى الخلفية الجيوسياسية والتاريخية لتركيا وذلك بدراسة الموقع الجغرافي لتركيا و الخلفية التاريخية للنظام السياسي و الوضع الدولي , وبعد ذلك سنتعرض في المبحث الثالث إلى دراسة السياسة الخارجية التركية و صنع القرار في تركيا و أدوات سياستها الخارجية. أما في فصل الثاني فإننا سنحاول دراسة الشرق الأوسط و الرهانات الإقليمية حيث احتوى هو أيضا إلى ثلاثة مباحث سنتعرض في المبحث الأول إلى الإطار النظري لمفهوم الشرق الأوسط وأهمية المنطقة و الرؤى الدولية للمنطقة .أما في المبحث الثاني يتناول العوامل المؤثرة على الوضع الدولي في الشرق الأوسط ويليه المبحث الثالث الذي سنستعرض فيه تحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط و هز كذلك تضمن ثلاث مباحث و في كل مبحث ثلاث مطالب أما الفصل الثالث تناول الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط ز يتضمن ثلاث مباحث فالمبحث الأول يتناول مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق الأوسطي ز الأوضاع الإستراتيجية و الأمنية و اقتصادية للمنطقة أما المبحث الثاني يدرس ملامح السياسة خارجية التركية في الشرق الأوسط و الديناميكيات الأساسية أما المبحث الثالث يتناول مستقبل الدور التركي في المنطقة و المواقف التي واجهته وننهي خطة بحثنا بخاتمة التي تجيب عن إشكالية الدراسة .

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي و التاريخي للسياسة الخارجية التركية

**تمهيد:**

تعد مادة السياسة الخارجية من المواد الرئيسية في مفردات علم السياسة،لاسيما اذا عرفنا أنها تدرس في جامعات متقدمة. من هذا المنطلق كانت هناك محاولات من بعض العلماء لخلق تعاريف شاملة ومتخصصة لمفهوم السياسة الخارجية.و هذا ما سنتطرق إليه بدراستنا للاطار المفاهيمي و التاريخي، حيث ستشمل الدراسة التطرق إلى السياسة الخارجية التركية وخلفياتها التاريخية.وهذابعرض:

– **المبحث الأول**:الإطار المفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية.

– **المبحث الثاني**: الخليفة الجيوسياسية والتاريخية لتركيا.

– **المبحث الثالث**: السياسة الخارجية التركية .

**المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية :**

لقد تم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بموضوع السياسة الخارجية ، حيث تعددت هذه المفاهيم، وكانت المحاولة لوضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفها بعض الصعوبات ، خاصة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، حيث وجدت عوامل أثرت عليها . كما إتخذت السياسة الخارجية وسائل وأهداف معينة.

**المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية :**

**الفرع الأول : تعريف السياسة الخارجية.**

لايوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعددت تعريفات الباحثين إزاءها. والحق فإن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها ،إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها[1].

إزاء ذلك نرى أن "كورت " يقدم لنا تعريفا لسياسة الخارجية بأنها: " السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، أنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لاتصل حد الحرب[2]".

ويضيف "كورت" في تعريفه للسياسة الخارجية قائلا: "بكلمات أخرى ، أنها تعتبر في مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى".

إن هذا التعريف، يقتصر على جانب واحد ، هو أنه لا يعد القنوات القتالية أدات من أدوات السياسة الخارجية .

أما السفير "ليون نوبل" فقد عرفها بأنها :فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى :في حين يرى "مودلسكي" بأنها: نظام الأنشطة الذي تطور ه المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخري : ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية : "المدخلات و المخرجات".

[1] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، (بيروت : دار الجبل ،2001) ، ص 11.

[2] أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، ( عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2009) ص 19.

أما فيما يخص فيرنس و ريتشارد سنايدر فإنهما عرفا السياسة الخارجية بأنها : "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم إختباره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو تحدث حاليا ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل[1] ، و هدا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية و قواعد العمل، و أساليب الإختبار المتبعة للتعامل مع المشكلات .

يؤكد هدا التعريف على صانع القرار ، ويولي له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة ، اد يري "سنايدر" في هدا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين ، و من ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بإسمها ، و أن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة[2].

و يقترب من هدا التعريف: التعريف الذي قدمه "تشارلز هيرمان" للسياسة الخارجية: التى يرى فيها بأنها مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون : إذ يعرفها : تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"

إذا يبدو أن السياسة الخارجية هي مجموع سلوكات صانعي القرار في البيئة الخارجية إذ تختلف السياسات الخارجية للدول حسب من يتم التعامل معهم و حسب قضايا التعامل الخارجي.

و في المعنى نفسه : يعرف " باتريك موجان " السياسة الخارجية بأنها " التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الأخرين" و بموجب هذه التعاريف : تكون السياسة الخارجية بمثابة تصرفات و سلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي ، بهذا المعني يفهم السياسة الخارجية بأنها مجرد رصد سلوكيات الدول : و إبعاد المجالات أخري في السياسة الخارجية كالأهداف و الإستراتيجيات المعلقة .

أما " روزيناو" فيعرف السياسة الخارجية بأنها " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا[3] ".

[1] محمد السيد سليم، المرجع نفسه ص 20.

[2] محمد السيد سليم ، المرجع السابق، ص 16.

[3] أحمد نوري النعيمي ، المرجع السابق ، ص 21.

أو بعبارة أكثر دقة : المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم في أو مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها.[1]

أما "مارسيل ميرل " فإنه يرى في السياسة الخارجية بأنها "هي تلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج : بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية ما وراء الحدود ".

ويعرفها leon nool بأنها فن تسيير علاقات دولة مع الدول الأخرى و قد قال عنها ريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكي السابق :" أن الإستعمال الناجح للسلطة و بالخصوص علي الساحة العالمية هو فن لا تعلمه إلا التجربة".

أما الدكتور حامد ربيع فيعرف السياسة الخارجية بأنها : " جميع صور النشاط ، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أي ان النشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية . و هناك إتجاه في أدبيات السياسة الخارجية يعرفها على أنها مرادف الأهداف الدولة في المحيط الخارجي و من بينهم "سيبوري" الذي يعرفها بأنها:" مجموعة الأهداف و الإرتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا ، التعامل مع الدول الأجنبية و مشكلات البيئة باستعمال النفود بل القوة و العنف في بعض الأحيان ".

و هناك أيضا من ينظر الى السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية غير الدول : لأن مجالات السياسة الخارجية تتضمن إلى جانب الدول ، مجالات أخرى مثل الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الدولية و المنظمات السياسية .

و يعرف " زايد عبيد الله مصباح " السياسة الخارجية بأنها :" أن السلوك السياسي الخارجي لأية دولة واحدة دولية هو عبارة عن حدث ، و فعل ملموس تقوم به هذه الوحدات الدولية بصورة مقصودة و هادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية ، فالسلوك السياسى الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به ، و ما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود"[2].

[1] عبد المجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، (تونس: دارأقواس للنشر، مطبعة فن و ألوان ، 1994) ص 123.

[2] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية،(بيروت:دار الجبل،ط2، 2001)، ص14.

يقدم لنا الدكتور "عبد المجيد العبدلي" تعريفا لها :"بأنها فن تسيير الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاصا دوليين : دول و منظمات دولية أو جماعات فقط ةدولية أخرى، و هذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية[1]".

أما الدكتور "محمد السيد سليم " فإنه يعرفها بأنها :"برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".

**وبصفة عامة** : فإن السياسة الخارجية ، و بعيد عن تعدد تعاريفها الذي يعكس تعقيدها كظاهرة ، فإنها تعبر عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة ، و قنوات معينة ، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف . لتكون السياسة الخارجية عبارة عن :"كل تجمعي لمجموعة التوجهات والأهداف و المخططات و الإلتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي[2]"

**الفرع الثاني : صنع القرار في السياسة الخارجية :**

**أولا: مراحل صنع القرار :**

إن جوهر العملية السياسية هو عملية صنع القرار ، و هذه العملية تمر بمراحل[3] قبل و أثناء و بعد صنع القرار السياسي، و هي :

أ- مرحلة الإعداد التي تسبق إتخاد القرار.
ب- بمرحلة الإختيار و هي مرحلة إتخاد القرار( أي مرحلة الإختيار) .
ج- مرحلة التنفيد أو التطبيق.

أ- **مرحلة الإعداد** : تتضمن هذه المرحلة العديد من العمليات أهمها :

- **المبادأة** : يعد هذا المعيار الأساس للتمييز بين السياسة الخارجية الإيجابية التي تقوم بالمبادرة و بين السياسة الخارجية السلبية التي هي مجرد ردود أفعال ، تنشأ من النظام بحد ذاته أو ظروف فرضتها دولة أخرى أو تطلبها الوضع الدولي القائم ، فهي الحالات التي أدت إلى تبني مثل هذا القرار و حالات الضرورة التي أدت اليى بلورتها .

[1] عبد المجيد العبدلي، المرجع السابق، ص 124.

[2] حسين بوقارة،محاظرات ألقيت على طلبة العلوم السياسية، قسم ماجستير في مقياس السياسة الخارجية المقارنة، جامعة قسنطينة، 2003

[3] إسماعيل صبري مقلد، إتحاد القرارات في السياسة الخارجية، السياسة الدولية،(أكتوبر 1968)،ص142.

- **التخطيط** : يعد من المفاهيم الحديثة التى ظهرت ألى حد ما في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، حيث ظهر في حقبة السبعينات في كتاب روتشين و موريس و غيرهما .

فقد عرفه "مازن الرمضاني" على أنه يتصرف إلى ذلك السلوك الذي يستخدم الوسائل نظاميا يقصد تحقيق هدف معين عند وقت معين ، و أنه يقوم بالتالي على بعدين أساسيين ، وجود هدف برادإتيازه،وتحضير إستراتيجيات من خلالها ترجمة هذا الهدف إلى واقع ملموس .

- **الموقف**: أي وضع تصور للمجتمع ، والظروف المكتفة بالموقف مع ضرورة إبراز القيم المحيطة بالواقع محل البحث[1].
- **التنبؤ**: يمثل التنبؤ إفتراض موجها للمستقبل ، و هو في أوسع معانيه لا يعدو أن يكون تخطيطا سياسيا ، و قد تواجه هذه العملية العديد من الصعوبات في مجال السياسة الخارجية لا تساع الظاهرة و ما يحيط بها من غموض في أحيان كثيرة.
- **المشورة** : قد يكون للمشورة دور في تعريف المواقف ووضع التوقعات بخصوص ذلك .

ب- **مرحلة إتخاد القرار** : يمكن في هذه المرحلة التمييز بين القرارات الإيجابية و القرارات المرنة و الجامدة و الرئيسية ، و الفرعية و الإجرائية ، وكذا القرارات الموضوعية .

ج- **مرحلة التنفيد** : وتعني هذه المرحلة تطبيق القرار لأنها تشكل المصدر الأساسي لرد الفعل ، و هذه المرحلة مهمة جدا في تقويم الخطة التي يتم إتخاذها ، رغم طابع الدقة الذي يطبع عملية إعداد السياسة الخارجية ، من الممكن بروز الإختلافات بين التصور و الواقع عند إتخاد القرار[2].

فهي مرحلة تعني تحويل القرارات و السياسات إلى برامج و أليات و نشاطات ومحيط بالتنفيد تقييم النجاح أو الفشل.

**ثانيا: حدود القرارات في السياسة الخارجية :**

توجد قيود تعترض إتخاد القرارات في السياسة الخارجية و تنحصر هذه القيود في :

[1] أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، (عمان:دار زهران للنشر و التوزيع ، 2009)، ص 143.

[2] أحمد نوري النعيمي، المرجع نفسه ص 144.

أ- الأهداف البديلة .

ب- الطرق البديلة.

ج- الجمع بين الأهداف البديلة و الطرق في إستراتيجيات أو مشروعات .

د- مصادر عملية إتخاد القرارات مثل الوقت و الطاقة والخبرات و المعلومات.

هـ- درجة ضغوط المحيط الخارجي[1]

و يمكن تصنيف هذه القيود إلى الأقسام الأتية :

**1- القيود الخارجية** : لها تأثير علي إتخاذ القرارات ، حيث يجب على صانعي القرار إجراء تقسيم للقيود المحتملة و هي:

- إمكانية سوء التقييم ، وتخضع هذه القيود إلى تقويم كيفي و كمي .
- قيود لا يمكن إخضاعها لمعايير القياس الكمي وإنما يجرلها تحليل كيفي .

**2- القيود الداخلية** : و يمكن تحديد مصادرها فيما يلي :

**أ- المعلومات** : تؤثر في تقديرات صانعي القرارات لخطط العمل البديلة وهذا لنقصها لريعهم أو لكونها غير دقيقة.

**ب- الضعف في الإتصال** : صعوبة رؤية المعلومات الصحيحة لصانعي القرارات تؤدي إلى عرقلة المشاركة في هذه العملية .

**ج-السوابق** : من الضروري تقييد المداولات التي يستند عليها صانعوا القرارات في الأعمال السياسية السابقة أو الأعمال السياسية السابقة أو الأحكام الحالية لكي لا تعرف إجراء تغيرات أساسية في طبيعة مشروعات السياسة الخارجية .

**د-** إن ندرة الموارد و الخبرات و الطاقات لها تأثير في تقييد الأعمال البديلة التي يمكن أن يعتمد عليها صانعوا القرارات .

**هـ-الإدراك أو القدرة على الفهم** : هذه العملية لها تأثير فعال في تحديد العمل الذي يقوم به صانعوا القرارات ، حيث أنهم قد يعطون أهمية لبعض العوامل يستغنون عنها[2] .

**3- القيود المختلطة** : مما سبق فإن القيود الداخلية تؤدى ألى تقوية القيود الخارجية أو تقليل تأثيرها، و عليه لا بد من بحث العلاقات بينهما من حيث إمكانية التحكم في إحداها تمكن من التحكم في الأخرى.

**المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية:**

[1] روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمه علاء أبو زيد(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر،1993ص158.

[2] روبرت دال، المرجع نفسه ، ص 159.

**- الفرع الأول : العوامل المادية :**

**أولا : العامل الجغرافي** : يعد من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في السياسة الخارجية ، ومن أكثر مقومات الدولة ثباتا ، وله علاقة وطيدة مع السياسة و هذا ما يسمى الجيوليتيك ، وتتطلب دراسته دراسة :

أ- **الموقع** : المقصود به دراسة موقع الدولة فلكيا و نوع الموقع وكذا دراسة إتجاه الدول المجاورة . إذ أن له أهمية كبرى كونه يجسد شخصية الدولة و يحدد إتجاهات سياستها ، فنجد أن الدول التي لها سواحل وحدود بحرية و إنفتاح بإتجاه المياه تكون أكثر إتصالا بالعالم ، وتتمتع بعلاقات تجارية و سياسية نشيطة مع الدول الأخرى . أما الدول المغلقة (الحبيسة) التى ليس لها حدود بحرية فهي واقعة في مأزق يشكل لها عبئا كبيرا و يحرمها من الإتصال مع دول العالم الأخر ى . فالموقع الإستراتيجي للدولة يشكل لها أهمية دولية و بالتالي يعطيها قوة و متانة مميزة بين الدول، و لكنه في الوقت ذاته يجعلها مطمع لدول أخرى تسعي للسيطرة عليها والتحكم فيها[1].

ب- **المساحة** : عامل مهم وحاسم في تحديد مكانة الدولة ، فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة ميزة مهمة ، و تجعلها عظيمة، ومهابة الجانب من قبل غيرها من الدول الصغيرة المساحة، و لكن هذه المساحة إذا تناسبت مع عدد سكان كافي و شعب متحضر و متطور ، فإنها تكون عاملا إيجابيا و مؤثرا في دعم موقف الدولة و زيادة هيبتها أمام العالم[2].كما أنها مهمة من الناحية العسكرية ، فالمساحة الواسعة مهمة جدا لأنها تعطي الدولة عمقا إقليميا يحمي العاصمة و المدن و المراكز الصناعية الهامة في البلاد .

لذلك فإن سعة المساحة تتيح فرص نشر المواقع الإقتصادية الحيوية و خاصة الصناعة على إمتداد إقليمها ، ونشر المراكز السكانية ، الأمر الذي يساعد على تحقيق أهداف إستراتيجية إيجابية لصالح الدولة.

أما الدول صغيرة المساحة فإنها تكون سهلة الإحتلال ، و غير قادرة على حماية مدنها و مراكزها التجارية و الصناعية و السكانية [3].

أما من الناحية الإقتصادية فاتساع المساحة يؤدي إلى تنوع إلى تنوع المناخ و أحوال الطقس فيها، وبالتالي ينعكس على إنتاجها الإقتصادي و تنوع مواردها الطبيعية ، وتحقيق إكتفائها الذاتي ولتحكم بهذه الموارد عالميا يمنحها فرصة لعب أدوار هامة: ومؤثرة في العلاقات الدولية . ولكن في المقابل فˈن المساحة الواسعة قد يكون لها جانب سلبي و خصوصا إذا ما وجدت مساحات خالية من السكان كالصحاري و الجبال الشاهقة ، مما يؤدي

[1] أزهر محمد السماك ، الجغرافيا السياسية الحديثة ، ( جامعة الموصل 1993 ) ص 42 .

[2] المرجع نفسه ، ص 43

[3] فاروق عمر عبد الله ، دول القوة و دول الضعف ( القاهرة :المكتبة الأكاديمية ، ط1 ،2005) ص 44

لقلة السكان فيها ، أو إنفصال مجموعات معينة كونها عن المراكز ، ورغبتها بالإستقلال حيث تصبح مراكز إزعاج للنظام لرغبتها في الإنفصال ، فالإختلال السكاني يجعلها عرضة لأطماع الدول الاخرى ، لسهولة إقتطاع أجزاء منها لان إمكانيات الدفاع عن تلك الأجزاء منها لأن إمكانيات الدفاع عن تلك الأجزاء تتضائل .

ج- **الحدود** : هي الحدود الفاصلة بين سيادة دولة و سيادة دولة أخرى و لها تأثير في العلاقات بين الدول سلبا و إيجابا ، بحيث تشكل خطوط دفاعية ، وقد كانت الكثير من الدول تهتم بتحصين حدودها ، ومن الناحية الإقتصادية تساعد الحدود السلطة المحلية على فتح أبواب الإستراد و التصدير و دخول البضائع ، و رؤوس الأموال و حرية الحركة التجارية .

و بالمقابل ينعكس طول الحدود سلبا إذا كانت العلاقات متوترة بين دولتين ، أما من الناحية العسكرية فإن طول الحدود ينهك الخصم ، فمنع الإختراقات التى قد تتعرض لها بكافة أشكالها يشكل عبئا إقتصاديا وعسكريا لإستهان به لمثل هذه الدول . و للحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول لأنها مصدر نزاع مستعمريين كثير من الدول ، و نزاعات الحدود معروفة تاريخيا ، لذلك فهي ظاهرة دولية لا تقتصر على دولة دون اخرى بل إنها تصيب المجتمع الدولي ككل تلبية لغريزة السيطرة التي تطبع نفسية الإنسان [1]،ومن أمثلها الصراع الحدودي بين إفغانستان و باكستان .

**ثانيا: الموارد الأولية**: يرتبط هذا العامل إرتباطا و ثيقا بالعامل الإقتصادي ، فالموارد الأولية الموجودة الدولة تمثل واحدة من أهم دعائم قوتها في سياستها الداخلية و الخارجية ، إذ انها عامل مهم ، و إمتلاك الدولة يجعل لها مكانة و مركزا دوليا ، و فاعلية أكثر في العلاقات الدولية و كلما كانت الدولة فقيرة و بحاجة لهذه الموارد كلما كانت واقعة تحت رحمة الدول الكبرى المالكة لهذه الموارد ، وتزداد تأثيرها كلما كانت قادرة على إستغلالها و السيطرة عليها سياسيا ، و أن يكون لها قرار سياسي عليها ، و إلا فإنه لا معنى لإمتلاكها لهذه الموارد[2] .

**ثالثا : العامل السكاني** : يعد من العوامل التقليدية المؤثرة في السياسة الخارجية ، ومن عوامل قوة الدولة ، ومدى إحتلالها مكانا متميزا في المجتمع الدولى ، فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك إذ كان عدد السكان كبيرا و توافق ذلك مع عوامل أخرى اهمها المستوى التعليمي الذي وصله السكان و التماسك الإجتماعي و الإبتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراق ، فأهمية هذا العامل تتجلى في جانبين : جانب عسكري وجانب إقتصادي. فمن الناحية العسكرية كانت الدول تعتز بضخامة عدد سكانها ، لأنه يعد المصدر الأساسي لقوتها من حيث تكوين قوة عسكرية فعالة . فلا توجد قوة عسكرية[3] حديثة ذات تأثير إقليمي إذا لم يكن ورائها عدد كبير من السكان ،

---

[1] محمد عوض الهزايمة ، الجغرافيا السياسية ( عمان :دار وائل ،2004) ص 95.

[2] المرجع نفسه ص 96 .

[3] عبدالله محمد أمين ، في أصول الجغرافيا السياسية ، ( القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1977 ) ص 149-150 .

إضافة إلي ذلك فإن قوات مسلحة حديثة و كبيرة العدد و العتاد تحتاج إلى أعداد كبيرة من الرجال للتصنيع . فهناك وطيدة بين حجم السكان و قوة الدولة . إذ إن الدولة القوية في المجالات السياسية لها تعداد مناسب من السكان ، شريطة أن يتميز السكان بالتقدم العلمي و التكنولوجي ، و هذا الترابط بين حجم السكان و قوة الدولة واضح في كل من الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا و ألمانيا و اليابان و غيرها .

**رابعا : العامل العسكري** : يعد من أكثر العوامل الحاسمة و المؤثرة في السياسة الخارجية و دوره كمحدد للنصر و الخسارة جلي وواضح[1] و طالما تبقي الحرب الملجأ الأخير للصراع الدولي فإن القوة العسكرية مسألة حيوية جدا من أجل البقاء ، و القوة العسكرية وسيلة للسياسة الخارجية ، تتقاسم الخصائص مع الوسائل الأخري ، وأن غرضها الأساسي الدفاع عن أهداف الدولة بواسطة التأثير على التوجهات والأدوار و الأهداف و أهداف الدول الأخرى .

**الفرع الثاني : العوامل الخارجية:**

تؤثر العوامل الخارجية على عملية صنع القرار السياسي للدولة لاسيما القرار الخارجي و قد ميزها هارولد و سيرات بين نوعين من المصادر الخارجية و هما :

- **البيئة السيكولوجية (النفسية)** : و تشير هذه البيئة إلى كيفية تعريف الفرد لإختياراته ، و لأتخاذه للقرارات، أي تحليل الإتجاه الإيديولوجي للنظام و لتصورات صناع القرار لبيئتهم الواقعية المحيطة به .
- **البيئة الفعالة** : و هي البيئة التي تشير إلى الحدود التي يتم تنفيد القرار داخل إطارها .

و يمكن إجمال الأبعاد الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية فيما يلي :

**1. الرأي العام الدولي :**

الرأي العام الدولي هو ال'تفاق الذي يتجاوز حدود الدولة القومية و ليشارك في المسائل للسياسة الدولية ، بحيث يظهر على شكل إتفاق دولي في الرأي يظهر علي شكل رد فعل تلقائي عالمي نحو أي تصرف يصدر من أي دولة و قد تتجلى أثار رد الفعل هذا بالتسبب في فرض عقوبات على الدول المخالفة[2].

[1] المكان نفسه ، ص 150 .

[2] مقلد إسماعيل صبري، الإستراتيجية و السياسية الدولية، المفاهيم و الحقائق الأساسية (بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص 99.

و هناك عاملان مؤثران في توحيد إتجاهات الرأي العام و هما : العامل السيكولوجي. فأهمية العامل السيكولوجي يلاحظ أن الطبيعة الإنسانية تولى ال'عتقاد و المشترك في عدد من القيم و المبادئ الأخلاقية و الأدبية . أما بالنسبة للعامل التكنولوجي فإن التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا.

2. **المنظمات الدولية:**

إن ظهور هذه المنظمات زاد النشاط الدبلوماسي بين الدول و زاد تنسيق الأراء و المواقف إتجاه المشاكل الدولية المختلفة ، حيث يمكن للمنظمات الدولية أن تمارس وسائل الضغط علي صانعي القرار من جهة و تعبئة الرأي العام الدولي من جهة أخرى ، حيث ساهم خلق عصبة الأمم ، ومن بعدها الأمم المتحدة بكل الأجهزة المتخصصة التابعة لها في التمهيد لنقل قواعد السياسة الداخلية إلى المجال الدولى ، و قدرة المنظمات الدولية في التأثير في عملية صنع القرار السياسي الخارجي تعتمد على قوة هذه المنظمات و مدى إهتمام صناع القرار بإنظمام إليها ، و مراعاة وجهة نظرها[1] .

3. **الشركات متعددة الجنسيات :**

أو الشركات العابرة للحدود القومية أو الدولية و تعتبر من المنظمات العالمية غير الرسمية في النظام السياسي الدولي ، إذ تؤثر في السياسة الخارجية للدول ، تعددت تعاريفها ولم يوضع لها تعريف موحد وشامل . ومن بينها أنها هي تلك الشركات التي تمارس نشاطاتها في أكثر من بلد و إنها هي التي تسيطر عدة وحدات إنتاجية للعديد من السلع و الخدمات[2].

و تسيطر على منافد التوزيع في كثير من البلدان ، أو هي التي تستثمر مباشرة في عدة دول ، أو هي التي يكون المساهمون في رأس مالها و في إدارتها ينتمون إلي عدة جنسيات و غيرها من التعريفات [3].

و لها ثلاث أنواع الشركات متعددة الجنسيات الأولية ، الشركة متعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية التجارية ، الشركات متعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية الإنتاجية ، و الشركات المتعددة الجنسيات ذات الإستراتيجية التكنولوجية و المالية .

**المطلب الثالث : أهداف السياسة الخارجية وبناء خطواتها :**

**الفرع الأول:** أهداف السياسة الخارجية :

[1] أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية لعمان : دار زهران للنشر و التوزيع : 2009

[2] المرجع نفسه ، ص 344.

[3] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الجزء الثالث ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،1985) ص 457.

إن الهدف في السياسة الخارجية هو الغايات التي تسعى الوحدة الدولسة إلى تحقيقها في البيئة الدولية ، ويمكن تحديد هذه الاهداف فيما يلي :

1. **حماية الامن القومي** : حيث تسعى كل دولة للمحافظة على إستمراريتها و إستقلالها ، و بالتالي حريتها في إتخاذ قراراتها و تسيير شؤونها و محاولة الإبقاء على النظام السياسي القائم ، و دعم أمنها بالإمكانيات المتاحة لديها .

كما يمكن للدولة إستخدام الخيار العسكري إذا تحتم عليها ذلك للحفاظ على أمنها و وحدة اراضيها من ألا تتعرض للإنقسام أو التفكك ، أو ضياع هيبتها و مكانتها الدولية [1]، و يمكنها تحقيق ذلك في سياستها الخارجية بالدخول في تحالفات دولية أو إقليمية .

2. **زيادة السمعة الوطنية** : تسعي الدول لزيادة قوتها خوفا على أمنها من التهديدات الخارجية أو لدواعي توسعية و تنافسية كما حدث بين الولايات المتحدو الأمريكية و الإتحاد السوفياتي سابقا[2] . أو الهند وباكستان، و الجزائر و المغرب حاليا ، في حين تعمل دول أخرى على إستخدام فائض القوة لصالحها بحيث تعمل على إكراه الأطراف الأخرى بمحاولة إبتزازهم و تحقيق مصالحها على حسابهم و هذا ما تكسبه في الصراع العربي الإسرائيلي .
3. **تنمية الرفاهية الإقتصادية** : من أهم أهداف السياسة الخارجية ، و التى تسعي الدول دائما لتحقيقه ، حيث تختلف طموحات الدول تبعا لإمكانياتها ، فالدول الكبرى مثلا تسعى و تبحث دائما عن الأسواق الخارجية و الموارد الأولية بالأخص في دول العالم الثالث ، و أنشأ لدلك تنظيمات إقتصادية كبيرة لتبسط هيمنتها كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للتجارة و غيرهما لتحقيق الرفاهية لشعوبها على عكس الدول النامية ابتي تبحث عن وسيلة للحصول على المساعدات الإقتصادية أو محاولة جلب الإستثمارات الأجنبية نحوها ، فنجاح السياسات الإقتصادية يؤدي تعزيز شرعية وإستمرارية النظام السياسي القائم ، و أما إذا حدث العكس و فشلت السياسات الإقتصادية فهذا سيؤدي إلى إنهيار الأنظمة .
4. **المكانة الدولية** : من أهداف السياسة الخارجية للدول هو البحث عن مكانة دولية مرموقة في الشق الدولي ، و هذا يكسب الإحترام من طرف كل الوحدات الأخرى و المكانة الدولية المرموقة لا تأتي إلا بإكتساب الدولة لمقدرات إقتصادية و طبيعة تكنولوجية و عسكرية ، و جغرافية و قرار تاريخي ، وتفاعل سياسي و دبلوماسي ، حيث أن هناك إتفاق بين المختصين في السياسات الخارجية على أن الهدف الرئيسي في السياسة الخارجية

[1] إسماعيل صبري ، الإستراتيجية و السياسة الدولية ، المفاهيم و الحقائق الأساسية (بيروت ،مؤسسة الأبحاث العربية ن1985) ص 130

[2] محمد شلبي ، السياسة الخارجية للدولة الصغيرة ، و عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ،( 1979-1994) (رسالة دكتورا في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 2006 . ص 28

للدولة على الرغم من تباين أنظمتها السياسية و الأيديولوجية وعدد سكانها هو حماية وجودها الذاتي و دعم أمنها [1].

**الفرع الثاني : خطوات بناء السياسة الخارجية :**

1. **وضع الهدف** : يعني وضع الهدف مهمة تطابق المصالح الوطنية مع الوطنية مع أهداف السياسة الخارجية ، وترتيبها وفق سلم الأولويات الأكثر في ذلك ليس وضع الهدف في عملية السياسة الخارجية هو مهمة قلة في الناس في القطاع التنفيدي من الحكومة الوطنية للدولة ، ولكن عادة رئيس الدولة الوطنية و وزير الخارجية هما عنصران بارزان في هذه العملية .

تتوقف درجة الصعوبة الجوهرية في وضع الهدف على نمط الحكومة في الدولة و على بنية المجتمع ، حيث تجد أنه في المجتمعات الديمقراطية يكون الوضع الهدف أكثر تعقيدا منه في المجتمعات الشمولية ، ومع طلك فإن صناع القرار يتشابهان في كلا المجتمعيين (الديمقراطي و الشمولي) في نقطة انه يجب عليهما وضع الاهداف و تحديد الأولويات إذا أرادوا لدولهم النجاح في السياسة الخارجية [2].

2. **جمع المعلومات و التفسير و الصياغة** : جمع المعلومات و تفسيرها و صياغتها في شكل تقرير كلها أجزاء مهمة في الخطوة الثانية من عملية السياسة الخارجية . يعد وضع الأهداف ، يصبح من المهم إيجاد العوامل المؤثرة في القضايا، و ماذا يفكر الأخرون و ماذا يخططون ، تبحث الحكومة نمطيا في المعلومات حول ما يستطيع الأخرون فعله ، و ماذا يخطط الأخرون لفعله ، وما هو تأثير السياسات التي ينتقدونها . هذه المظاهر الثلاثة للإستخبارات في بعض الأحيان تسمي الإستخبارات حول القدرات و النيات ، و التغذية الرجعية ، غير أن هذه العمليات تكثفها صعوبات حول نقص المعلومات ، عدم تخزين المعلومات تأخر المعلومات ، التفسير الخاطئ للمعلومات ، و كثرة المعلومات .
3. **صياغة الخيار** : صياغة الخيار هو عادة الخطوة الثالثة في عملية السياسة الخارجية. بالرغم من أن صناع القرار في بعض الدول أحيانا يستطيعون صناعة القرارات دول ما ينوون فعله بدونه صياغة الخيارات ، إلا أن في معظم الدول هناك خيارات متعددة للسياسة الخارجية يطورها صناع القرار حول ما يمكن فعله في القضية المطروحة . أما عن الصعوبات المهمة فإنها تكمن في المحدودية الشديذة في الخيارات ، تطوير الخيارات حول قاعدة ميول جماعة التفكير، أو السياسات .

---

[1] مقلي إسماعيل صبري ، المرجع السابق ، ص 133 .

[2] عامر مصباح ، صناعة السياسة الخارجية : تخطيط في مواجهة الضغوط ،( الجزائر: مجلة الدبلوماسي، ع .37، 2007 )، ص 28، 34.

4. **التخطيط و البرمجة** : يشكل التخطيط و البرمجة الخطوة الرابعة الأساسية من عملية السياسة الخارجية . في هذه الخطوة يقوم محللوا السياسة الخارجية و يعد ذلك المسؤولون الحكوميون بتحديد ووزن التكاليف و الأرباح للخيارات المطروحة . تتضمن العوامل التي تؤخد بعين الإعتبار في هذه الخطوة كيفية تحضير العديد من الموارد المطلوبة لكل خيار ، و المدة الزمنية المطلوبة لنجاح كل خيار ، ومدة الزمن المتوفرة قبل ان تحل المشكلة معينة أو تتحسن . كما تتضمن هذه الخطوات الأثار السياسية لكل خيار، الأولوية الثانوية .

عادة ما تباشر جهود التخطيط و البرمجة من قبل جماعات عمل داخل الوكالة أو ما يوازيهم من جماعات ، إلا أن المأزق الكبري التي يواجهها المخططون و المبرمجيون هي نفسها التي تجدونها في مهمتهم الأولية المتمثلة في تحديد ووزن التكاليف و أرباح كل خيار سياسة مقترحة، فهي ذات طابع فني أكثرمنه علمي حيث أن ميل جماعة التفكير أو السياسات في تقييم و تحديد التكلفة و الربح سيؤثر في عملية التخطيط و البرمجة و هذا ما يشكل صعوبة في أداء المهمة[1].

5. **صناعة القرار** : صناعة القرار هي الخطوة الخامسة في عملية السياسة الخارجية . حيث لا يعتمد الذي يصنع القرار النهائي الذي يصبح بموجبه الخيار هو السياسة الوطنية ، على درجة أهمية القضية التى في يده ، فالقرارات الحاسمة ذات العلاقة بالخيارات ، كقرار إستخدام القوة العسكرية ، عادة يصنع من قبل القائد الوطني . أما القرارات الأقل مستوى من طلك مثل تعيين السفراء عادة تصنع من قبل وزير الخارجية أو ما يوازيه في المرتبة ، بالرغم من أنه يمكن للقائد الوطني في بعض الأحيان كذلك أن يكون معنيا بذلك . و هناك القرارات الثانوية نسبيا كالتقرير ما إذا ترك إصدار التأشيرات للإدارة الحكومية كالقنصلية أولا–مثل هذه القرارات المتعلقة بالقضايا العملية قلما تدخل في عملية السياسة الخارجية ، لكن مع ذلك هي قرارات من إختصاص السياسة الخارجية .فاتخاد القرار يكون بناء على خيار السياسة لخالصة . إذ أن صناع القرار يواجهون نفس المشاكل التي تم تحديدها في الخطوات السابقة ، لكن هؤلاء الناس لهم كذلك القدرة على الإدراك عندما يتلقون معلومات و تحليلا مشوهيين ، فيجب على صناع القرار المحترفين أن تكون لهم القدرة على السؤال الصحيح لكشف الأخطاء أو الأشياء المحذوفة في عملية السياسة الخارجية.

6. **إعلان السياسة** : الخطوة السادسة في عملية السياسة الخارجية هي إعلان السياسة و التي تتعلق بالحاجة إلى الإعلان الفعلي لسياسة الدولة حول ما قررت القيام به . فهو متعلق بالحاجة إلى تفسير أن الهدف وراء هذه السياسة هو هدف حاسم للسياسة المعلنة . و إعلان السياسة هو جزء جد مهم من عملية السياسة الخارجية في الدول الديمقراطية بسبب الحاجة إلى تأييد الرأي العام الذاخلي من أجل تنفيد السياسة الخارجية . لكن حتى في الدول الإستبدادية أو الشمولية إعلان السياسة هو مهم. كل دولة بغض النظر نموذج حكومتها ، تجد

[1] عامر مصباح ، المرجع نفسه ، ص 35 ، 37 .

تنفيد السياسة الخارجية سهلا إذ أيد شعبها سياستها .في نفس الوقت ، نجد كل نموذج الحكومات أن تنفيد السياسة الخارجية يكون سهلا إذ أبد الرأي العام الخارجي – أو على الأقل وجود معارضة قليلة – سياستها– و نتيجة لذلك تنظر الحكومات كذلك للسياسة الخارجية كأهداف مهمة من أجل جهود إعلانها للسياسة لكن بالنظر إلى الخطوات السابقة في عملية السياسة الخارجية ، فإن إعلان السياسة هو مهمة صعبة إذ تبرز التناقضات و الإرباكات على نحو متكرر في هذا الشكل من السياسة الخارجية حتى عندما يكون هناك ناطقون قليلون بإسم الحكومة، في بعض الأحيان ، الإهتمام بالصورة الشخصية للمسؤوليين الحكوميين و التشويه الإعلامي، كذلك يعقد مهمة إعلان السياسة .

7. **تنفيد السياسة** : تنفيد السياسة تنفيد السياسة هو الخطوة السابعة في عملية السياسة الخارجية ، وهو الخطوة التي تحاول فيها الدولة التحرك بإتجاه الأهداف المحددة إبتداءا . و هنا تبدأ السياسة الخارجية التقليدية [1].

يعني تنفيد السياسة كمفهوم ، الأفعال التي تتخدها الدولة من اجل تجسيد قرارات السياسة التي صنعت (أو أكثر عملية القرارات التي صنعها صناع القرار من أجل السياسة ) . ففي العديد من الحالات ، تصمم هذه الأفعال لرفع الدولة نحو الأهداف التي وضعتها لنفسها ( أو أكثر عملية مرة أخرى التي وضعها صناع القرار لها ). لكن في حالات أخرى ، هناك عوامل مثل الطموح الشخصي و الإهتمام ، والسياسات البيروقراطية ، و المعلومات المغلوطة ، والتحليل الخاطئ كلها ستتدخل في عملية تنفيد السياسة . في هذه الحالات ، ستكون أهداف السياسة و مواقف السياسة أقل ترابطا .و للدولة في تنظيمها وسائل إقتصاديا ، و عسكرية ، وسوسيوسياسية ، و دبلوماسية و قانونية مختلفة لتحقيق أهدافها و لتنفيد سياساتها .

8. **مراقبة السياسة** : لا تنته عملية السياسة الخارجية بتنفيد السياسة ، فكما يجب على الدول ان تبقي جنبا إلى جنب مع تقدم سياستها المنفدة ، كذلك يجب عليها أن تحدد ما هي نتائج سياستها المنفذة ، و كذلك يجب عليها مباشرة مراقبة سياستها . في بعض الأحيان يكون من السهل تماما مراقبة التقدم ومشاهدة النتيجة التي تترتب عن تنفيد السياسة . لكن في أحيان أخرى ، يمكن أن توجد فجوات في قدرات المراقبة . وفي بعض الحالات عندما تنفد السياسات مع تغيير هدف لفاعل دولى أخر ، يمكن أن لا يكون من المكن مشاهدة أثر السياسة المفترضة . وكطلك عند عدم وضوح الروابط بين السبب والنتيجة التي يمكن أن توجد ، يصبح جهد المراقبة جد معقدا . و بذلك تعد مراقبة السياسة خطوة ضرورية في عملية السياسة الخارجية [2].

[1] لويد جونسون ، تفسير السياسة الخارجية ،تر: مفتي محمد بن أحمد و محمد السيد سليم (السعودية، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود،السعودية ،1989) ، ص 68 .

[2] لويد جونسون، المرجع نفسه ، ص 69 .

**تقييم السياسة** : تقييم السياسة هي عملية تقييم ما إذا السياسة حققت نتيجتها المقصودة و تحديد ما هي النتائج الجانبية إن وجدت ، و التي يمكن أن تحدث . و لكن تجدر الإشارة إلا أنه عند صياغة و تخطيط و برمجة الخيار ، يمكن أن يسقط تقييم السياسة ضحية ميول المحليين و صناع القرار ، وضحية ميول جماعة التفكير ، وضحية الإعتبارات السياسية فإذا حدث هذا عندئذ تقييم السياسة سوف لا يكون فعالا ، فبدون فعالية تقييم السياسة ، فإنه من الصعب تعديل أو تغيير السياسات التي بطريقة ما تزيد من ٬حتمال إنجاز الأهداف الموضوعة في أحد خطوات عملية السياسة الخارجية ، عندما تكون خاضعة باستمرار لتقييم موضوعي فعال [1].

9. **تعديل السياسة** : عندما يكتمل تقييم السياسة ، يمكن أن يختار صناع القرار تعديل السياسات بشكل يؤذي إلى تحقيق أهداف السياسة بطريقة أفضل ، وهي خطوة منطقية و مستقيمة . و مهما يكن ، فإن جهود تعديل السياسة تجرى بشكل مكرر بسبب وجود صعوبات بالقصور الذاتي للسياسة ، عدم كفاية الموارد ، مصالح المنظمات، السياسة البيروقراطية ، و إتلاف الصورة .

بالرغم من العمل و الجهد المتخذان في عملية السياسة الخارجية ، فإن السياسة الكاملة نادرا ما تنفد، و نتيجة لذلك فإن تعديل السياسة هو خطوة حاسمة .

و الدول الراغبة و القادرة علي القيام بهذه الخطوة بنجاح تستطيع أن تزيد من فرص إنجاز أهداف السياسة الخارجية التي حددتها لنفسها أول مرة .ومع ذلك ، فإنه في بعض الأحيان يبالغ في هذه الخطوة وفي أحيان أخرى يتم تجاهلها

10. **تخزين الذاكرة و الإستدعاء** : الخطوة الأخيرة في عملية السياسة الخارجية هي تخزين الذاكرة هي تخزين الذاكرة و الإستدعاء ، و غايتها مساعدة الدول على التعلم من التجربة و تحسين السياسات في المستقبل ، تخزن مختلف الدول و تستدعي المعلومات و المعطيات بطرق مختلفة ، منها إستخدام الموارد الأرشيفية ، أو الإعتماد عاى ذاكرة الأفراد أو تخزين المعلومات المعقد و الإستدعاء أو التذكر التكنولوجي ، و هناك من يستخدم الجمع بين جميع هذه الطرق أو بين بعضها . إذ أنه في كل الحالات غاية التخزين و الإستدعاء هي من أجل تحسين السياسة في المستقبل، ويوجد مستوي واحد من مستويات الحكومة مستثنى من العيوب المحتملة في نظام التخزين للذاكرة و الإستدعاء[2].

إذا يمكن أن تخزن المعلومات بطريقة خاطئة أو غير كاملة ، و الدروس المتعلمة يمكن أن تكون قليلة التطبيق أو تتذكر بطريقة إنتقائية لكن حتى نظام التخزين الذاكرة و الإستدعاء هو دون الكمال ، فإن هذه الخطوة جد

[1] عامر مصباح ، المرجع نفسه، ص 40 ، 41 .

[2] عامر مصباح ، صناعة السياسة الخارجية : تخطيط في مواجهة الضغوط ، مجلة الدبلوماسي ، ع 37، 2007 ، ص 41 ،42 .

هامة لكل الدول التى تنوي الإستمرارية في التفاعلات مع الدول الأخرى و مع النماذج الأخرى من الفواعل الدولية . ففي الحد الأدنى ، نجاح عملية التخزين الذاكرة و الإستدعاء يجعل الدول لا تبدأ من جديد عندما تظهر القضايا القديمة من جديد أو عندما تحتل موضوعات جديدة ، الأولوية في جدول أعمال السياسة الخارجية .

## المبحث الثاني : الخلفية الجيوسياسية و التاريخية لتركيا :

كغيرها من الدول تسعى تركيا لأن تكون قوة إقليمية أو دولية ، و تطمح إلى لعب دور كبير في الساحة الدولية ، و إكتساب مكانة مرموقة ، حيث تسعى إلى لعب دور مؤثر على الصعيد الدولي و الإقليمي ، و خاصة في منطقة الشرق الأوسط المليئة بالتوترات و الصراعات ، و هي تمتلك فرصة أداء هذا الدور بحكم ما تملكه من مقومات طبيعية و مادية و تاريخية و جغرافية و غيرها.

### المطلب الأول : تركيا من خلال المعطيات التاريخية و الجغرافية :

#### الفرع الأول : المكانة التاريخية لتركيا :

لقد لعبت منطقة الأناضول منذ القدم دورا كبيرا و حاسما إقليميا و عالميا ، حيث أنها شكلت تعاطفا لمختلف الحضارات البشرية العريقة التى شكلت قلب العالم القديم ، فقد كانت إسطنبول عاصمة لثلاث من أكبر الإمبراطوريات و أقواها على مر العصور من الرومانية إلى البزنطية و إنتهاء بالإمبراطورية العثمانية (1288-1924). ففي منتصف القرن الثالث عشر حضرت إلى الأناضول سلالة آل عثمان ، و كانت إحدى القبائل المسلمة المنتمية لعائلة (الأغوز) التركية ، ونظرا لبطولاتها في القتال منح السلطان علاء الدين السلجوقي لزعيمها أرطفول بن جوندوز ألب[1] مساحة في الأرض يستقر عليها و يواصل فتوحاته منها إستلم من بعده إبنه "عثمان" الذي إليه سمية الإمبراطورية العثمانية باسمها ، و تسلح بالإسلام مواصلا فتوحاته باتجاه أوروبا ، ثم إنتصر في العام 1936 السلطان بايزيد الأول على التحالف الأوربي الصليبي في معركة ليقويولوس ، إلى ان جاء السلطان محمد الثاني الملقب ب محمد الفاتح فتح القسنطنطينية عاصمة الإمبراطورية البزنطية عام 1453م منهيا بذلك أحد عوامل وجود الإمبراطورية البزنطينية ، ثم إنتصر سليم الأول الصقويين في معركة جالديران الشهيرة عام 1514م، و بلغت الإمبراطورية أوجها في عهد إبنه سليمان القانوني (1520-1566) ، فكانت الإمبراطورية الأقوى و الأكبر في العالم . و حكمت منطقة ممتدة على مستوى قارات العالم الثلاث القديم في آسيا الصغرى و الحجاز و بلاد العراق و الشام و مصر و السودان و المغرب العربي ، و الصومال و البلقان ، والنمسا و إيطاليا و رومانيا و

[1] ياسر أحمد حسن ، تركيا لبحث عن المستقبل ، ( القاهرة : مكتبة الأسرة 2006 ) ص 15 .

بلغاريا و أرمينيا و جورجيا واليونان ، رغم جهود السلطان عبد الحميد الثاني إلا أن هذه الإمبراطورية ما فتئت تضعف و تتفكك إثر دخولها الحرب العالمية الأولى ، فانتهت الخلافة سنة 1922م على يد "مصطفى كمال أتاتورك " و تم إعلان قيام جمهورية تركيا الحديثة عام 1923م .

**الفرع الثاني : الموقع الجغرافي لتركيا :**

يعتبر موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لا تطلاقتها نحو العالمية ، حيث يحاول صناع القرار في تركيا الحديثة إستغلال هذا الموقع البناء رصيد إقليمي و الإرتقاء به نحو العالم . حيث يؤثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية للدول بشكل مباشر وغير مباشر . ويذهب "راتزل" إلي أن الجغرافيا في الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول [1] .

أما عن الموقع تركيا الجغرافي فهي تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا و أوروبا و إفريقيا ، وقد منحها هنا الموقع منذ القدم القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر و تتأثر بالعناصر السياسة و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية القائمة على قدومها ، و تمتد الأرض التركية بين آسيا وأوروبا ، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد ، ويضم عاصمة البلاد "أنقرة " ويعرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الأناضول، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا و يضم إسطنبول ، و هي دولة قارية و بحرية في ذات الوقت، و هي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا ، و للمقارنة فإن مساحة تركيا أكبر من ولاية تكساس بقليل ، كما أنها توازي تقريبا مساحة إسبانيا و ألمانيا مجتمعتين ، و تقدر بحوالي 779.452 كم ، وتعد الجمهورية التركية ثمان (08) دول بمساحة مشتركة مختلفة الحدود :ففي الجنوب الشرقي جورجيا (252كم) و أرمينيا (268كم) وأذربيجان (09كم) ، في الشرق إيران (499كم) في غرب اليونان (206كم) ، في الشمال الغربي بلغاريا (240كم) و في الجنوب سوريا (822كم) و العراق (352كم) ، و يتيح إنتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية أكبر في إختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي [2].

تحدد المياه من ثلاث جيهات ، البحر الأسود في الشمال و بحر إيجة في الغرب و البحر المتوسط في الجنوب ، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخا محورا الصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا ، و هما

[1] لويد جونسون ،تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة د: محمد بن أحمد مفتي و د: محمد السيد سليم ، ( الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989) ، ص 09 .

[2] على حسين باكر ، نحو علاقة تركية خليجية إستراتيجية ، أراء حول دول الخليج ، ع ،49 ( 2008/09) ، ص 20 .

مضيق البوسفور في شمال تركيا ، حيث يطل بين البحر الأسود و بحر مرمرة ، ويبلغ طوله حوالى 30كم ، وعرضه حوالي 01 كم و مضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا ، حيث يصل بين بحر مرمرة و البحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجة طوله 60كم و عرضه يتراوح ما بين 1-6 كم، مما يعطيها القدرة على التحكم ، و يتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية [1].

فنجد كذلك أن طول سواحلها حوالى 8333 كم على البحر الأسود ، و 1577 كم على البحر الابيض المتوسط، و 2705 كم على بحر إيجة ،و 172 كم على الدردنيل ، 90كم على البوسفور ، و 927 كم على بحر مرمرة .

و تمثل هضبة الأناضول قلب هذه المساحة ، و هي هضبة عالية لها حدود طبيعية ، البحار من الشمال ، الغرب والجنوب ، و سلسلة من الجبال العالية من الجهة الشرقية . و قد كان لهذه الهضبة تاريخا مؤثرا في بلورة الفعل السياسي العام للإمبراطوريات التى كانت تركيا جزءا منها ، و الإمبراطوريات المجاورة التى كانت تنشد التوسع و المجد .

وقد منحها موقعها المتميز و الحيوي فرص الإطلالة على نقاط الفعل الدولي و التأثير فيها ، فبإشرافها على مضيقي "البوسفور و الدردنيل" ، فهي تسيطر على الممر الملاحي الوحيد للسفن بين البحر الأسود و المتوسط ، و المنفذ الوحيد لسفن كل من بلغاريا ، ورومانيا وروسيا نحو الموانئ العالمية . و هو الامر الذي يجعلها بالتكامل مع قناة السويس و باب المنذب ، جزء مهما في الواجهة الإستراتيجية العالمية لحلف الناتو.

و لقد إستدرك المنظرون و خبراء الإسراتيجية العالمية هذه الأهمية ، و أخذوا ينظرون إلى تركيا بهدف الإستفادة من موقعها في منطقة الشرق الأوسط أولا ، و مجاورتها لإتحاد السوفياتي (سابقا) و جمهوريات آسيا و القوقاز (حاليا) عند وضعهم لمشاريعهم الدفاعية و الإستراتيجية ، كما أخد التفكير الغربي يولي أهمية بالغة لتركيا كونها تعد نقطة إنطلاق ثابتة أو محتملة لأية قوة عالمية تفكر في الوصول لمنطقة الخليج أو السيطرة على منطقة المضايق ( البوسفور و الدرذنيل) وإطلالتها البحرية المتعددة ، و لكونها الجسر الذي يربط بين الشرق و الغرب بعدما كانت تمثل حاجز ضد أي إنتشار محتمل للقوة الشيوعية

[1] المرجع نفسه ، ص 21 .

كما أعطي هذا الموقع الفرصة للنخب الحاكمة لتركيا ، لإستغلاله لصالح تأدية تركيا دورا إقليميا رائدا في القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية معتمد على ما تملكه من مزيا جيوسياسية و جيواستراتيجية لتحقيق إنفتاح إقليمي [1].

**المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للنظام السياسي التركي.**

بعد سقوط الخلافة العثمانية إختارت تركيا دستورا مدنيا مستوحى من الدستور السويسري بدلا من الدستور العثماني ، و في نوفمبر 1924م إنتخب "مصطفى كمال أتاتورك" رئيسا لهذه الجمهورية الناشئة ، و تم إعلان إلغاء نظام الخلافة وفصل الدين عن الدولة ، ثم بدأ تحول جذري في الحياة السياسية التركية و في الدستور التركي .

كانت كل التعديلات الدستورية التي تلت قيام الجمهورية التركية تهدف إلى الإنعتاق مؤثرات المرحلة العثمانية و العمل على تكريس النظام العثماني ، و في العقدين الأولين حكم حزب أتاتورك "حزب الشعب الجمهوري" إلى أن تأسس الحزب الذيمقراطي الذي حكم مرات متتالية .

رغم ان دستور 1982م ، و هو النافذ حتى اليوم ، قد فتح الباب أمام التعددية الحزبية ، و أطلق الحريات – فإن الإهتمتمات القائمة على أساس عدم الإساءة للمبادئ الكمالية و النظام العلماني لا تزال قائمة و لهما سند دستوري [2].

فطبيعة النظام السياسي ، تؤثرعلى نوعية السياسة الخارجية الصادرة عنه ، كما أن التغيير في النظام السياسي في المجتمع ذاته يؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية .

و عموما فإن الجمهورية التركية الحديثة تدين بوجودها إلى رجل واحد و هو مصطفى كمال أتاتورك ، الدي إستطاع بحنكته و قوة شخصيته إنقاذ ما تبقى من تركة الرجل المريض مجنبا شعبه المهانة التى فرضها المنتصرون في الحرب العالمية الثانية على المغلوبين و منهم الدولة العثمانية بموجب إتفاقية سفير 1920م و التي فككت على إثرها . و إحتلت اليونان الجزء الذي يمثل الإقليم الجغرافي للدولة التركية الحديثة .

[1] حداد شفيعة ،" توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية ، الجزائر : جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية ك 2004/2003 ، ص 11 -12 .

[2] أحمد داود أوغلو ، العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في السياسة الدولية ،ترجمة :محمد جابر شلبي و طارق عبدالجليل ، (بيروت: الدار العربية للعلوم و مركز الجزيرة للدراسات ، 2010 ) ، ص 75 .

لقد إستطاع أتاتورك ضمان بعض مطالبه الإقليمية من الحلفاء بموجب معاهدة لوزاى 1923م ، و أعلن عن تأسيس الجمهورية التركية عام 1923م . عقب طرد الإحتلال اليوناني في عام 1922م كما ألغى الخلافة سنة 1924م. كما ألغى الخلافة سنة 1924م. معلنا عن بداية عهد جديد أراده قطيعة مع الماضي العثماني ، و ذلك وفق برنامج تجد يدي ثوري شامل و طموح إلى حد ما ،وفق أسلوب إستبدادي قائم على الإجبار و العنف .

تعد تجربة تركيا الحديثة ، تجسيد الإنتقال جذري من نظام الخلافة إلى النظام الجمهوري ، و من نموذج الإمبراطورية إلى الدولة الأمة ، و إختارت النظام البرلماني كنمط لنظامها السياسي ، و يقوم النظام السياسي في تركيا على نمط السلطة التنفيذية المزدوجة التي يتقاسمها رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة ، و يتم تعيين هذا الأخير و طاقمه الوزاري من قبل رئيس الجمهورية ، كما أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي يملك صلاحية إقالتها بينما لا يحق للحكومة حل البرلمان[1].

وفقا لدستور 1982م ، ينتخب البرلمان بواسطة الإقتراع العام و المباشر ، و يضم البرلمان التركي 550 عضو منتخبا لمدة 05 سنوات ، ووظيفته سن القوانين ، دعم الحكومة و مراقبتها و إجبارها على الإستقالة إذا ما إقتضى الأمر ، كما يتولى مهمة إنتخاب رئيس الجمهورية لمدة 07 سنوات . و يمكن لهذا الأخير ، مطالبة البرلمان بإعادة النظر في بعض القوانين ، على أن تعود الكلمة الأخيرة ، في حالة الإختلاف إلى البرلمان ، و على الرغم من رئيس الجمهورية يملك العديد من الصلاحيات ، مثل إستدعاء و رئاسة رئيس الوزراء و إعلان حالة الطوارئ و القانون العرفي و إصدار مراسيم القوانين إلا أن ذلك لايتم إلا بعد مصادقة البرلمان .

كما يمكن للرئيس تقرير إجراء إنتخابات جديدة ، عند سقوط الحكومة و عدم إنشاء أخرى خلال 45 يوم . و يهدف الدستور التركي من خلال تعزيزه لصلاحيات الوظيفة الرئاسية إلى تقليص أثر السياسة الحزبية التي يكفلها النظام البرلماني [2].

و حسب دستور 1982م ، فإن السيادة غير محددة تمتلكها الأمة و يمارس الشعب هذه السيادة بصفة مباشرة عن طريق الإنتخابات ، و بصفة غير مباشرة عن طريق أجهزة تتمثل في السلطة التشريعية ، التي يمارسها "المجلس الوطني التركي الكبير" و السلطة التنفيذية التي يسيرها رئيس الجمهورية و مجلس الوزراء ، أما السلطة القضائية فتتولاها محاكم مستقلة . كما يضمن مبدأ الفصل بين السلطات سيادة القانون .من خلال الرقابة القضائية التي تمارس على الإجراءات التشريعية و التنفيذية ، و تسري قرارات المحكمة الدستورية على الأجهزة

[1] مذكرة توجهات س خ ن ص 31 : حداد شفيعة " توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة ،" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، الجزائر ، جامعة العقيد الحاج لخضر ،باتنة ،السنة الجامعية :2004/2003 ، ص 31 .

[2] معوض ، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 1998 ، ص 21

التشريعية ، التنفيذية و القانونية ، كما تشمل الأشخاص الحقيقيين و المعنويين ، و تعتبر قراراتها مصدر الشرعية الإجراءات الحكومية [1].

ويحدد الدستور التركي ل 1982م الحريات و الحقوق الأساسية ، مثل الإضراب و التظاهر و حرية الصحافة ، غير أن حرية النشاط السياسي مقتصر على فئاة محددة، بينما تمنع منهل فئات أخرى ، فلا يحق للنقابات و الجمعيات ممارسة أي نشاط سياسي ، كما يحظر على الموظفين ، القضاة ، العسكريين ، أساتدة الجامعة و الطلبة عضوية الأحزاب السياسية و لا يحق للأحزاب إمتلاك أي فرع نقابية [2].

لقد تم تبين نظام التعددية الحزبية في تركيا منذ 1946م . وفتح بذلك النشاط السياسي أمام كل التيارات السياسية ، بإستثناء الحركات الكردية و إلى حد ما التيار الإسلامي ، و سمح لكل الأحزاب بالمشاركة في الإنتخابات منذ 1987م. إلا أن التعددية السياسية و نمط المشاركة السياسية في تركيا يطرح تساؤلات عديدة حول طبيعة الديمقراطية التركية.

وهل من الممكن تصنيفها ضمن الديمقراطيات الكاملة ، إنطلاقا من توفر بعض مظاهرها كالنظام البرلماني ، الذي يتيح التعددية الحزبية و المشاركة السياسية ، إستقلالية القضاء ، و خاصة إذ ما قورنت باأنظمة الأخرى السائدة في الشرق الأوسط . و يعتبر العديد من المحللين النظام التركي نموذجا فريدا في المنطقة ، في مجال تداول السلطة على وجه التحديد[3]. أم أنها ضمن الديمقراطيات الناقصة أو شبه ديمقراطية، أو أنها مجرد ديمقراطية إنتخابية وفق طرح صاموئيل منثغتون الذي يصنف دولة ما بأنها ديمقراطية، إذا تم فيها تغيران حكوميان متتاليان ، بأسلوب سلمي وفق إنتخابات حرة. كما يصنفها البعض ضمن الديمقراطيات العسكرية ، على أساس أن الجيش التركي قد تدخل في الحياة السياسية لعدة مرات في (1960-1971-1980) ، و أخيرا سنة 1997 فيما عرف بالإنقلاب المخملي الذي أطاح بالإئتلاف الحكومي بين حزب الرفاة الإسلامي الذي يتزعمه "نجم الدين أريكان" هو حزب : الطريق القويم بزعامة "تانسو تشيلر". وما يميز تدخلات الجيش التركي ن هو كونها تتم من خلفية حماية الوحدة الترابية و الحفاظ على الأسس التي قامت عليها الجمهورية التركية ، و أن تدخلاته لا يتم من خلالها إستلاء العسكريين على السلطة السياسية ، بل تتبع بعودة طبيعية إلى مواصلة الحياة السياسية على أسس ديمقراطية ، من خلال الإنتخابات و الحكم المدني .

[1] حداد شفيعة ، المكان نفسه ، ص 31 .

[2] حداد شفيعة ،المرجع نفسه ، ص 32 .

[3] محمد نورالدين . تركيا الجمهورية الحائرة ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية

و الملاحظ هو أن التجربة الديمقراطية في تركيا و الأليات الدستورية التي تكفلها ربما قد تدفع باليعض إلي إعتبارها دولة ديمقراطية ، في حين تظهر بعض المؤشرات وجود إنتهاك لقواعد اللعبة الديمقراطية ، كحل الأحزاب السياسية مثلما حدث مع حزب الرفاة الإسلامي ، و إبعاد بعض النواب من مناصبهم أو سجن البعض منهم خاصة ذوي الأصول الكردية ، و تصنيف الحريات النقابية و الجمهورية ، إضافة إلى إنتهاك حقوق الإنسان ، و الحد من حرية التعبير عن طريق إجراءات الرقابة وحضر بعض الصحف و إدانة وسجن الصحافيين ، و الكتاب و أساتذة الجامعة[1].

و إن كان البعض يرى أن في ذلك مبالغة يقف وراؤها الإتحاد الأوربي ، ويهدف من خلالها إلي تعقيد المسعي التركي للإنظمام إليه ، فالتجربة الديمقراطية في تركيا قد قطعت أشواطا هامة ، كما أن الوعي السياسي و الشعور بضرورة التغيير و المشاركة السياسية قد تغلغلت إلى حد بعيد في المجتمع التركي ، الدي يتجه نحو الإنتظام و المشاركة في الحياة السياسية، عبر قنوات المجتمع المدني[2] ، ومع ذلك ما زالت التجربة الديمقراطية في تركيا تحتاج إلى إصلاحات و إرساء فعلي لمؤسسات تكفل إستمرار تعميق النظام الديمقراطي ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن تطلع تركيا لأن تصبح نموذجا يستقطب الدول الأخرى في محيطها الإقليمي ، مرهون بإيجاد أليات تكفل معالجة المشاكل التي تواجه نظامها السياسي خاصة أسلوبها في التعامل مع المشكل الكردي و الإسلام السياسي ، و بناء نموذج للتوزيع العادل للثروات ، و القضاء على الفوارق الجهوية، و التحكم في الإختلالات التي تصيب توازناتها الداخلية .

و إلى أن يتحقق ذلك يبقى النظام السياسي التركي محل جدل و نقاش خاصة على ضوء إستمرار هيمنة المؤسسة العسكرية على هذا النظام ، و تحكمها في مقاليده .

**المطلب الثالث : التطور التاريخي لوضع تركيا في الساحة الدولية.**

إذا نظرنا من زاوية التراكم التاريخي ، ترى أن تركيا تمتلك خصائص فريدة على المستوى الإقليمي و غير الإقليمي ، ما نتج عنه تلاقي أنواع العلاقات المختلفة التي طبقتها عبر التاريخ مع الأنظمة المتحكمة في البنية الدولية ، و لمعرفة وضعها في الساحة الدولية يتوجب عليها إظهار مسار التغيير الذي طرأ على ميزانها التاريخي ، الذي تعد الدولة العثمانية مصدرا له، و التي شكلت حاكمية سياسية في مقابل أوروبا التي أجبرتها سابقتها على إكتشاف طرق تجارية جديدة ، فقد إستندت الإستراتيجية الديبلوماسية التي إتبعها السلطان سليمان القانوني تجاه فرنسا إلى القوة العسكرية و إلى إستثمار الخلافات الداخلية لأوروبا

[1] إيريك رولو، تركيا ما بعد أتاتورك، تر: بدر الرفاعي، الثقافة العالمية، ع79، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، نوفمبر 1996)، ص 168.

[2] معتز محمد سلامة ،" الجيش والسياسة في تركيا، **السياسة الدولية** العدد 131، جانفي 1998 ص 69.

إن ما نجم عن إتفاقية وشقاليا عام 1648م من نظام للعلاقات الدولية والذي شكل أسس النظام الدولي الحالي، كان يستند لأسس تختلف عن الأسس التي إعتمد عليها النظام العثماني حيث أصبحت الدولة العثمانية في موقع مجابهة هذا الحوض الحضاريا لمختلف . فنتج عنه قوى أثرت علاقة الإرث السياسي العثماني التركي مع النظام الأوربي.

وقد أكسب إتفاقية كارلوفتز عام 1699م خصائص عديدة للعلاقةالقائمة بين الجانبين ، إذا إتجهت الدولة العثمانية إلى إستراتيجية الدفاع لإسترجاع الأراضي التي خسرتها ، وتكون الوعي الأوربي من خلال الإئتلاف الذى تشكل ضد الدولة العثمانية بعد حصار فينا[1] .

إن الحدثين الأخريين الهامين الذين كرشا التحول الذي طرأ هي الوضع الدولي للدولة العثمانية هما إتفاقية كوتشوك قاينارجة عام 1774 و حرب القرم ما بين 1853-1856. فاتفاقية قاينارجة الصغيرة عبرت عن الوحدة الداخلية للدولة وهذا يعتبر مقياس هام لوصفها على المستوي الدولي بحكم إنسلاخ الأرض و الأقليات غير المسلمة ، لها نتيجة لشرط الحماية الذي وضع في هذه الإتفاقية . أما حرب القرم فتمثل الحالة الأولى في تقاليد السياسة الخارجية العثمانية التركية لإستخدام سياسة مواجهة المتعدي عن طريق إستثمار الخلافات الداخلية الأوربية .

عمل السلطان عبد الحميد الثاني على ترسيخ سياسة توازنية من خلال دبلوماسية دقيقة و مرنة ، وحاول تكوين مساحة تأثير تتحقق فيها مصالح دولته ، أو ما يسمي" **بالحديقة الخلفية**" (hinterland) و التي تتمثل في المسلمين الذين يعيشون تحت الإستعمار خارج حدود الدولة العثمانية. كان يرى أن إستمرار وجود دولته مرتبط باستغلاق العلاقة الموجودة بين التشكلين الأساسيين للعالم الإسلامي و هما الدولة العثمانية صاحبة مؤسسة الخلافة و الدول الإسلامية المستعمرة من طرف الدول الإمبرالية للتأثير في النظام الدولي . وظهر تعريف جديد لمفهوم الحديقة الخلفية في عهد الإتحاد و الشرقي ، يختلف عما كان عليه في العهد العثماني ، في إطار النزعة القومية التركية ، فاستمر العمل بفكرة الوحدة الإسلامية من قبل الإتحاديون لإدراك زعمائهم أن مكانة و قوة الدولة العثمانية في النظام الدولي ناتجة عن وضعها كدولة حامية للمسلمين في مواجهة القوي الإستعمارية ، فكان السبب الأساسي الذي وجه قادة حزب الإتحاد و الشرقي لتوريط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى هو محاولة الوصول لوضع دولى جديد من خلال قفزة مرحلية بأفكار قومية ذات محور قومي تركي ، و تلقي الدعم العسكري الألماني الدي كان يعتقد بأنه القوة التي لا تقهر[2] .

---

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة: محمد جابر شلبي وطارق عبد الجليل (بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ومركز الجزيرة للدراسات، ط1 ، 2010) ص 87،96.

[2] أحمد داود أوغلو ، المرجع نفسه ص 97.

تطورت السياسة الخارجية في عهد الجمهورية ، و إتجهت النخبة السياسية إلى البحث عن وضع للسياسة الخارجية بين ردود الفعل الدفاعية و بين القوة الحقيقية . شهد العالم الإسلامي في هذه المرحلة أكبر الأزمات في تاريخه و عاش مرحلة التراجع ، ووقع بالعالم التركي بمجمله تحت الأسر بعد الثورة البلشفية ، ما أدي إلى فقدان النزعتين الإسلامي و القومية التركية، دورهما في تكوين "الحديقة الخلفية" أدي إلي توجه إدارة الدولة إعلان يمكن له أن يلقى القبول من الناحية الدولية ، يقضي بتخلي الجمهورية عن كل المسؤوليات و الطموحات الدولية ، و يحتوي على عنصريين أساسيين :

**الأول**: تبني إستراتيجية الدفاع عن الحدود القومية و الدولة الوطنية بدلا من الإستراتيجية ذات البعد الدولي.

**الثاني** : أن تكون الدولة التركية جزء من محور الغرب المتصاعد و ليست بديلة أو معارضة له وجدت وجهة النظر تغييرا لها، سلام في الوطن و سلام في العالم ، فهذه الفكرة تظهر توجها سلميا مثاليا في حقل العلاقات الدولية ، و يمكن رؤية العلاقات التي تم تطويرها في عهد **أتاتورك** مع قوى أورو–أسيوية مثل روسيا و أفغانستان و إيران كمحاولة لتكوين حديقة خلفية بديلة ، إتجه النظام الجمهوري إلي تشكيل ثقافة سياسية جديدة تتواءم مع الوضع الدولي ، و فضلت أن تكون قوة إقليمية تدخل تحت المظلة الأمنية لحوض الحضارة الغربية الحاكمة[1] .

أظهرت إتفاقية لوزان هوية خارجية للدولة تختلف عن هويتها الداخلية ، إذ تم التخلي عن لهوية الإسلامية و سياستها، أما في السياسة الداخلية فتم تحديد العناصر المشكلة للدولة على أساس إستنادها إلى الأغلبية التركية صاحبة الهوية الإسلامية ، وحددت الأقلية عاى أساس من هم في غير المسلمين فقط ، وظهرت الجمهورية التركية المستندة إلى مجتمع ذي دين واحد ب؟أغلبية ساحقة . إن التوازنات الجديدة التي ظهرت في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى إنظمام تركيا لحلف الشمال الأطلسي ووجهتها نحو إزالة الخطر السوفياتي ، وإستهدفت سياستها حماية الحدود أكثر من أن تكون لأجل تحقيق موقع جوهري لنفسها في النظام الدولى ، فقد كانت السياسة التركية الخارجية تابعة لمقياسين هامين لفترة طويلة : الأول هو البقاء تحت المظلة الأمنية الغربية في مواجهة تهديدات السوفيات بالإضافة إلى إرتهان الساحة الدبلوماسية الموجودة في المظلة الأمنية المذكورة للمشاكل مع اليونان التي تقع تحت المظلة نفسها ، و أمام القرار الإستراتيجي الهام الذي إتخذته تركيا بتقديمها طلب الإنظمام إلى المجموعة الأوربية ، وهو ناتج عن القلق من بقائها متأخرة عن اليونان .

لقد تلقت الرؤية السياسية التركية بهذين البعدين ضربة قوية من خلال رسالة الرئيس جونسون الشهيرة أولا و الأزمة القبرصية ثانيا ، ما أدى إلى قيام تركيا بإعادة النظر في علاقاتها خاصة الإقتصادية مع دول المعسكر الشرقي في مقدمتها الإتحاد السوفياتي . إن الشعور بالعزلة الذي عاشته تركيا لاسيما على مثابر الأمم المتحدة ، فيما يخص

[1] معتز محمد سلامة ، الجيش والسياسة في تركيا، "السياسة الدولية"، العدد 131، جانفي 1998، ص 70.

المشكلة القبرصية فهي الفاتورة التى دفعتها تركيا بسبب إهمالها للممثلين الجدد الذين ظهروا في حقبة الثورات ضد الإستعمار .

إن التقليد السياسي السلبي الذي إتبعته تركيا في السياسة الخارجية طيلة مرحلة الحرب الباردة قد أثر بشكل كبير على الوضع الحالي ، إذا أنها لم تكون علاقات مع القوى التي بدأت تبرز في حقبة ثورات التحرر ضد الإستعمار الذي شهدها عقد الخمسينات ، و التي بدأت بالظهور منذ النصف الثاني من عقد السبعينات ، فتأخرت في إقامة علاقات مع مراكز هذه القوى الجديدة و لم تستطع الإستفادة من تغيير التوازنات التي حصلت داخل آسيا ، ومن مركز القوة الذي تشكل في شرق آسيا و الباسيفيك[1] .

إن تركيا التي إغتربت عن الشرق الأوسط باسم المعسكر الغربي ، و بخلاف إتجاه التراكم التاريخي الذي تحمله ، كانت في مقدمة الدول المتضررة من الأزمة النفطية .

تبنت تركيا طيلة فترة الحرب الباردة سياسة خارجية و إستراتيجيات عسكرية مستندة الى المفهوم الأمني الحدودي ، بدلا من المفهوم الذي يتناول الوضع الدولي ، و عملت على تحديد وضعها الدولي من خلال هذا الإطار الضيق .

لقد جلبت المرحلة التي تلت الحرب الباردة معها تضخما مذهلا في المتغيرات الديناميكية ، حيث وجدت تركيا نفسها ضمن محيط إقليمي و دولي كبير ، ففي مواجهتها لمشاكل سياسية خارجية و أمنية جدية و مفاجئة في مناطق خارج حدودها ، مثل البوسنة و أذربيجان ، إكتشفت تركيا عدم جاهزيتها من ناحية البنية النفسية التحتية و التراكم المعلوماتي اللازم ، و الإستعداد اللوجيستي و التكتيكي . و يظهر هذا الوضع ضرورة أن تحدد تركيا وضعها الدولي من جديد ، و أن تغير ضبط مقاييسها الثقافية و الجغرافية و الإقتصادية و السياسية، و الإستراتيجية إنطلاقا من هذا الوضع.

**المبحث الثالث : السياسة الخارجية التركية.**

لقد إنتهجت تركيا منذ تأسيسها سياسة خارجية سلمية واقعية متجانسة ، تتماشى مع مبدأ" السلام في الوطن و السلام في العالم".

[1] جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ، أوت 1998) ص 118.

و تهدف تركيا إلى إقامة علاقات ودية و متلائمة مع كافة دول العالم و في مقدمتها جاراتها ، و التعاون الدولي ، و الإسهام في السلام على المستوى الإقليمي و الدولي .

**المطلب الأول : صنع القرار في تركيا.**

**أولا : النظام السياسي في تركيا:**

يشير الدستور التركي إلى ان النظام السياسي في تركيا جمهوري ديمقراطي " برلماني " علماني قائم على دستور 1982م ، و هو نظام علماني متشدد تجاه وجود الدين ، و قواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش .

لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغيرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج ، و حتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولي تغيرات على هذا الصعيد ، كان الجيش يتدخل لإجهاضه و إعادة الأمور إلى نصابها من جديد[1] .

لقد أصبح النظام السياسي التركي منذ 2002م نموذجا يدعو للإهتمام ، ليس فقط بشكله النظري و غنما للتفاعلات التي نتجت عنه ، حيث أصبح النموذج التركي متعارفا عليه ، و الذي يتمحور حول ثلاث قيم أساسية هي : الديمقراطية و العلمانية و الإسلام .

1. منذ أحداث 11 سبتمبر 2011 أخذ الأمريكيون يبحثون عن نموذج يجمع بين الديمقراطية و الإسلام المعتدل يكون صالحا كنموذج ، لأن يعمم على دول منطقة الشرق الأوسط ، حيث أشاد بوش الإبن أن تركيا خير من يقوم بهذا الدور .
2. ينظر الأوروبيون إلى النظام السياسي التركي عبر تجربة حزب العدالة و التنمية نموذجا في الإصلاح و الإنفتاح و الإعتدال في ظل نظام علماني ، الذي من شأنه تعزيز موقع أوروبا في الشرق الأوسط الذي يحرصون على أن يتمم جميع الإصلاحات المطلوبة منه قبل النظر في مسألة إنضمامه[2] .
3. تأثر الإسلاميين في الشرق الاوسط بتجربة حزب العدالة و التنمية في النظام السياسي التركي ، و قدرته على إستغلال مطالب الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي من أجل إدخال إصلاحات جذرية في النظام السياسي و الإجتماعي و حتى العسكري ، من شأنها ان تعزز دوره و دور تركيا إقليميا و عالميا ،و بقدرته على العمل

[1] إبراهيم أوزتورك، التحولات الإقتصادية التركية بين عامي 2002، 2008 ، في محمد عبد العاطي (محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009) ص 26

[2] علي حسين باكر، " لماذا يخاف الإتحاد الأوروبي من إنضمام تركيا"، **مجلة العصر** (أكتوبر 2004) ص 22.

بإعتدال واضح و براجماتية عالية جنبته مواجهة الجيش الذي يعتبر الحامي الأول للعلمانية و الذي أسقط جميع التجارب الإسلامية السابقة .

و يمكن القول أن ممكن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات القوة الناعمة على الصعيد الإقليمي هو أنه :

- يمثل نموذجا للإسلاميين لمعرفة كيفية تعاملهم مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال نهج الواقعية و البراجماتية و الإعتدال.
- يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث عنها الولايات المتحدة الأمريكية و تسعى لتعميم تجربتها
- يمثل نموذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف و تقدير القيم الأساسية في المجتمع من حرية و حكم القانون و عدالة و إصلاح و شفافية.

**ثانيا: المؤسسات الدستورية :**

يحكم دستور 1982م إطار عملية وضع القرار في تركيا من الناحية القانونية سواء من حيث تكوين السلطات العامة الثلاث أو من حيث العلاقات بينها و إختصاصاتها ، وقد نص الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات التي تتمثل في :

**1- السلطة التشريعية** : تتكون من مجلس واحد و الجمعية الوطنية " البرلمان " أو ما يسمى المجلس الوطني التركي الكبير ( TGNA)و تشمل إختصاصاته بموجب الدستور ما يلي[1]:

- ✓ سن القوانين و تعديلها .
- ✓ تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس .
- ✓ إنتخاب رئيس الجمهورية .
- ✓ الرقابة و الإشراف على مجلس الوزراء .
- ✓ تفويض مجلس الوزراء سلطة قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل .
- ✓ مناقشة القرارات المتعلقة بسك العملة و إعلان الحرب .
- ✓ التصديق على الإتفاقيات الدولية .
- ✓ التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم[1] .

[1] جلال عبد الله معوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

و تمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة "7" من الدستور و هي صلاحية لا تفوض ، وتتألف من (550) عضو ينتخبون كل أربعة أعوام ( بعد التعديل الدستوري عام 2007) ، ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء إنتخابات مبكرة أو تأجيل الإنتخابات لمدة عام بسبب الحرب و تجديد الإنتخابات قبل إنقضاء الأعوام الأربعة ، و يجوز الذهاب إلى إنتخابات جديدة إذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك ،كما يجوز إجراء إنتخابات تكميلية عند حدوث شواغر في أعضاء المجلس .

و تجري الإنتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة إنتخابية و كقاعدة لا يجوز إجراء الإنتخابات التكميلية إذا لم يبقى سوى عام واحد فقط على موعد الإنتخابات العامة ، و من الملاحظات المهمة بخصوص المجلس الوطني ما يلي :

- إن الترشيح لعضوية البرلمان غير مقتصر على أعضاء الأحزاب إذ أنه بموجب نص المادة (76) من الدستور حق لكل مواطن عمره 30 سنة و يتمتع بأهلية مباشرة الحقوق السياسية .
- إن الحزب المتمتع بحق تكوين مجموعة برلمانية لا يقل عدد نوابه عن (20) نائبا في المجلس المكون من 450 نائبا.
- إن المجلس بموجب المادة (84) من الدستور ، سلطة التصويت على إنهاء أو إسقاط عضوية النواب المنسحبين أو المنشقين عن أحزابهم في حالة إنضمامهم إلى أحزاب أخرى .
- إن رئيس المجلس يقوم بمهام رئيس الجمهورية في حالة مرض الأخير أو سفره[2] .

**2- السلطة التنفيذية** : و تتألف من :

أ) **رئيس الجمهورية** : و هو أعلى سلطة على رأس الدولة و يمثل الدولة التركية و وحدة الشعب التركي بعد التعديل الدستوري في أكتوبر 2007، أصبح الرئيس ينتخب من طرف الشعب عن طريق الإقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة من بين النواب الذين أتمو الأربعين من العمر وأكملو الدراسة العليا أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للإنتخابات فترة ولايته خمس سنوات ويمكن إنتخابه لفترتين على الأكثر علما أنه يجب أن ينتخب في عضوية الحزب حال إعتلائه السلطة، وبالنسبة لمهامه و صلاحياته فهي : تعيين رئيس الوزراء و الوزراء المقترحين من قبله[3] ، و إيفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا و قبول نظرائهم الأجانب أو المصادقة على الإتفاقيات الدولية و نشرها.

[1] المرجع نفسه ، ص 17.

[2] جلال عبد الله معوض ، المرجع نفسه ، ص 17.

[3] علي حسين باكر، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

و يترأس الأمن القومي ، و مجلس الوزراء عند الحاجة و التوقيع على المراسيم و القرارات ، إضافة إلى إصدار العفو عن بعض المحكومين عند توافر الشروط المطلوبة و تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي و رؤساء الجماعات ، و مراقبة مدى سلامة تطبيق الدستور و أداء أجهزة الدولة مهامها بشكل منسق و متناغم ، و يحق له في الحالات التي يراها ضرورية كدعوة المجلس الوطني التركي الكبير للإنعقاد ، و نشر القوانين و إعادتها إلى المجلس لمراجعتها من جديد و طرح التعديلات الدستورية للإستفتاء العام ، و إقامة الدعاوى لدي المحكمة الدستورية إذا ما تضمنت القوانين و المراسيم التي تحظى بقوة القوانين و النظام الداخلي للمجلس أحكاما تتعارض مع الدستور .

ب) **مجلس الوزراء:** ويتم تعيين رئيسه من قبل رئيس الجمهورية و غالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية ، ويقوم رئيس مجلس الوزراء بإختيار من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للإنتخاب كنواب ، ويعرضهم على رئيس الجمهورية ثم يتم تعيينهم ، ويجوز لرئيس الجمهورية الإستغناء عن خدمات الوزراء بناءا على إقتراح رئيس الوزراء ، يتحمل مجلس الوزراء المسؤولية السياسية أمام البرلمان .

و تتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية و الخارجية ، وضمان تنفيذها بإتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات ، و تطبيق القوانين ، و إقتراح مشروعات القوانين إضافة إلى إختصاصات أخرى من بينها :

- إصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان دون أن يحدد هذا التفويض مجالات معينة لا يمكن أن تشملها هذه القرارات ، كما يتمتع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية بسلطة إصدار هذه القرارات .
- السلطة التنظيمية لمجلس الوزراء في المجالات الإقتصادية و المالية كإتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم و الضرائب الجمركية في مجال التجارة الدولية .
- إختصاص مجلس الوزراء في مجال الأمن القومي و إعداد القوات المسلحة للدفاع و الحرب ، كما يقترح رئيس الجمهورية تعيين رئيس الأركان العامة ، و يرأس رئيس الوزراء إجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم إشتراك رئيس الجمهورية فيها[1].

**3- السلطة القضائية** : و تنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي و القضاء الإداري و القضاء الخاص وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري ، و مع إلقاء النادة "143" من الدستور عام 2004م حلت محاكم أمن الدولة .

أ- **المحكمة الدستورية** : و تعتبر أعلى هيئة قضائية في البلاد ، تتكون من (11) عضوا أصليا و أربع أعضاء إحتياطيين ، من مهامها الأساسية : حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و تطويرها و التحقق شكلا و مضمونا من مدى دستورية القوانين و القرارات ذات الصفة القانونية و النظام الداخلي للبرلمان ، و يحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية و أعضاء المحاكم العليا للقضاة و المدعين العامين و وكيل النيابة

[1] جلال عبد الله معوض ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

العامة بتهم تتعلق بممارسة إختصاصاتهم و صلاحياتهم ،كما تبث المحكمة الدستورية في دعاوى حل الأحزاب السياسية ، و في طلب النائب العام الجمهوري لتوجيه إنذار إلى هذه الأحزاب قبل تقديمها إلى المحاكمة و تراقب الشؤون المالية للأحزاب السياسية ، و تدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية و إسقاط العضوية في البرلمان و إنتخاب رئيس محكمة فض النزاعات و وكيله .

ب- **مجلس الأمن القومي**: هو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء هيئة الأركان العامة و وزراء الدفاع و الداخلية و الخارجية و قادة القوات البرية و البحرية و الجوية و قائد قوات الدرك تحت رئاسة الجمهورية ، و بتعديل أجري في 03 أكتوبر 2001 زاد عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاث نواب لرئيس الوزراء و وزير العدل ، وقد وجد من المناسب تعيين مدني لأول مرة للأمانة العامة لمجلس الأمن القومي بتاريخ 17 أوت 2004 ، ويتولى مجلس الأمن القومي إتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوصية و تنفيذها ، ويقوم مجلس الوزراء بتقسيم هذه القرارات[1] .

**المطلب الثاني : أدوات السياسة الخارجية التركية.**

قام داود أوغلو بعرض أدوات أو أليات تحقيق أهداف السياسة الخارجية و هي كالأتي :

**الآلية الأولى** : هي مقاربة متكاملة للسياسة الخارجية التركية فحسب داود أوغلو كانت تركيا بلدا يقوم على الأولويات في سياسته الخارجية في حقبة الحرب الباردة ، حينما كان هناك نوع من الكراتبية في أذهان صانعي السياسة الخارجية الذين إتبعو سياسة مرتبطة بهذه الأوليات الثابتة[2] ، غير أن هذه الكراتبية لم تعد صالحة في الحقبة الحالية في نظر داود أوغلو ، و عوض ذلك ثمة حاجة إلى وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات و لا يمكن لتركيا إهمال بعض المناطق أو تفاديها مثلما فعلت في الماضي ، فهي تمتلك هويات إقليمية متعددة و لها القدرة على إتباع سياسة خارجية متكاملة لإدراج قضايا متعددة في نفس الإطار من مسار السلام في الشرق الأوسط ، إلى الإستقرار في القوقاز مع منح الأولوية للقضايا العالقة دون أن تتجاهل الإنشغالات السياسية الأخرى . ووفق هذا المنطق ، فإن السياسة الخارجية عبارة عن مسار ينبغي أن تولي إعتبارا من منظورا أطول مدى مما كان عليه الأمر سابقا ، و كمثال فإن الخلاف بشأن الإتحاد الأوربي و قبرص كان على الأجندة في النصف الأول من العام 2004م و ركزت السياسة الخارجية على العراق في النصف الثاني منه ، بينما جاءت مأساة غزة على رأس الأجندة في أواخر 2008م و بحسب أوغلو من الخطأ الإبقاء على الأولوية ما يصوره مصطنعة في منطقة بعينها ، و يدل ذلك ينبغي أن يبقي الإنخراط التركي متجذرا في مبادئ العمق الإستراتيجي إلتي لا تزال سلسة و مرنة بما يكفي للرد بصورة ملائمة على التغيرات التي تحدث في أي وقت.

[1] علي حسين باكر، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[2] أحمد داود أوغلو ،**العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في السياحة الدولية** ، ترجمة: محمد جابر شلبي وطارق عبد الجليل (بيروت الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، 2010) ص 249.

ذوتسعي تركيا وراء سياسة متكاملة تجمع كل مجالات السياسة الخارجية و قضاياها في صورة واحدة لصياغة السياسة ، و يرفض داود أوغلو فكرة أن تركيا تحولت من محور الغرب إلي محور الشرق أوسطي . حيث يؤكد أنها تحتل مقعدا غير دائم في مجلس الأمن و عضو نشيط في مجموعة العشرين كما أنها تحافظ على إلتزامها بمسار العضوية في الإتحاد الأوربي و تعد هذه الإلتزامات المستمرة بالإنخراط مع الغرب في وقت تعمق فيه العلاقات مع الشرق معالم مقاربة داود أوغلو للسياسة الخارجية المتكاملة[1] .

**الآلية الثانية** : هي خط سياسي خارجي يقوم على المبادرة و ندعمه ديبلوماسية متناغمة و قد إنتقد أوغلو في كتابه ، المستوى المتدني للإنخراط الدبلوماسي في منطقة المؤتمر الإسلامي وهو ما يعزوه إلى فرصة تركيا الضائعة لتنصيب مرشح تركي أمينا عاما للمنظمة عام 2000م .

وقاد داوود أوغلو السياسة الخارجية إلى درجة كبيرة من الإنخراط مع إنتخاب أمين عام في 2004م عندما كان كبير مستشاري رئيس الوزراء ، و كانت النتيجة إنتخاب إكمال دين إحسان أوغلو أمينا عاما في تصوين ديمقراطي لأول مرة في تاريخ المنطقة ، و بالإضافة إلى ذلك إستقبلت عواصم المناطق المجاورة لتركيا عددا من النخب السياسية الخارجية و السياسيين الأتراك في السنوات الأخيرة أكثر مما شهدته في العقود السابقة .

وكانت ديبلوماسية المبادرة تهدف إلى بلوغ اللامشكلة مع جيران تركيا ثم إنطلقت إلى الخطوة الموالية وهو ما أطلق عليه داود أوغلو "التعاون الأقصي" . و تحتضن تركيا فهما رئيسية للمنظمات الدولية من مندي المياه و البلدان الأقل نموا إلى المجتمع الكاريبي و تجري بها أيضا المحادثات المباشرة بين أطراف النزاعات من الشرق الأوسط إلى أراضي الإستبس في أوروبا و تشمل الأمثلة المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل و سوريا و المفاوضات المباشرة بين أفغانستان و باكستان و حصلت تركيا أيضا على مقعد غير دائم في مجلس الأمن و مركز ملاحظ في الإتحاد الإفريقي و الجامعة العربية و جمعية دول الكاريبي و منظمة الدول الأمريكية ،و قد تجاوزت المساعدة التي قدمتها تركيا للتنمية 700 مليون دولار أمريكي عام 2008 ، وهي أخذة في البروز بإعتبارها بلدا مانحا في الأمم المتحدة

**الآلية الثالثة** : هي التواجد في التواجد الميداني لاسيما في أوقات الأزمات[2] سواء في الإتحاد الأروبي أو الشرق الأوسط أو القوقاز : و قد بدت هذه الألية في حالات عديدة مؤخرا خلال الأزمة الروسية الجورجية و أزمة غزة حيث زار رئيس الوزراء التركي كلا من جورجيا و أذربيجان و روسيا قبل أي زعيم أخر في المنطقة و في أروبا و عرضت تركيا أرضية للإستقرار و أدارت بحذر أزمة محتمة بين الناتو و روسيا في البحر الأسود ، كما زاد أردوغان أربعة دول عربية في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على غزة مباشرة و كانت لتركيا دبلوماسية نشطة بقيادة أوغلو .

[1] أحمد داود أوغلو، المرجع نفسه، ص 614.

[2] أحمد داود أوغلو ، مرجع سبق ذكره ،ص 145.

**الآلية الرابعة** : هي سياسة شاملة تقف على مسافة متساوية من جميع الأطراف ،و تحتم على تركيا أن ترمي إلى ضم كل الفاعلين المعنيين إئتلاف واسع لحل المشكلات و وضع المبادرات ، و هذا يعني أن تسعى تركيا وراء ديبلوماسيتها بحذر و تواضع ، فصانعو السياسة الأتراك يقفون على نفس المسافة من كل الفاعلين و يتفادون المشاركة في أي أحلاف أو تجمعات إقليمية ، و تستجيب سياسة تركيا الشاملة و سياسة المسافة التساوية لإنشغالات الفاعلين الإقليميين و تطمئنهم على الطبيعة البناءة للسياسة التركية[1] .

**الآلية الخامسة** : هي الأداء الكلي للسياسة الخارجية الذي يعني الإهتمام بالمنظمات الغير حكومية ، وهي مجتمعات الأعمال و المنظمات المدنية الأخرى بإعتبارها جزءا منرؤية السياسة الخارجية الجديدة و تجنيد دعمها وراء خط السايسة الخارجية النشيط الجديد و قد أدى عامل التسيير الذي تتمتع به السياسة الخارجية الجديدة إلى زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسة الخارجية ، و أصبح بذلك دور هذه المؤسسات الجديدة جزءا من فكرة الأداء الكلي على خلاف الماضي عندما كان يتم تصور السياسة الإقليمية و العلاقات الدولية بطريقة لا مجال فيها لهؤلاء الفاعلين في عملية صناعة السياسة الخارجية[2] .

و في الأخير يمكن القول أن نظرية العمق الإسراتيجي و السياسة المتعددة الأبعاد التي تحرك السياسة الخارجية لتركيا الجديدة بقيادة حزب العدالة و التنمية تواجهها إنتقادات من كافة الإتجاهات . فالإسلاميون الأتراك لاسيما دوائر حزب الفضيلة ، يصنعون السياسة التركية الخارجية في عهد حزب العدالة و التنمية بأنها مجرد محاولة تجميلية للسياسة التركية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، التي وضعت لخدمة أهداف حلف الناتو و السياسة الأمريكية ، على وجه الخصوص مقابل مكاسب ضئيلة للمصالح التركية القومية ، أما الدوائر القومية فرغم تعبيراتها الأكثر علمانية و التي وضعت أساس السياسة الخارجية التقليدية للجمهورية في توجهها نحو الغرب و سعيها للحفاظ على الوضع الراهن ، فإنها تتهم سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية بالإنحياز المفرط للولايات المتحدة و أوروبا ابغربية الإنحياز الطي يكاد يمس سلامة الجمهورية و مصالحها الأولوية ، و كلا هذين الإنتقادين يحمل دوافع سياسية و إنتخابية بحت[3]ة و يعكس ملامح الصراع عن السلطة و الحكم . بعد فوز العدالة و التنمية بدورتين متتاليتين بدون أن تبدو على وضعه الشعبي ملامح تراجع و ضعف ملموسة و الإنتقادات الأكثر جدية تتبع من و جهتي نظر أكادميتين تركيتين[4] :

63 أحمد داود أوغلو، أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة ، 2010/06/25 أنظر: www.alorobanems.com Nb/showthread.php ?t

[2] محمد نور الدين، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون2010، ص 141.

[4] مرجع سبق ذكره، ص 142.

– **الأولي** : تنظر إلى السياسة الخارجية التركية الجديدة و أسسها النظرية من زاوية تقاليد السياسة الخارجية منذ إستقرارها بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أن تأكيد سياسة العدالة و التنمية الخارجية على المحيط العربي الإسلامي لاسيما الدائرة العثمانية السابقة ، يمس بالفعل بمبدأ الجمهورية ، ذلك أن هذه السياسة من موروث تاريخي ذي طابع ديني تجعل منه محددا رئيسا لسياسة الدولة الخارجية ، و أن نظرية العمق الإستراتيجي و السياسة المتعددة الأبعاد تصنع العلاقات التركية الخارجية مع المحيط العربي الإسلامي في مرتبة واحدة مع العلاقات مع أوروبا الغربية و الولايات المتحدة ، و هو ما يعني تفويضا للمبادئ الأولوية لسياسة الجمهورية التي جعلت التوجه غربا جزءا من الهوية التركية الحديثة ، ومن إنتماء تركيا الحديثة ومن إنتمائها الحضاري و الثقافي ، و أن هذه السياسة تمس العلاقات بالدولة العربية التي أصبحت منذ نهاية الأربعينات أحد ثوابت المنظومة الخارجية التركية .

– **الثانية** : ذات طابع براغماتي و علمي تنظر إلى سياسة حزب العدالة و التنمية الخارجية و إطارها النظري في زاوية الإمكانيات والنتائج الواقعية ، وقد أخذت من السياسة التركية خلال الحرب على غزة نموذجا لها ، و ترى وجهة النظر هذه أن سياسة حكومة العدالة و التنمية ليست عميقة إستراتيجيا بالدرجة الكافية ، و أن طموح تركيا للتحول إلى دولة مركزية تقود الجوار الإقليمي و تؤسس للسلم و الإزدهار ليست أكثر من أمنيات[1] .

و طبقا لوجهة النظر هذه فإن فكرة الدور المركزي لا تختلف كثيرا عن تركيا الجسر ، و أن تركيا لن تستطيع إكتساب دور إقليمي قيادي في الوقت الذي تقود أغلب الأنظمة العربية المجاورة و حكومات غير ديمقراطية تمثل نمطا عكس الذى وصل به حزب العدالة و التنمية إلى السلطة ، و أن قدرة تركيا على التأثير في القضايا الإقليمية الرئيسية قدرة محدودة ، فمن غير الممكن مثلا تغيير السلوك السياسي للدولة العربية بدون الولايات المتحدة كما أن المقصود بعملية السلام في المنطقة هة إستمرار العملية و ليس الوصول إلى السلام .

إن الإنتقادات الموجهة للسياسة الخارجية التركية تبدو تبسيطية إلى حد كبير و تتجاهل مساحة ملموسة من تعقيدات الداخل التركي و الواقع الإقليمي و التوازنات الجيوبوليتيكية العالمية ، و الجدوى حول ما تعنيه علمانية الدول هو أمر مستمر في تركيا منذ أكثر من نصف قرن ، و المواقع الذي تحتله السياسة الخارجية في هذا المجال هو موقع محدود ، و الأغلبية التركية تتجه نحو إعادة النظر في الكثير منها وصف بالمسلمات العلمانية في بنية الدولة و المجال العام .

و ليس من الحتمي أن يكون للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية أثر على هذا الجدل ، و لكن إذا ساهمت السياسة الخارجية في هذا الجدل فإن هذه المساهمة لن تكون حاسمة بأي حال من الأحوال . إن الدور التركي المتعدد الأبعاد و الوسيط ليس محصور في منطقة الشرق الأوسط بل يشمل كل المحيط الإقليمي لتركيا ، و

[1] جمال أنور، المبادرة في السياسة الخارجية التركية، أنظر: www.turkeytoday.net/mode/1513

كما حدثت تحولات في علاقة تركيا بالعرب و المسلمين حدث الأمر نفسه مع روسيا . و لذلك ليس من تركيز تركي على دور خاص شرق أوسطي ، بل هو متصل بإستراتيجية تركية جديدة شاملة ، لكن كون منطقة الشرق الأوسط منطقة متفجرة فقد ظهر الدور التركي فيها أكثر حضورا، حيث أن الفراغ و العجز في الدور العربي في المنطقة جعل الدور التركي يتقدم و يبدو كما لو أنه يريد ملئ الفراغ على حساب الدور العربي ، و لكنه في ذات الوقت لم يطرح الدور التركي نفسه بالقوة على الأخرين، بل كان يستجيب في حالات كثيرة إلي رغبة الأطراف المتنازعة نفسها[1] .

إن الدور التركي الجديد الفعال و المؤيد و المتفهم للقضايا العربية و الإسلامية يشكل فرصة تاريخيا للعرب لتعزيز مواقعهم خصوصا أن القوة الكبرى الأخرى في المنطقة و هي إيران تقع على الجانب المعارض للمشروع الإسرائيلي و للهيمنة الأمريكية على المنطقة ، ولا تبدو السياسة الخارجية الجديدة حيال العرب متعارضة مع الخيار الإستراتيجي لتركيا ، و هو الإنظمام إلى الإتحاد الأوربي مع التفاعل الكامل في الوقت نفسه مع حكمها التاريخي و الحضاري أي العالم الإسلامي و العوالم الأخرى المحيطة به .

**المطلب التالث : العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا :**

**أولا : دور النخبة** : و تتمثل النخبة السياسية في تركيا في القيادة السياسية و النخب السياسية الأخرى

أ- **دور القيادة السياسية** : و يقصد بذلك القائد الأعلى المتمثل في رئيس الدولة أو رئيس رئيس الوزراء . و يشرط في أولئك القادة . أن تتوفر فيهم جملة من الإعتبارات التي تكون فيم بعد هي المحددة لقبولهم تولي منصبهم كقائد أعلى في البلاد ، و هذه الشروط هي :

- شخصية القيادة من حيث السمات الشخصية و النفسية و حتى الحسميانية فضلا عن الإنتماءات و الأصول الإجتماعية و المهنية .
- خبرات القائد السياسية السابقة من خلال الأحزاب و غيرها .
- طموح القيادة من أجل النهضة الوطنية ، و علاقاته ، و المساندة من قبل القوى المؤثرة داخليا وخارجيا[2].

ومن أمثلة القادة السياسين نجد :

- **مصطفى كمال أتاتورك** : الذي قام بإعلان قيام الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923م ، و إنتخب بعد ذلك رئيسا للجمهورية ، و بدأ التحول نحو العلمانية التي تعتبر إلى الآن أساس الدستور و السياسة التركية ، و قد حكم حزبه "**حزب الشعب الجمهوري**" عقدين من الزمن[3] .

---

[1] جمال أنور، المرجع نفسه .

[2] جلال عبد الله معوض، مرجع سبق ذكره ، ص 23، 24.

[3] شفيق شقير، **النظام التركي**، متحصل عليه من :

- **سليمان ديميريل** : رئيس الحكومة الإئتلافية 1991م ثم رئيس الجمهورية سنة 1993م زعيم حزب العدالة لستة مرات ، تعامل بحذر مع المؤسسة العسكرية لتفادي أي إنقلاب جديد ، و تميز بتنوع الخيرات المهنية و السياسية و الجمع بين العلمانية و التوجه الإسلامي ، كما يتميز عن سابقيه بخصائص نفسية و اجتماعية ساعدته في أداء مهامه .

لقد هيمنت بصفة عامة العوامل الشخصية أو الكاريزمية في أغلب الأحيان في الممارسة السياسية التركية مما أدى إلى شكلية الدستور و نظام الحكم البرلماني ما عدا في الفترة التي ذكرنا .

ب- **النخب السياسية** : و تعتبر تابعة للقيادة السياسية و مساعدة لها في أداء مهامها و أهمها :

- ✓ النخب الوزارية الحكومية ممثلة في نائب رئيس الوزراء أو نائبيه .
- ✓ النخب البرلمانية خاصة نخب الحزب الحاكم .
- ✓ النخب المحلية المتمثلة في المحافظات و البلديات الكبرى خاصة مثل : أنقرة ، إسطنبول ... ، بالإضافة إلى النخب المعارضة التي تؤثر في توجيه الرأي العام .

و تتميز النخب السياسية التركية في أغلبها بإرتفاع المستوى التعليمي ، و الإرتباط و الولاء للمصالح السياسية أكثر منه للتوجهات ، بالإضافة للإستمرار و التجديد في النخب السياسية التركية .

**ثانيا : دور قوى المجتمع المدني.**

**أ- الأحزاب السياسية** : تتميز ب :

- ✓ التعددية الحزبية الفعلية ، من حيث النظام الحزبي أو من حيث تعدد التوجهات و الرؤى حتى داخل الحزب الواحد .
- ✓ السيولة الحزبية أو بمعنى آخر سرعة التغيرات و كثرتها في الخريطة الحزبية في تركيا ( ظهور أحزاب جديدة ، إختفاء أحزاب أخرى ، إنقسام حزب معين إلى عدة أحزاب )[1] .
- ✓ عدم إستقرار مستوى الأداء السياسي للأحزاب ، و فشل الحكومات الإئتلافية .

**ب- جماعات المصالح** : و تتمثل في :

النقابات العالمية ، جماعات رجال الأعمال ، و كذا كؤسسات رجال الأعمال ، حيث أفرزت هذة الأخيرة "**نجم الدين أربكان** " ، و وزير الدفاع "**محمد يازار** " في الفترة 11-1989م إلى 6-1991م.

و كذلك هنالك النقابات المهنية مثل نقابة المحامين الأتراك ، الأطباء الأتراك ، مجلس الصحافة ... ، وهي أقل تقدير في سابقاتها.

---

http://www.aljazera.net/NR/exeres/c20026FE.193A-4810-9BBD-76E357F9BE02.htm

[1] المرجع نفسه، ص 126.

**ج–الطرق الدينية** : و أهمها : القشندية ، النورسية ، القادرية و غيرها ، و تؤثر من خلال علاقاتها المباشرة مع بعض الفاعلين في السياسة التركية ، خاضة العلاقة الكبيرة بحزب العدالة و التنمية الحاكم[1] ، كما تقوم بدور إعلامي و تعبوي من خلال المساجد و تحفيظ القرآن الكريم ، و الجمعيات الدينية و الخيرية عن طريق الإتصال المباشر بالمواطنين و الرأي العام بصفة عامة .

**د– وسائل الإعلام** : تخضع الإذاعة و التلفزيون لسيطرة الدولة ، نظرا لأهمية هذين الجهازين في توجيه الرأي العام ، إلا أن هناك تعدد في الصحف ، وسماح بدخول القطاع الخاص في الجانب المرئي للإعلام[2] ، و تعتبر وسائل الإعلام أداة فعالة لتغيير الرأي العام عن أرائه و مواقفه في مختلف القضايا .

**ثالثا:دور المؤسسة العسكرية.**

في النظام التركي هذه المؤسسة هي : سلطة عليا تقع فوق الدستور و مؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الهيئات المنتخبة[3] و تتميز ب :

- ✓ تنظيم داخلي محكم شبيه بالمؤسسة البابوية ، و وضوح في الرؤية الإستراتيجية للوطن التركي .
- ✓ إلزامية قرارات هذه المؤسسة ( رغم مخالفة ذلك للدستور ) و أي تدخل ليس إنقلاب في القانون بل هو تدخل لحماية الأمن القومي[4] .
- ✓ الصحافة العددية لهذه المؤسسة ، إذ تعتبر في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الحلف الأطلسي ، وقد تبنت برنامج الصناعات الدفاعية بقيمة 31 مليار دولار من 1997 إلى 2003م .

و يبرز دور هذه المؤسسة من خلال :

- ➢ الضغط على القيادة و النخب الحاكمة بشكل مباشر داخليا و خارجيا .
- ➢ تبدي إستعدادها للتدخل ، أو تتدخل إذا كانت هناك أي سياسة داخلية أو خارجية تهدد الأسس العلمانية للدولة ، لإعتبار هذه الأسس القوة الرئيسية للدولة و للمؤسسة العسكرية في حد ذاتها .

[1] جلال عبد الله معوض، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] نفس المرجع، ص 126.

[3] نفس المرجع، ص 291.

[4] نفس المرجع ، ص 291.

لذلك جاء في وسائل الإعلام التركية الحديث عن إمكانية حدوث إنقلاب رابع نتيجة الإختلاف مع التوجه الإسلامي في الإصلاحات التي جاءت مع أردوغان[1]، و لهذا نلاحظ أن تعامل القيادة السياسية ، منذ الإنقلاب الثالث حذر مع المؤسسة العسكرية.

[1] عرفة محمد جمال، وسعد عبد المجيد ، **الجيش التركي والإسلاميين..هل إقترب الإنقلاب الرابع؟** متحصل عليه من :
Arabic/2003/06/article07.shtme.www.islam online.net http//.

# الفصل الثاني
# الشرق الأوسط و الرهانات الإقليمية

**تمهيد:**

إن تعبير الشرق الأوسط هو اصطلاح إنجليزي حديث لأقدم منطقة من مناطق الحضارة الإنسانية ،فقبل الحرب العالمية الأولى و أثنائها فقد كان تعبير الشرق الأدنى و الذي يضم تركيا و البلقان و مصر هو التعبير الأكثر شيوعا ،فالهدف من إطلاق مصطلح الشرق الأوسط كان منذ البداية ،هو تمزيق الوطن العربي ومحاولة إحلال إسرائيل و دمجها في المنطقة،لتكون على الدوام بمثابة الحاجز الذي يفصل مشرق الوطن العربي عن مغربه و تفتيت الأمة العربية[1] .

إن منطقة الشرق الأوسط بما تمثله من أهمية إستراتيجية سياسية و إقتصادية و عسكرية ، جعلت التنافس للسيطرة أمرا ثابتا في قواميس الدول الكبرى ،فأصبحت الأطماع الدولية في المنطقة أحد أهم ثوابت حسم صراع القوة في المنطقة ، وعنصرا رئيسيا في التركيبة السياسية لعلاقات دول المنطقة مع بعضها و علاقاتها بالدول ذات المصالح .

لذا سنتناول في هذا الفصل الثاني الشرق الأوسط و الرهانات الإقليمية من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- **المبحث الأول**:الإطار المفاهيمي لمفهوم الشرق الأوسط .
- **المبحث الثاني**: العوامل الدولية المؤثرة على الشرق الأوسط.
- **المبحث الثالث**: التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط .

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة ، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"،(مذكرة ماجيستر،في العلم السياسية، قسم العلوم السياسية والآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2014) ص18.

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمفهوم الشرق الأوسط

يتناول هذا المبحث الخاص دراسة نظرية منطقة الشرق الأوسط في ثلاثة مطالب حيث يشمل المطلب الاول تعريف الشرق الأوسط كمصطلح ،والمطلب الثاني إعطاء أهمية هذه المنطقة و المطلب الثالث يتناول الرؤى الدولية حول منطقة الشرق الأوسط .

### المطلب الأول: تعريف الشرق الأوسط

لقد كان تعبير الشرق الأوسط يطلق على الجزيرة العربية و الخليج العربي و إيران و العراق و أفغانستان ، و بعد الحرب العالمية الأولى و هزيمة الإمبراطورية العثمانية من قبل الحلفاء الذين فرضوا سيادتهم على ولاياتهم العربية السابقة تطور مفهوم الشرق الأوسط ليضم المناطق المجاورة للجزيرة العربية و الخليج العربي ،كما إن مصطلح العالم العربي الشائع الأن يستبعد إسرائيل و إيران من مفهوم إصطلاح الشرق الأوسط ، و لكن اصطلاح العالم العربي مع ذلك يحتوي على إيجابية وهي شموله لدول شمال إفريقيا المغربية و التي تزداد شراكتها في شؤون الإقليم بالرغم من الفشل الفصلي في تحقيق الوحدة السياسية لنصفي العالم العربي ، وعلى هذا فإن اصطلاح الشرق الأوسط يبدو أنه سيظل مستخدما لبعض الوقت ، و أن شيوع الإستخدام لا يجب أن يجعلنا نعجز عن رؤية سلبيات الإصطلاح و التي من أهمها أنه يفترض سيطرة غربية على العالم[1] .

أما العوامل التي شكلت ملامح الشرق الأوسط فقد تمثلت في إدخال المنطقة إلى العصر الحديث الذي بدأ مع الحملة الفرنسية على مصر عام 1798م ، و إكتمل في عام 1919م مع إقتسام الفرنسيين و الإنجليز لمناطق الإنتداب والنفوذ على إمتداد منطقة الشرق الأوسط ، و الذي أدى إلى تشابك النتائج البعيدة المدى لهذا الإدخال القهري للمنطقة في عصر الحداثة ،و التي يمكن حصرها في أربعة أصعدة[2].

و هي كالأتي:

1. **ديمغرافيا:** تسببت عملية التحديث هذه بوجود طفرة سكانية منقطعة النظير في تاريخ الشرق الأوسط ،مما أدى إلى إنقلاب في البيئة الديمغرافية ، و ضاعف المعدل السنوي للنمو السكاني عدة مرات ، ولقد كان هذا النمو أحد عوامل إدخال الشرق الأوسط في دائرة الأزمة المفتوحة .
2. **إقتصاديا:** عرفت معظم دول الشرق الأوسط حركة تصنيع و تحديث زراعي، و لكن الطابع الريفي بقي هو الغالب على إقتصاديات الشرق الأوسط خصوصا بعد الطفرة النفطية بعد حرب 1973م ، غير أنه لا يزال هناك إختلاف ملموس في التوازن من حيث الدخل السنوي ، سواء في الدول النفطية أو غير النفطية.

[1] عبد الجواد ، عبد الجواد سيد، تاريخ الشرق الأوسط، (الإسكندرية: دار الكتب المصرية للنشر والطباعة، 2006) ص 01.

[2] جورج قرم، تاريخ الشرق الأوسط، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2010) ص 73-75.

3. **ثقافيا:** لا تزال معظم دول المنطقة تعتبر من الدول المتخلفة ، و على الرغم من الثورة التعليمية الحديثة التي أدخلت عشرات الملايين من سكان الشرق الأوسط إلى دائرة الوعي ،إلا أن نسبة الأميين بين سكان الدول العربية الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة عشر تعتبر مرتفعة إذا قارنت بتركيا و إيران
4. **إيديولوجيا:** جاءت عملية التحديث بعد سقوط الدولة العثمانية فبدت و كأنها أرادت إنتقال المنطقة من تاريخ ديني إلى تاريخ دنيوي ،و لا شك أن هذه النتائج على أصعدتها الأربعة كان لها تأثير بشكل أو بأخر ، بتشكيل ملامح الشرق الأوسط داخليا و المطامع في ثرواتها خارجيا ، ولكنها لم تحدد تحديدا قاطعا و واضعا المساحة الجغرافية التي يغطيها مصطلح الشرق الأوسط[1] .

إن مفهوم الشرق الأوسط لا ينصرف إلى منطقة جغرافية محددة ، فهو مصطلح سياسي في نشأته و إستخدامه من جانب قوى خارجية ،و يثير التساؤل عن ماهية المرجعية التي على أساسها يوصف بهذه الصفة[2] أو بعبارة أخرى بالنسبة إلى من هو شرق أوسط ، ومع أي منطقة جغرافية أخرى يرتبط مما يجعل هذا المفهوم غير مرتبط حقيقة بالمنطقة ذاتها ، وإنما يرتبط بغيرها، كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر بقاع الأرض عرضة للإضطراب ، فعلى هذه البقعة تتشابك المصالح الإقتصادية العالمية مع الضغوط السياسية الإقليمية .

بحكم موقعها الإستراتيجي المهم ن و علاوة على تباين السياسات المحلية فغن المنطقة تحتل مكانا بارزا في الدراسات الإستراتيجية ، وفي الوقت ذاته فإن الدول العربية بإعتبارها عنصرا اساسيا في إستراتيجية الغرب ، فهي تحتل مركزا هاما في شؤون المنطقة[3] .

الشرق الأوسط هي المنطقة الجغرافية الواقعة حول و شرق جنوب البحر الأبيض المتوسط و يمتد إلى الخليج العربي ، و يستعمل هذا المصطلح للإشارة إلى الدول و الحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية ،و قد سميت هذه المنطقة في عهد الإستكشافات الجغرافية من قبل المستكشفين الجغرافيين بالعالم القديم ، و هي مهد الحضارات الإنسانية ، و كذلك مهد جميع الديانات السماوية[4] .

إن مصطلح الشرق الأوسط و إشتقاقه من الشرق الأدنى و إختلاف الرقعة الجغرافية و حدودها المتفاوتة من ان لأخر من المصطلحات القديمة الجديدة في الوقت نفسه ، حيث أن النظرة إلى الشرق الأوسط على أنه منطقة نفوذ و مصالح، وليس مجرد منطقة جغرافية ، هو فكرة ظهرت من أفكار الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004 ، بتحقيق أهداف سياسية و إقتصادية ضمن إستراتيجية بعيدة المدى ، وبهدف فرض واقع جديد ،

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة مرجع سبق ذكره ص 20.

[2] نفس المرجع ص 21.

[3] صالح محمود القاسم، دراسات إستراتيجية الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2009) ص 18.

[4] عبد الجواد، عبد الجواد سيد مرجع سبق ذكره ص 22.

كذلك فإن ظهور مفهوم الشرق الأوسط و إنتشاره يرتبط بتطور الفكر الإستراتيجي الإنجليزي ، حيث إستخدم هذا التعبير أول مرة عام 1902م بواسطة ضابط بحري أمريكي هو(ألفريد ماهان ) صاحب نظرية القوى البحرية في التاريخ ، و تطور إستخدام هذا المفهوم حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكده ، فأنشيئ مركز تموين الشرق الأوسط و قيادة الشرق الأوسط[1] .

و ذاع هذا المفهوم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، و مع ذلك فلا تزال هناك إختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح ، و إن من أهم التعاريف الإقليمية للشرق الأوسط هو ما جاء في التعريف الإسرائيلي و التعريف العربي و الأمريكي و التي كانت على النحو التالي[2] :

### 1. تعريف شمعون بيريس :

يؤكد بيريس في كتابة "الشرق الأوسط الجديد " بأنه :المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا إضافة إلى باكستان ويؤكد "بيريس" أن هدفنا هو خلق جماعة إقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة على غرار الجماعة الأروبية[3].

و يطرح هذا التصور لدوافع و مراحل عملية لتأسيس هذا التجمع الإقتصادي الإقليمي في سياق تحول الشرق الأوسط من المجابهة إلى الإسلام ، و يشير إلى بعد جديد في تصور إسرائيل معادلة السلام تضيفه هذه الدعوة ، وهي السوق الشرق أوسطية و ذلك بطرح فكرة الإندماج الإقتصادي لإسرائيل في إقتصاديات الشرق الأوسط ، و قد حاول بيريس في دعوته إلى شرق أوسط جديد ، أن يبين أن أفضل طريق لبناء هذا الشرق الأوسط و محاربة الفقر ، و لكي يتم إنقاذ مستقبل الشرق الأوسط لابد من توفير الأمان المطلوب لمواطنيه ، فلا يكفي تسوية الخلافات بشكل ثنائي ، أو حتى متعدد ، فالمطلوب هو بناء شرق أوسط جديد و ضمن هذا الإطار يظل السلام هو الطريق الفعلي لتوفير الأمن ليس كهدف سياسي لكن كإستراتيجية ، فالأمن المشترك وحده هو تقادر على توفير الأمان الشخصي المطلوب للتركيز على حقيقة الشرق الأوسط بأبعاده الجديدة ، بدلا من الإغراق في الذكريات ، ذكريات الإنتصارات و الحروب التي تخاض مرة أخرى[4] .

---

[1] أحمد سلامة سلامة، الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر 2005) ص 23.

[2] إبراهيم خليل العلاف، الشرق الأوسط، مجلة علوم إنسانية، الجامعة الأردنية، عمان، 2011، العدد 27 ص 99.

[3] بيريس شمعون، الشرق الأوسط الجديد، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،1994) ص 13.

[4] يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، (لبنان: دار النهضة العربية، 2002) ص196.

إن تعريف شمعون بيريس لمنطقة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا عربا حتى إيران شرقا و من سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا ، إضافة إلى باكستان كونها دولة إسلامية و كما يشير للقنبلة النووية الباكستانية بأنها قنبلة إسلامية[1] .

### 2. تعريف بريجنسكي :

تحدث بريجنسكي ( مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق ) في عهد الرئيس "جيمي كارتر" صراحة في كتابه (بين جيكين) عن ضرورة إستمرار الوطن العربي مجزئا ، ودعا إلى خلق عوامل جديدة لبث الفتنة و الخلافات بين الدول العربية و قال ":إن الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية و دينية مختلفة يجمعها إطار إقليمي ، و على ذلك فسوف يكون هناك شرق أوسط مكون من جماعات عرقية و دينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة الأمة ، تتحول إلى كانتونات طائفية و عرقية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي و هذا سيسمح للكانتون الإسرائيلي بأن يعيش في المنطقة بعد أن تصفي فكرة القومية[2] .

### 3. تعريف دائرة المعارف الأمريكية :

إعتبرت دائرة المعارف الأمريكية الشرق الأوسط التي تشمل ( البحرين ، قبرص ، إيران ، إسرائيل ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، سلطنة عمان ، قطر ، السعودية ، السودان ، تركيا ، سوريا ، الإمارات العربية ، اليمن ).

و هذا التعريف هو الذي وضعه الحلفاء عندما إقتسمو الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ، و سميت المنطقة بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافيا لقارات العالم القديم الثلاث[3] .

إن هذا التعريف لا يشمل جميع دول الأعضاء في الجامعة حاليا ، فهو فهو لا يشمل مثلا دول المغرب العربي مثل ليبيا، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، بينما يشمل التعريف عدة دول غير عربية مثل : قبرص ، إيران ، تركيا، إسرائيل[4] .

### 4. تعريف الوكالة الدولية للطاقة النووية :

قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية تعريفا جديدا لحدود الشرق الأوسط إذ حددته بالمنطقة الممتدة من الجمهورية العربية الليبية غربا إلى جمهورية إيران الإسلامية شرقا ،وبين سوريا شمالا إلى جمهورية اليمن الشعبية جنوبا

---

[1] إبراهيم محمد العنابي، الخيار النووي في الشرق الأوسط ،(لبنان: بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية 2010) ص 59.

[2] أحمد سعيد نوفل، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، (منشورات جامعة القدس المفتوحة فلسطين 2008) ص 19

[3] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، (بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية، ط3، 2002) ص 26.

[4] علي محمد حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي(القاهرة: مكتبة مدبولي 2002) ص 24.

، وهذه الدول هي(مصر، ليبيا، الكويت، إيران، العراق، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سوريا، الأردن، اليمن، لبنان، السعودية، بالإضافة إلى إسرائيل) ،وهذا التعريف إستبعد تركيا وقبرص كونهما أعضاء في حلف شمال الأطلسي[1].

### 5. تعريف جامعة تل أبيب :

قدمت جامعة تل أبيب تقرير الميزان العسكري لمركز جافي للدراسات الإستراتيجية تعريفا شمل حدود الشرق الأوسط والذي يتكون من الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بإستثناء موريتانيا والصومال ومعظم محيطه إسرائيل وإيران، أما "مركز موشي ديان" فقد قام بمسح حديث لمنطقة الشرق الأوسط وإستثنى منها جميع دول المغرب العربي وأضاف إليها تركيا[2].

### 6. تعريف الأمم المتحدة :

عرفت الأمم المتحدة الشرق الأوسط بأنه النطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا ، ولكن الأمم المتحدة عادت وأجرت دراسة حول سبل و وسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي عام 1989 رأت أن التعريف السابق لايفي بالغرض فعرفت المنطقة بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تضم إثنتين وعشرين دولة، بالإضافة إلى إيران وإسرائيل[3].

### 7. تعريف جامعة الدول العربية لمنطقة الشرق الأوسط :

جاء تعريف مصطلح منطقة الشرق الأوسط في إطار مشروع معاهدة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو المشروع الذي أعدته جامعة الدول العربية في شهر آذار من عام 1993 وقد جاء تعريف الجامعة للشرق الأوسط أنه عبارة عن الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، بالإضافة إلى كل من إيران وإسرائيل ، وقد أستبعد هذا التعريف تركيا تماما كونها عضو في حلف شمال الأطلسي[4].

### 8. تعريف معهد الشرق الأوسط :

[1] نفس المرجع ص 26.

[2] نفس المرجع ص 27.

[3] إبراهيم محمد العنابي ، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[4] إبراهيم خليل العلاف، مرجع سبق ذكره، ص 07.

تأسس هذا المعهد في واشنطن عام 1946، حيث وسع إستخدام المصطلح المذكور ليشمل بالإضافة إلى منطقة شرق البحر المتوسط كلا من باكستان وآسيا الوسطى و البلدان العربية في شمال إفريقيا ،ومنذ ذلك التاريخ أطلق مصطلح الشرق الأوسط على تلك المنطقة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية[1].

### 9. تعريف المعهد الملكي للشؤون الدولية:

تأسس هذا المعهد في لندن عام 1919 برئاسة المؤرخ "**أرنولد توينبي**" ويرى أن تسمية الشرق الأوسط شملت شرق البحر الأبيض المتوسط وبصورة خاصة منطقة بما يعرف **بالهلال الخصيب** مع مصر وتركيا واليونان وقبرص وإيران، وخلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، توسع إستخدام هذا المصطلح ليشمل المشرق العربي ومصر والسودان وتركيا وإيران وأفغانستان[2].

### 10. مشروع الشرق الأوسط الكبير:

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضه في المنطقة من خلال التحرك التجاري من أجل الشرق الأوسط الذي أطلق في أيار 2003 ،حيث أبرمت الولايات المتحدة إتفاق تجارة حرة مع المغرب إتفاقان للتجارة الحرة في المنطقة أحدهما مع إسرائيل والآخر مع الأردن، وبدأت أيضا تفاوضات مع البحرين في كانون الثاني 2004 بإنتظار إتفاقات قادمة مع دول أخرى في المنطقة، ويضاف إلى هذا الجانب الإقتصادي جانب آخر سياسي[3].

إن أغلب الدارسين المهتمين بمنطقة الشرق الأوسط يتفقون على إمتداد مايدعى بدول الشرق الأوسط والتي تشمل ما يأتي: مصر، الأردن، فلسطين ، سوريا، لبنان، العراق، السعودية، الكويت، قطر، البحرينر الإمارات العربية المتحدة، عمان، اليمن، إيران ، تركيا ودولة إسرائيل بحكم قيامها على الجزء الأكبر من فلسطين[4].

## المطلب الثاني: أهمية منطقة الشرق الأوسط:

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط منذ القدم محط أنظار الدول الإستعمارية الطامعة في الهيمنة على ثرواتها الطبيعية وخاصة منابع النفط، إضافة إلى موقعها الجيو-ستراتيجي الهام الذي يتوسط الخريطة العالمية ، ولذلك فقط شهدت هذه المنطقة العديد من الحروب والصراعات الإقليمية ،كما تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق أهمية وأخطرها حساسية في العالم لإعتبارات إستراتيجية عديدة لما فيها من ثروات طبيعية وموقعها الجغرافي

[1] محمد علي حوات، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] نفس المرجع ص 34.

[3] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط3، 2002) ص 29.

[4] فاروق يوسف أحمد، ما هو الشرق الأوسط المعاصر؟ مدخل إلى إجابات متعددة: مقال نشر في مجلة "أوراق الشرق الأوسط" الصادرة عن المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 1991، ص 69-70.

القاري المسيطر على طرق التجارة العالمية، وسيطرتها عللى أغلب المنافذ البحرية، وبعد أن إنتهى الإحتلال وإستقلت الدول بقي هذا الإهتمام مستمرا ولكن بأشكال أخرى ، وفي مقدمتها الرعاية والمساعدة في بناء الدول، ولهذا أبقت تلك الدول على توازن القوى في هذه المنطقة، بحيث يحفظ لها مكانتها ويطفي على بقائها الشرعية، وكانت الحروب هي الوسيلة الأساسية التي تمكن الدول الغربية من التواجد في المنطقة[1].

تشكل منطقة الشرق الأوسط همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوربا والأمريكيين بفضل مجالها الحيوي الذي منحها أهمية كبيرة مست المجالات السياسية والإقتصاديةوالجيوبوليتكية والإستراتيجية وهذا ما سنلقي الضوء عليه في مجموعة من الفروع[2]:

- **الفرع الأول**: الأهمية السياسية.
- **الفرع الثاني**: الأهمية الإقتصادية.
- **الفرع الثالث**: الأهمية الجيوبوليتكية.
- **الفرع الرابع**: الأهمية الإستراتيجية.

**الفرع الأول: الأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط:**

يعد الشرق الأوسط من المناطق الهامة على الساحة الدولية، منذ زمن بعيد فهو المصدر الرئيسي للحضارات الحالية، فلقد عرفت ضفاق الدجلة والفرات أولى الحضارات العالمية قبل الميلاد ثم إنتقلت هذه الحضارة بعد ذلك إلى اليونان والرمان، الذين نقلوها بدورهم إلى أوربا ثم عادت تلك الحضارة مرة أخرى إلى منطقة دول الشرق الأوسط عندما قامت الدولة الإسلامية في القرن السابع للميلاد .

كما تعد منطقة الشرق الأوسط موطنا للأديان السماوية الثلاثة ( اليهودية ، المسيحية ، الإسلام ) و هذا كان السبب في نشوب الكثير من الصراعات العقائدية من أجل فرض ديانة على المنطقة على حساب ديانة أخرى ، و أبرز هذه الصراعات و أطولها عبر التاريخ " الحروب الصليبية " و الصراع العربي الإسرائيلي الذي لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا[3] .

[1] محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الإستراتيجي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط 4 ،2002)،ص 01.

[2] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سبق ذكره ص 28.

[1] محمود شرقي، " السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1990-1992"، (مذكرة الماجيستير، في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996) ص 03.

حيث عرفت هذه المنطقة تطورات سياسية عبر مجموعة من المراحل خاصة عقب الحرب العالمية الثانية حيث إشتد التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي فيما يعرف بمناطق النفوذ في إطار الحرب الباردة بين الكتلتين و ظهور حركات التحرر من الإستعمار الفرنسي و البريطاني حيث كانت أغلبية دول المنطقة تحت نفوذ إحدى القوى الأجنبية ، و أخطر تطور سياسي شهدته المنطقة هو إعلان دولة إسرائيل على أرض فلسطين الذي جعلت منها الولايات المتحدة الأمريكية حليفتها الإستراتيجية في المنطقة قصد تنفيذ ما يعرف بسياسة " الإحتواء" للخطر الشيوعي و إقامة شبكة من العلاقات الإقتصادية و السياسية و العسكرية مع دول أخرى مثل : تركيا و إيران في عهد "رضا بهلوي " و دول مجلس التعاون الخليجي و على رأسها المملكة العربية السعودية في إطار ما يسنى ب:"الدول الصديقة " أو الدول الموالية[1] .

و في ظل ما شهده العالم من تحولات سياسية منذ مطلع التسعينيات و التي تمثلت بإنهيار المنظومة الإشتراكية والتحول إلى النظام الأحادي القطبية ، و إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية و طموحها في السيطرة على العالم، أدى ذلك إلى تغير في التحالفات السياسية على المستوى الدولي و الإقليمي ، و بسب الموقع الإستراتيجي الهام و الثروات الكبيرة التي تمتلكها منطقة الشرق الأوسط ، فقد كانت أكثر المناطق في العالم تأثرا بذلك ، حيث بدأت تظهر مشاريع قديمة و جديدة ثم إعادة طرحها بشكل يتناسب مع التغيرات و التطورات الدولية الجديدة ، وقد أخذت هذه المشاريع طابعا إقتصاديا و سياسيا و هدفها ربط دول المنطقة بكيان سياسي و إقتصادي موسع ، بقصد إستغلال ثرواتها و من هذه المشاريع التي طرحت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول و إحتلال العراق مشروع الشرق الأوسط الكبير[2] و قد إزداد إهتمام القوى العظمى بمنطقة الشرق الأوسط خاصة بعد 11 أيلول 2001 ، فإضافة إلى الإهتمام السياسي بالمنطقة هناك التوجه و التحرك العسكري المتمثل بحلف الناتو في إستراتيجيته التي تبناها في قمة واشنطن 1999م ، و بدأ بالسيطرة على الممرات المائية الدولية ، و خاصة تلك المؤدية إلى الشرق الأوسط ، و يقوم الآن بدور فاعل في أفغانستان، ويسعى إلى القيام بنفس الدور في منطقة الخليج و الشرق الأوسط عموما ، حيث منح الحلف دول الخليج صفة حليف، الأمر الذي يسهل للقوات الأمريكية و قوات الحلف بإستخدام المنشآت العسكرية و الدعم من الدول المضيفة ، و هناك قبولا خليجيا عاما لسياسة الولايات المتحدة العضو البارز في حلف الناتو من منطلق العلاقات الإستراتيجية الأمنية[3] .

[1] نفس المرجع ص 04.

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] فالح عبد الجبار، الخليج والعراق ما بعد الحرب، تداعيات الغير المتناقضة: الخليج وتحديات المستقبل( أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005) ص 73.

**الفرع الثاني : الأهمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط .**

تنبع الأهمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بسبب وجود النفط فيها ، ويقدر إحتياط النفط في الشرق الأوسط ب 66% من إحتياط النفط العالمي ، و في نهاية القرن العشرين أنتجت منطقة الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط ، وتعتبر هذه المنطقة المزود الرئيسي للنفط في العالم المتطور ، وخاصة دول الإتحاد الأوروبي ، و الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا و اليابان ، و هذا أعطى لبعض الدول في الشرق الأوسط قوة إقتصادية أثرت كثيرا على شعوب المنطقة، و على هذا الأساس تحاول الدول الكبرى أن تفرض سيطرتها على المنطقة و كذلك الأمر بالنسبة إلى تركيا التي باتت تنظر إلى المنطقة من جانب الأحقية في التدخل بدولة بحكم الجوار الجغرافي[1] .

حيث في عام 1908م تم إكتشاف البترول في إيران و مع تزايد إعتماد الدول الكبرى الصناعية على البترول الذي أصبح بمثابة عصب الحياة الإقتصادية و التقدم في تلك البلاد ، تزايد إهتمامها بشؤون المنطقة لإرتباط مصالحها بها[2] ، كما يمثل إنتاج المنطقة من البترول 40% من الإنتاج العالمي و أن الإحتياط الحالي من النفط يصل إلى حوالي 991 مليار برميل ، فالسعودية تمتلك 255 مليار برميل ، العراق 100 مليار برميل ، الإمارات العربية 98 مليار برميل ، الكويت 94 مليار برميل[3] .

على الرغم من ما تكتسبه المنطقة من أهمية كبيرة في الموارد النفطية خاصة مادة البترول أصبحت محل أطماع قوى خارجية كبرى ، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أول مستهلك عالمي للبترول و هي تعتمد كثيرا على آبار هذه المنطقة ، و تعمل على تأمين منابع البترول في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، إذ وجدت الولايات المتحدة الطريقة المثلى للإستفادة من نفط هذه المنطقة ، عندما تزايدت أهميته بالنسبة إليها خلال الخمسينيات إذ شهدت هذه الفترة بداية تعامل المملكة العربية السعودية مع الشركات البترولية العالمية ، وقد ساعد هذه الشركات رغبة السعودية وحاجتها للأموال عاملا مهما في أن تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية بعرض مساعدتها على المملكة ، بإعتبار معظم هذه الشركات شركات أمريكية[4] ، على أن يمكن ملاحظته هنا هو أن هذه الشركات البترولية التي تتمتع بإستقلال مالي إشترطت ربط هذه المساعدات المالية بموافقة الحكومة الأمريكية ، بهدف إخضاع تلك المساعدات لمساومات سياسية، وهذا ما أعلن عنه الرئيس الأمريكي " فرانكلين روزفلت " في

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] ممدوح محمد مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط ( القاهرة: مكتبة مدبولي، ب ت ن) ص 57-58.

[3] مجلة "أوراق الشرق الأوسط" : أزمة الخليج (ملف خاص) : نوفمبر 1990، ص 56.

[4] محمود شرقي ، مرجع سبق ذكره ص 06.

شهر فيفري 1943م بقوله: إن الدفاع عن المملكة العربية السعودية هو مسألة حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

وهذا التصريح سيفسر سياسة الأحلاف العسكرية التي ستقيمها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط مثل قيامها ب "حلف بغداد ". كما أن الولايات المتحدة إستخدمت القوة عندما رأت مصالحها النفطية مهددة فإنها قامت للإنزال العسكري في لبنان عام 1956م و هكذا أصبحت حقول النفط أهدافا عسكرية، إذ أصبح الإستيلاء عليها يتم بالقوة المسلحة لأجل فرض الإستقرار في المنطقة و التمكن من ضخ النفط ، مما يتبين أن منطقة الشرق الأوسط لها أهمية كبيرة من الناحية الإقتصادية بفضل موردها النفطي[2] .

**الفرع الثالث : الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط .**

يتمتع الشرق الأوسط بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم بحيث يمكن الإشارة إلى بعض الخصائص الطبيعية للمنطقة لتتضح أهمية مجالها الحيوي في مجموعة من النقاط و هي كالآتي[3] :

- تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم ( آسيا و أوروبا و إفريقيا).
- يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار و المحيطات هي: (بحر القزوين ،البحر الأسود ، البحر الأبيض المتوسط ، البحر الأحمر ، بحر العرب ، الخليج العربي و المحيط الهندي ) .
- يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار المائية مثل : نهر النيل ، نهر الفرات ، نهر دجلة ، نهر الأردن ، ومن ثم تتوفر به المياه اللازمة للزراعة و الري .
- يتحكم الشرق الأوسط في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية هي : قناة السويس مذائق البوسفور و الدردنيل وباب المندب و هرمز[4] .
- يمتد الشرق الأوسط على مساحة تتسم بالإتساع و العمق ، ومن ثم فهو يتيح توزيع مناطق الإنتاج الحربي في وقت السلم ، كما يتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحروب.
- يتسم مناخ المنطقة بالإعتدال على مدار السنة ، حيث يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوبا و المنطقة المعتدلة الباردة شمالا ،مما يعني صلاحية الأرض الزراعية .

[1] محمد الرمحي، النفط والعلاقات العربية: وجهت نظر عربية،( مقال من مجلة "عالم المعرفة" الكويت، أفريل 1982) ص 49.

[2] نفس المرجع ص 66.

[3] محمود علي حوات، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

[4] المرجع نفسه ص 17.

- تمتاز المنطقة بصفة عامة بوفرة الموارد الطبيعية و الثروات المعدنية و مصادر الطاقة ، و هو ما يعني وفرة عوامل الإنتاج الأساسية .

**الفرع الرابع : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط .**

للشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة جدا بين المناطق المحيطة بها ، فهي حلقة وصل أو جسر بين دول و قارات العالم ، مما جعلها من أكثر المناطق تأثرا و تأثيرا بالأحداث و التطورات العالمية ، و أضفى على موقعها أهمية إستراتيجية دفعت القوى الكبرى و كذلك تركيا إلى محاولة السيطرة على المنطقة، و إستغلال قدراتها الفريدة بالشكل الذي يخدم مصالحها و يحقق أهدافها[1] .

إذ يشكل الموقع الجغرافي لدول الشرق الأوسط حجر الزاوية لأهميتها الإستراتيجية ، خاصة ما يتعلق بموقع اليابسة من الماء ، و موقع السواحل من الداخل و إرتباطها بالطرق البرية الداخلية ، ويمكن في هذا الإطار التطرق إلى بعض عناصر الأهمية الإستراتيجية التي يضفيها الموقع الجغرافي للدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط التي تشمل ما يلي[2] :

1- تتميز منطقة الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية بموقع إستراتيجي هام بين الشرق و الغرب و يعتبر من أهم المنافذ البحرية التي تربط اروبا و أسيا و إفريقيا ، فطبيعة موقع دول الشرق الأوسط و تركيبته السكانية ، و إتصالها بالصحرتء من جهة و بالبحر من جهة أخرى، جعل للمجتمعات الشرق أوسطية خصائص المجتمعات الحية المتحركة المنفتحة على المجتمعات والثقافات الأخرى ،وذلك ما جعل دول الشرق الأوسط تستمد أهميتها الإستراتيجية من هذا الموقع الفريد.

2- توفر مياه منطقة الشرق الأوسط وسواحله الصالحة للملاحة مزايا إستراتيجية هامة للدول المطلقة عليه، إذ تتميز السواحل بصلاحيتها لرسو السفن بينما تتميز مياهها بالهدوء وصلاحيتها للملاحة طوال العام[3].

3- ترتبط سواحل الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط بالطرق البرية في دول المنطقة وتوفر للداخل إمكانية الإرتباط بالتجارة العالمية عبر الملاحة الدولية .

4- تضم منطقة الشرق الأوسط عدة بحار مثل البحر الأحمر والبحر الميت، كما يوجد بها خلجان مهمة مثل الخليج العربي، خليج عقبة وخليج السويس، كما يوجد بها أنهار هامة ومتدفقة طوال العام مثل : نهر النيل ، نهري دجلة والفرات ناهيك عن المضايق التي تشرف عليها مثل: مضيق باب المندق ، ومضيق مرمر ومضيق

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] حسنين جودة جودة، جغرافية آسية الإقليمية (الإسكندرية "مصر": الدار الجامعية، 1997) ص 36.

[3] المرجع السابق، ص 33.

البوسفور والدردنيل وقناة السويس ذات الأهمية البالغة، الأمر الذي يتيح له فرص التواصل التجاري والثقافي والحضاري مع أقاليم سياسية ومناخية وتجارة مختلفة.

ونخلص أن منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية كبيرة في النظام السياسي والإقليمي والدولي من هنا كان الإهتمام بالمنطقة، بهدف الوصول إلى نوع من الإستقرار السياسي الذي يحافظ على مصالح الدول الكبرى في هذه المنطقة[1].

بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي بالنسبة للعالم بشكل عام ولتركيا بشكل خاص ، حيث يكمن الخطر على الغرب في البحر المتوسط، لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب، ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد ، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقومات التجمع والترابط، وذلك فضلا عن نزاعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة[2].

**المطلب الثالث: الرؤى الدولية حول منطقة الشرق الأوسط.**

تبرز الأبعاد السياسية و الإقتصادية في المشروعات السياسية الدولية الموجهة نحو منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما وأن المنطقة تكتسب أهميتها بالنسبة للغرب ، من خلال أهميتها الإقتصادية بالنسبة للعالم ككل ، و يوحي وجود مشروع أوروبي في المنطقة في مواجهة مشروع أمريكي بوجود تضارب بين المصالح الإقتصادية الأوروبية ، و المصالح الإقتصادية الأمريكية في المنطقة ، عل الرغم مما قد يتصوره البعض من تناغم تلك المصالح مع بعضها البعض في ظل تناغم مسارات و مواقف الطرفين تجاه مختلف القضايا الإقليمية و الدولية ، و يعكس بروز الأبعاد الإقتصادية في تلك المشروعات مدى إعتماد الغرب على العامل الإقتصادي في حل العديد من القضايا المزمنة التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط ، فضلا عما تعكسه من إرتباط أغلب تلك القضايا بالظروف الإقتصادية التي تعيشها دول المنطقة[3].

وسيتناول المطلب الثالث إستعراض الرؤى الدولية المختلفة التي تم طرحها حول المنطقة وذلك من خلال الفروع التالية:

- **الفرع الأول**: رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط.
- **الفرع الثاني**: رؤية الدول الأوربية للشرق الأوسط.
- **الفرع الثالث**: الرؤية الإسرائيلية والعربية للشرق الأوسط لكونهما يقعان في دائرة الصراع في المنطقة.

[1] محمد كمال عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

[2] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[3] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

**الفرع الأول: رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط:**

يرجع الجدل السياسي وراء طرح المبادرات الدولية المختلفة الخاصة بالإصلاح في منطقة الشرق الأوسط ،إلى طرح الولايات المتحدة مبادرة طموحة في هذا الشأن، تتمشى مع اتجاه السياسة الأمريكية المتزايدة نحو جعل قضايا الديمقراطية والحريات السياسية محور أساسيا في إستراتيجيتها الخارجية عموما، وتجاه منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص[1].

تتمثل الدوافع وراء طرح المبادرة الأمريكية الجديدة في عدة إعتبارات ، يرتبط أغلبها بالتطورات المتلاحقة في المنطقة، وخاصة تعثر المشروع الأمريكي في العراق ، من ناحية تأخر نقل السلطة و إستمرار تدهور الوضع الأمني ، و إحتدام تنافس بين القوى و التيارات المختلفة في العراق على أساس طائفي بدرجة متزايدة بين الشيعة و الأكراد و السنة، وتزامن هذه التطورات مع الإعتبارات المرتبطة بخلفية تكريس النظرة الأمريكية تجاه المنطقة ، التي تقوم على الربط بين الإرهاب وإخفاق الدول العربية في جهود الإصلاح السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي ، حيث أن هذه الإعتبارات و غيرها دفعت الإدارة الأمريكية إلى التقدم بمجموعة من أفكار تجمعت في إطار ما يعرف الآن بمبادرة **الشرق الأوسط الكبير**[2] .

لقد تبع الكشف عن هذه المبادرة تقدم عدد من الدول الأوروبية بمبادرات فردية و جماعية خاصة بالإصلاح في الشرق الأوسط ، تعد في مجملها مكملة للتوجه الأمريكي ، رغم بعض التحفضات الأوروبية على التوجه الأمريكي ، و التي تتمثل في أسلوب تناول القضايا المرتبطة بمسيرة الإصلاح في دول الشرق الأوسط ، و ترتيب الأولويات السياسية فيما يتعلق بالقضايا الحاكمة للمنطقة ، و على رأسها القضية الفلسطينية ، حيث تعطي الدول الأوروبية إهتماما حقيقيا في تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط من منطلق أهميتها في تهيئة المناخ السياسي و الأمني اللازم لدفع خطوات الإصلاح في المنطقة ، في حين تفضل الولايات المتحدة عدم إبراز هذه القضية[3] .

و قد أعلنت أمريكا على لسان وزير خارجيتها "كولن باول " في أواخر كانون الأول 2002 عن ( البرنامج الأمريكي للإصلاحات في العالم العربي ) و خصصت له عدة ملايين من الدولارات للمساعدة على إقراره كخطوة أولى وسميت ( مبادرة من أجل شراكة أمريكية شرق أوسطية ) ، و يهدف هذا البرنامج إلى وضع أمريكا إلى جانب التغيير ومستقبل الحداثة في الشرق الأوسط ، ويشمل برنامج الإصلاحات ثلاث محاور رئيسية هي :

- الإصلاح السياسي أو فرض الديمقراطية .

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] سيد أحمد عثمان، دراسات في الشرق الأوسط ( القاهرة: مكتبة النهضة العربية 2009) ص 25.

[3] إسماعيل الكيلاني، الخلفية التوراتية للموقف الأمريكي (بيروت: المكتب الإسلامي، 2009) ص 78.

- الإصلاح الإجتماعي أو فرض الليبرالية في التعليم و الدين و حقوق المرأة.
- الإصلاح الإقتصادي أو فرض العولمة و النظم الإقتصادية الغربية ، كالسوق المفتوحة و فتح الحدود أمام الرأسمال الأجنبي ، بإقرار الخصخصة و الشراكة الأجنبية .

إستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نتائج التقرير الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة حول الأوضاع السياسية ،و الإقتصادية ، و التنموية في العالم العربي ، لتسويق المبادرة الأمريكية و تبرير طرحها في هذا الوقت ، و خاصة أن تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية و الإقتصادية في المنطقة ، يؤدي إلى زيادة في التطرف و الإرهاب ، و الجريمة الدولية ، و الهجرة الغير مشروعة ، و أشارت المبادرة إلى أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية[1] ، و التي تتمثل فيما يلي :

1. **تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح** : إن الديمقراطية و الحرية ضروريتان لإزدهار المبادرة الفردية ،لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط ، و في تقرير "فريدوم هاوس"للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صنف بأنه **حر** ، و أشار تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم ، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات ، و أدرجت قاعدة البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي و المسائلة " المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم ، بالإضافة إلى ذلك لا يتقدم العالم العربي إلا على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء[2] . و أشارت المبادرة الأمريكية إلى إمكانية تأييدها للإصلاح الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط عبر الإلتزام بما يلي[3] :

- الإنتخابات الحرة ، من خلال إنشاء أو تعزيز لجان إنتخابية مستقلة لمراقبة الإنتخابات ، و الإستجابة للشكاوى وتسلم التقارير ، و تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين و التربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك .
- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني ، و إنشاء معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء ، فضلا عن المساعدة القانونية للناس العاديين .
- تبني "مبادئ الشفافية و مكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الثماني ، و تعزيز خضوع الحكومة للمسائلة .
- تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني ، و من ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان و وسائل الإعلام ، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييد ، فضلا عن دعمها بالتمويل المباشر .

---

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] جواد الحمد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010) ص 131.

[3] علي عواد الشرعة، الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق ، المجلد 14، العدد 2، 2008، ص155.

2. **بناء مجتمع معرفي** : تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية ، خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة، و على الرغم من ذلك تشهد منطقة الشرق الأوسط فجوة معرفية ، و وفقا للمبادرة ، و بالإستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة ،يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة، ومساعدة الطلاب على إكتساب المهارات الضرورية للنجاح، من خلال محو الأمية، وتوافر الكتب التعليمية، وتنفيذ مدارس الإكتشاف، وإصلاح التعليم ، والتواصل مع الأنترنت[1].
3. **توسيع الفرص الإقتصادية**: إن مواجهة الفجوة الإقتصادية للشرق الأوسط تتطلب تحولا إقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوربا الشرقية، وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة ،خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ويمكن لمجموعة الثماني في هذا السياق إتخاذ الخطوات الآتية:
   - تقوية فاعلية القطاع المالي، وإقراض المشاريع الصغيرة.
   - إنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير.
   - المشاركة في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة، مع إنشاء مبادرة جديدة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، وتشجيع التعاون الإقليمي[2].

**الفرع الثاني: رؤية الدول الأوربية للشرق الأوسط.**

وضعت فرنسا وألمانيا مشروعا للإصلاح في الشرق الأوسط ، تحت عنوان "شراكة إستراتيجية لمستقبل مشترك مع الشرق الأوسط" ، ويركز هذا المشروع على الجهود الأوربية المبذولة في المنطقة ، وضرورة التشاور والتنسيق والتفاهم مع بلدانها التي "عبرت عن حوار جماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض نموذج من الخارج"، والتشديد على خصوصية كل دولة، على أن يكون التنسيق كاملا بين بلدان المنطقة ،والإتحاد الأوربي، والولايات المتحدة، والحلف الأطلسي، كذلك يشدد المشروع على ضرورة التوازي بين تسوية النزاع العربي–الإسرائيلي، وإنشاء حكومة مسؤولة في العراق من جهة، ومسيرة الشراكة المقترحة من جهة أخرى[3].

تؤكد فرنسا وألمانيا على أن أي مبادرة للشرق الأوسط ينبغي أن تستجيب لإحتياجات المنطقة وتطلعاتها ، والعمل على تغيير أوضاع شعوبها ، من خلال شراكة صادقة وتعاون ورؤية مشتركة تعمل على إرسائها الحكومات والمجتمع المدني، ويختلف النص الفرنسي–الألماني عن الخطة الأمريكية من ناحية مبادئ العمل ،إذ يؤكد أن جميع الدول والمجتمعات المعنية عبرت عن معارضة مشتركة لمحاولة فرض نموذج من الخارج عليها، ويعتبر أن حل الصراع العربي الإسرائيلي يحظى بأولوية في إطار الإستراتيجية الأوربية، ويشير النص إلى الآليات القائمة لدى الإتحاد

[1] نفس المرجع ص 155.

[2] جواد الحمد، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[3] علي عواد الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص 159.

الأوربي لتطبيق مبادئ التحديث وحقوق الإنساء والديقراطية، وإلى ضرورة تعزيز الحوار السياسي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتسريع المفاوضات من أجل منطقة تبادل تجاري حر.

كما يؤكد على أهمية تشجيع مبادرات التعون الإقليمي بين الدول المتاخمة للخليج، بما فيها العراق وإيران. يهدف المشروع الفرنسي الألماني للإصلاح في الشرق الأوسط إلى مايلي[1]:

1- دعم بلدان الشرق الأوسط، وتشجيعها في المجالات السياسية ،والإقتصادية، والإجتماعية، في ضوء حقيقة أن كل مبادرة في شأن الشرق الأوسط ينبغي أن تلبي حاجات المنطقة وتطلعاتها.

2- يوجد مصلحة كبيرة للقارة الأوربية في التطور الإيجابي للمنطقة، فإلى جانب التحديات الأساسية للأمن، هناك الروابط الجغرافية، والثقافية، والإقتصادية، والبشرية، بين أوربا والمنطقة، والتي تدفع بوضوح في هذا الإتجاه.

3- يستقبل الإتحاد الأوربي ،بإيجابية إمكانية العمل وتنسيق الجهود مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشروع الشرق الأوسط الكبير.

تستند المبادرة الأوربية إلى مبادئ الإتحاد الأوربي ، والتي تشمل حوار سياسي وأمني في شأن السلام والإستقرار في المتوسط ،وخصوصا إجراءات الثقة، مثل: الديقراطية، وحقوق الإنسان، ودولة القانون، والحرية الإعلامية، والحكم الجيد، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية في المجال الإقتصادي، وفي مجال التعليم، والمساواة بين الرجل والمرأة ، ودعم المجتمع المدني ، كما تؤمن المبادرة الأوربية سلسلة واسعة من الأدوات الملائمة لتطبيق المبادئ المذكورة سابقا، بعد التقدم الذي أحرز مثل: إتفاقات الشراكة، ومشروع لمنطقة تبادل حر، وبرنامج "ميدا-2"، وتسهيل الإستثمار والشراكة الأوربية-المتوسطية، وأسس أوربية-متوسطية جديدة من أجل الحوار بين الثقافات، إن هذه الأدوات تمزج بين الحوار السياسي والإقتصادي والإجتماعي، بالإضافة إلى ضرورة تكثيف الحوار السياسي مع مجلس التعاون الخليجي، وتسريع المفاوضات بشأن منطقة للتبادل الحر على أساس المبادئ المذكورة سابقا، وخاصة أن الوضع مختلف في دول الخليج، نظرا إلى ثروتها النسبية (بإستثناء اليمن)، حيث إن المشكلة لديها ليست التمويل، وبالتالي ينبغي التركيز على صعيد المهارة العملية والمساعدة التقنية التي تحتاج إليها هذه البلدان فعليا[2].

أكد المشروع الفرنسي الألماني على ضرورة إطلاق مبادرة تهدف إلى حض دول الشرق الأوسط عللى تطبيق هيكل محلي للأمن يمكنها في مرحلة أولى من تجنب النزاعات ، إنطلاقا من المبادئ الآتية[3]:

1. عدم المساس بالحدود وحمايتها.

[1] نفس المرجع، ص 160.

[2] علي عواد الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[3] جواد الحمد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط ( عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2010) ص 137.

2. الإلتزام بإجراءات الثقة والأمن.
3. مكافحة الإرهاب وتهريب أسلحة الدمار الشامل.
4. إنشاء مناطق خالية من هذه الأسلحة.

إن المبادرة الأوروبية المستندة إلى المشروع الفرنسي الألماني دفعت الإتحاد الأوروبي إلى القيام بالتحركات الآتية[1] :

1. تكثيف المبادرات نحو حوار أكثر فاعلية في إطار تعاون مرن و مفتوح بين هذه الدول .
2. متابعة التحرك القائم في مجال محاربة الإرهاب ، و الحد من الإنتشار النووي .
3. التفكير في إطلاق مشروع ميثاق سلام و إستقرار في منطقة المتوسط متى يسمح الوضع في الشرق الأوسط بذلك .
4. مكافحة الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية .

**الفرع الثالث : الرؤية الإسرائيلية و العربية للشرق الأوسط .**

بدأ التصور الإسرائيلي لمشروع الشرق أوسطي بالظهور في صورة مشروع أعده ( شمعون بيريز ) رئيس وزراء إسرائيل في منتصف الثمانينات ، و أطلق عليه مشروع (مارشال ) للشرق الأوسط ، و الذي نشره في كتابه : شرق أوسط جديد عام 1993م ، حيث عرض فيه رؤيته المستلهمة من المشروع الأوروبي في التعاون و الوحدة ، و المبنية على أولوية المدخل الإقتصادي على السياسي ، بحيث يكون التعاون الإقتصادي حلا للصراع السياسي في الإقليم، بإعتبار أن التعاون سيؤدي إلى زيادة التفاهم و بالتالي إلى الإستقرار السياسي في المنطقة[2] .

يرى (شمعون بيريز ) أن سوقا مشتركة ترتكز على الإستقرار السياسي ، و تحسين الظروف المعيشية من خلال تنمية ، والديمقراطية فيها المعونات الخارجية ، و تكون هذه التنمية حلا لمشكلة الأصولية بتضييق الفجوة بين فئات المجتمع ، وبالقضاء على الفقر من خلال الإنتقال من إقتصاد الصراع إلى إقتصاد السلام ، و ذلك بتحويل الأموال التي تنفق على التسلح لتنفق على رفع المستوى المعيشي للمواطنين ، كما يرى أن الديمقراطية تمثل ضرورة لتحقيق التنمية و الأمن ، فالأمم الديمقراطية لا تحارب بعضها ، و الديمقراطية تقضي على العوامل الكامنة خلف الأصولية[3] .

ان الرؤية العربية للشرق الأوسط قد إتسع نطاقها في الجدل العربي عقب إنعقاد مؤتمر مدريد عام 1993 حول طبيعة الترتيبات الإقليمية التي ستترتب على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، و أدى التوصل للإتفاق الفلسطيني

[1] علي عواد الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[2] نيفين عبد الخالق، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 193، ص 04.

[3] نفس المرجع، ص 07.

الإسرائيلي و توقيعه في 13 سبتمبر من عام إنعقاد المؤتمر إلى تصعيد هذا الجدل الذي إنصب حول الملاحظات الآتية[1] :

1- إن الدوائر الرسمية في الدول العربية ظلت عازفة عن المشاركة فيه أو العناية به ، فقد بقي هذا الجدل محصورا في أوساط جماعات المثقفين و السياسيين المعارضين و المستقلين ، باستثناء القليل من التصريحات و الأحاديث المقتضبة أو العامة .

2-إن هذا الجدل إفتقد إلى التحديد الدقيق لموضوعه ( سوق شرق أوسطية ، نظام شرق أوسطي ) ، فقد تركز جانب كبير منه على "السوق الشرق أوسطية " إعتقادا في أنها محور الترتيبات الإقليمية الظاهرة ، فيما دار جانب آخر من الجدل حول " النظام الشرق أوسطي " . و على الرغم من هذا ، تبلور هذا الجدل في إتجاهين رئيسيين هما : الأول إتجاه الرفض للشرق أوسطية ، و الثاني إتجاه تأييد و قبول الشرق أوسطية[2] .

يرى الباحث أن الكيان الصهيوني يخطط للتغلغل في نسيج جميع البلدان العربية و العبور منها إلى دول الجوار لحل جميع أزماته الإقتصادية و الإجتماعية و الأمنية و النفسية ، لزيادة الهجرة و الوصول إلى إقامة إسرائيل العظمى و بالتالي يشكل النظام الإقليمي للشرق الأوسط الجديد الإطار لفرض الهيمنة الأمريكية و الصهيونية على الوطن العربي و إنهاء الصراع العربي الصهيوني و القضاء على رواسبه النفسية و السياسية و الإجتماعية .

كما يرى الباحث أن تطابق التصورات و المواقف الأمريكية و الأوروبية مع الإسرائيلية في إستغلال الثروات العربية و الهيمنة على الوطن العربي و تصفية قضية فلسطين و محاربة العروبة و الإسلام ، و في العمل المشترك لتفتيت الوطن العربي و إحتلاله و إستغلال ثرواته و القضاء على الحكومات و الأحزاب القومية و المشروع القومي و النظام العربي[3] .

**المبحث الثاني : العوامل الدولية المؤثرة على الشرق الأوسط**

أسهم تدخل السياسة الأمريكية المستمر في شؤون منطقة الشرق الأوسط ، بحصول عملية إستقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة و إيران ، الأمر الذي بدل محاور النزاع على الساحة المتوسطية، و أثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية أكثر من تأثرها بتطوراتها الذاتية ، أو بعلاقات القوى داخلها ، و ذلك بعد أن أصبحت إيران تتحرك في المنطقة وفق إستراتيجية تستهدف الحصول على إعتراف دولي بدورها كقوة إقليمية

[1] علي عواد الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] نفس المرجع، ص 158.

[3] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

تمتلك مقومات هذا الدور و تسيطر على أدواته ، إذ باتت مصالحها تمتد من الخليج إلى العراق و سوريا و لبنان حتى فلسطين .

أما إهتمامات تركيا الإستراتيجية فأصبحت تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية فرضها عليها الموقع الجغرافي : الدائرة الأوروبية ،و الدائرة العربية ، و الدائرى الآسيوية الوسطى، و ذلك إثر المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي ، و الذي جعل الأرض ممهدة و زاد من إطمئنان تركيا فتوجهت إلى الدائرة العربية التي تشكل ميدانا خصبا للمصالح و المنافع الإقتصادية و المالية و الإستثمارية و التجارية ، إن وصول منطقة الشرق الأوسط إلى هذا المنعطف الذي بات الأفق السياسي فيه مسدودا على بعض الجهات إن لم يكن جميعها ، حصل نتيجة عوامل عديدة تتداخل فيه المسؤولية بين جهات دولية وأخرى إقليمية ، خاصة بعد أحداث (11 أيلول 2001)[1] . و هو ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

- **المطلب الأول**: العوامل المحلية.
- **المطلب الثاني**: العوامل الإقليمية.
- **المطلب الثالث**: العوامل الدولية.

**المطلب الأول : العوامل المحلية .**

تشير الخارطة السياسية الدولية إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات التحولات الإستراتيجية و الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط ، و هذا لا يعني بالضرورة صحة السياسات الأمريكية و ملائمتها لتطورات الأوضاع في هذه المنطقة ، إلا أن الإستهداف الأمريكي للشرق الأوسط كان القصد منه حماية مصالحها الحيوية في المنطقة العربية، و المحافظة على أمن إسرائيل ، وقد شكلت البيئة الإقليمية الحاكمة في الشرق الأوسط مناسبة لبلورة مشاريع دولية وإستراتيجيات إقليمية متصارعة على الوطن العربي و ثرواته[2] ، و ذلك نتيجة العوامل التالية :

**1. العوامل المحلية المتعلقة بدول النظام الإقليمي العربي :**

**أ-** ضعف النظام السياسي العربي الواضح ، و غياب الإستراتيجيات التي بإمكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام التي هي محصلة فاعلية أعضائه و قوتهم الذاتية ، فالعالم العربي تسوده ظاهرة الدوائر المتقاطعة الجزئية ، من دون بناء جسور تربط بينها جميعا في منظومة إقليمية قوية عصرية متقدمة ، تمتلك آلية حركية فاعلة و منظمة للعلاقات بينها، بل يشهد عدة إنقسامات على المستوى الأفقي و الرأسي ، إنقسامات حول

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران حول الشرق الأوسط (2002-2013) مذكرة الماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2014، ص 27.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، أثر الأدوار الإقليمية غير العربية على التوجهات العربية تزايد التأثير الدولي على توجهات النظام الإقليمي العربي، طرابلس: منتديات المركز الأكاديمي لتجميع الدراسات والبحوث العلمية 2009ص 60.

العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل ، و أخرى حول سياسة التعامل مع إيران ، و مواقف متباينة من الأحداث في سوريا ، و من المقاومة اللبنانية و الفلسطينية ، و إثارة إنقسامات مذهبية و طائفية سنية و شيعية حول قضايا خلافية لم تحسم ، هدفها تسييس الخلافات المذهبية و إشعال الفتنة ، لفتح الباب أمام حروب أهلية في أكثر من منطقة عربية[1] .

**ب–** عدم الإستقرار و الإضطراب الذي تتعرض له منطقة الشرق الأوسط عامة ، و المنطقة العربية خاصة على إمتداد أكثر من ثلاثين عاما و جعلها مسرحا للحروب و صراعات كثيرة ، و إستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الإحتلال و التدخلات و الضغوط الأجنبية ، و بروز العديد من الأزمات بين بعض الدول فيما بينها ، و المشاكل الداخلية المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني الكبت و إحتكار السلطة و تدني المستوى الإقتصادي ، و إستمرار حالة التباعد بين مشرق العرب و مغربه و فتح دول المغرب العربي لمجالها الحيوي إتجاه أوروبا و البحر المتوسط[2] .

**ج–** بروز حركات المقامة المسلحة على منوال حزب الله و حركة حماس ، و إحتلالهما المكان الأبرز في ساحة التفاعلات العربية و في حفز الأحداث و صناعة المواقف ، و إثارة الإهتمام لدى الشارع السياسي ، هذا البروز كان أحد الأسباب التي أضافت إلى القوى الحية في العالم العربي قوة جديدة خصوصا في القضايا المثارة مع إسرائيل ، و ربما ملأ فراغا فعليا قائما ، لكنه من ناحية أخرى زاد من شراسة رد فعل الكيان الإسرائيلي و همجيته التي ليس لها حدود و قيود على إستخدام آلته العسكرية الضخمة كما بدى الأمر في العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006م ، و في محرقة غزة أواخر عام 2008 ، و عدوان الرجعة على غزة عام 2012 ، مما جعل من بروز تلك الحركات أمرا مؤثرا في مقدرات الشعبين الفلسطيني و اللبناني ، أو سلبيا كما يراه بعض المتشائمين[3] .

**د–** إن التطورات المتلاحقة على ساحات المواجهة مع الكيان الصهيوني في فلسطين و لبنان و سوريا على مدار الأعوام 2008/2007 سمحت بتسليط الضوء على الدور الإيراني الداعم لقوى المقاومة الوطنية ، و إبراز حجم المفارقة بين هذا الدور و بين أدوار دول الإعتدال العربي التي إتخذت من التسوية خيارا إستراتيجيا لها ، و على صعيد آخر فإن الدور الإيراني في العراق و لبنان ، عزز من القوى التفاوضية الإيرانية بخصوص برنامجها النووي ، لأن معناه المباشر هو أن إيران قادرة على إلحاق الأذى بالمصالح الأمريكية في مواقع مفصلية و حاسمة بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي كما في الخليج و فلسطين[4] .

---

[1] المرجع نفسه، ص 61.

[2] نظام تحرير بركات، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2012، ص 11.

[3] صلاح سالم، رابطة الجوار العربي.. بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ، القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد 142، 2012، ص 142.

[4] المرجع نفسه، ص 143.

2. **العوامل المحلية المتعلقة بتركيا :**

يمكن إيجاز الأسباب الدافعة للحيوية التركية إقليميا التي مكنتها من بلورة إستراتيجية إقليمية تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى عوامل عدة من أبرزها:

أ. **الرؤية الشاملة إنطلاقا من المصلحة الوطنية** : تمتلك تركيا رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه، و كذلك أفضل إقتراب لبناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل ، و كان "لأحمد داود أوغلو " وزير الخارجية الحالي دورا كبيرا في تشكيل المنظور التركي للذات و للعالم و للدور الخارجي للدولة التركية ، عاكسا الأسلوب الأكاديمي في صياغة السياسة الخارجية في إحدى المرات النادرة داخل العالم الإسلامي ، و إن تلك الحالة من التلازم بين النظرية و التطبيق أو بين الأكاديمي و السياسي أفرزت سياسة خارجية مدروسة و متطورة ، فمن خلال نظرية العمق الإستراتيجي إستطاعت تركيا المصالحة بين عدة ثنائيات ما خلقت إستقطابا في الواقع العربي مثل: ماضيها وحاضرها، بالحديث عن الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطه إلى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى الشمال والغرب ، بين الكمالية والعثمانية، بالعمل على إحترام الأمن والحرية معا، بين القوة الناعمة والصلدة، بإستخدام السياسي والثقافي والإقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خيارا أخيرا ولكن قويا وحاضرا[1].

ب. **العوامل الداخلية التي تمبثق من الداخل التركي**: تظل هذه العوامل الأكثر تأثيرا ودفعا لسياسة خارجية ناشطة وفعالة على المستوى الإقليمي، إذ إستطاع النظام السياسي التركي بلورة موقف إيجابي من الإسلام ، وتجاوز حالة العداء السابقة للغرب ، ونجح في مشروع الثورة المعرفية، وتبنى العلمانية أساسا للحكم، وحصل على الدعم الشعبي للنظام الجمهوري، وعمل على إيجاد بيئة ملائمة للإنتقال إلى الديمقراطية، وتبني نظام قائم على التعددية الحزبية، الذي مهد الطريق إلى الإنفتاح السياسي وأسهم في تحقيق ثورة إقتصادية، تمتعت البلاد بموجبها بدرجة معينة من الإستقلال عن الدول الأخرى[2] .

ج. **بناء إقتصاد تركي قوي**: من أهم متطلبات تقوية الدور الإقليمي التركي حدوث نهضة إقتصادية تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتفعيل السياسة الخارجية بكفاءة، فلا بد من تحسين البنية التحتية للسياسة الخارجية التركية بالتطور الإقتصادي كضمانة أولى لعمل خارجي فعال. ولقد شهدت تركيا بالفعل طفرة إقتصادية في السنوات الأخيرة حتى صار الإقتصاد التركي رقم (17) في العالم، وتعد الحكومة التركية من أنجح الحكومات في إدارة

[1] باكينام الشرقاوي، الإنطلاقة الإقليمية التركية ...لماذا؟ كيف؟ ،القاهرة: منتدى الراصد 2009 ،ص 30.

[2] متين هيبر، التحديث والتحول السياسي: التجربة التركية، في التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2007، ص 194.

تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية ، التي إن حجمت من النجاح الإقتصادي بالمقارنة بما سبق ، لكن ظل الإقتصاد التركي محتفظا بكثير من عناصر قوته وقدراته[1].

**3. العوامل المحلية المتعلقة بإيران:**

لايمكن إختصار مشروع إيران الإستراتيجي اتجاه منطقة الشرق الأوسط في مجرد تصدير الثورة أو ما تتهم به من محاولات تشييع المنطقة، بل إن مشروعها يشبه الهرم متعدد الطبقات ،وفق الآتي[2]:

أ. **قاعدة الهرم**: تتكون من العوامل الإقليمية وتكون بمستوى طبقتين، هما:

**أولا**: الطبقة الأولى في الهرم : العوامل الإقليمية الخاصة بمنطقة الخليج العربي.

**ثانيا**: الطبقة الثانية في الهرم: منطقة المشرق العربي.

**ب. قمة الهرم** : تتكون من العوامل المحلية المتعلقة بإيران وتكون بمستوى طبقتين، هما:

**أولا**: الطبقة الثالثة في الهرم: تعتمد على القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها إستهداف المصالح الغربية الإستراتيجية في منطقة الخليج.

**ثانيا**: الطبقة الرابعة في الهرم: وهي الأخيرة التي تسعى من خلالها إيران للحصول على التكنولوجية النووية المطورة لتشكل سقفا تستظل به إيران في تحقيق مشروعها الإستراتيجي عوضا عن السقف الدولي الذي تفتقر إليه.

إن السياسة الخارجية الإيرانية حيال الأمة العربية بشكل عام تتجه نحو ملاطفة الشعور القومي العربي المبدئي في عدد من المحاور، التي تسعى من خلالها لأن تؤكد إيران عمقا إستراتيجيا إسلاميا حيال الأمة العربية لا غنى عنه ، و أن ينظر إليها و يتم التعامل معها على أساس أنها صديق محتمل و ليس عدوا ، و تحدد تلك المحاور مكامن تقاطع المصالح العربية – الإيرانية و مواضع تصادمها ، و من أبرز هذه المحاور[3] :

**أ–** الدعم الإيراني لقوى المقاومة الوطنية العربية و أبرزها :المقاومة الشيعية اللبنانية المتمثلة بحزب الله ، و حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية حماس .

[1] باكينام الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] مصطفى الباد، تركيا وإسرائيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2007، ص 36.

[3] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سبق ذكره، ص 33.

**ب–** الدعوة الإيرانية لحفظ الإستقرار في منطقة الخليج العربي المبني على توجهات بأن ذلك من مسؤولية الدول المطلة على الخليج ،في ظل الخلل الفادح في التوازن الإستراتيجي بين الضفتين ، بما يسمح لأن تصبح تلك الحماية مسؤولية إيرانية بحتة

**ج–**مد الجسور المتينة لعودة العلاقات الإيرانية –المصرية ، القائمة على عدم وجود ما يضر بتلك العودة أو يفسر إستمرارها ، فمصر لا تدخل في خلاف حدودي مع إيران ، ولا يتملكها هاجس المد الشيعي .

**د–** تطور السياسة الإيرانية الداخلية في أعقاب إنتخابات مجلس الشورى في أذار 2008 ، و هو ما ظهر واضحا في تجاوز التشدد الذي كان سائدا في السابق ، وتبلور إتجاها يقول بأن حدود الإختلاف بين من يطلق عليهم تجاوزا المحافظين و الإصلاحيين ترتبط بالداخل الإيراني أكثر من الخارج .

و عليه ، يرى الباحث أن العوامل المحلية ساهمت في حالة عدم الإستقرار التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط منذ عقود عدة ، جاءت نتيجة عدم وضوح العلاقة التي تربط النظم الإقليمية القائمة في هذه المنطقة الحيوية ن لا في مضمونها و لا في شكلها فمن ناحية لا يوجد إتفاق بعد على تحديد دقيق لنطاق و خصائص و هيكلية النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، فضلا عن الخلاف القائم أساسا حول ما إذا كان النظام الإقليمي العربي لا يزال هو القوام الأساسي بل الوحيد للمنطقة ، أم أن دول المنطقة أصبحت تشكل نظاما إقليميا أوسع "شرق أوسطي " و من ناحية أخرى ، تجاوبت دول المنطقة ، خصوصا الدول العربية ، مع قيام دول الخليج العربي الست بتبني مدركات و سلوكيات مستقلة و شبه منفصلة عن مقتضيات إشتراكها في نظام فرعي للخليج[1] .

**المطلب الثاني : العوامل الإقليمية**

تتشكل منطقة الشرق الأوسط من الوطن العربي و الدول الواقعة في الجوار الجغرافي له، و قد أوجدت طبيعة هذا التجاور ، و الذاكرة التاريخية المشتركة ، المثقلة بالحقب الإيجابية و السلبية ، مصالح متوافقة أو متناقضة بين دول المنطقة، وفرضت عليها السعي للوصول إلى نوع من التوافق الإقليمي لمشاكلها المشتركة[2] .

و قد جاءت الأهمية الإتراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط نتيجة لهذا الجوار الجغرافي ، الذي نجحت فيه دول من خارج النظام الإقليمي العربي في بلورة إستراتيجيات إقليمية في طبيعة تعاملها مع دول منطقة الشرق الأوسط ،على حساب الدول العربية التي لم تنجح في وضع إستراتيجية عربية متناسقة للتعامل مع بقية دول المنطقة ، بما يحقق الحد الأدنى من المصالح العربية المشتركة و يعزز أمنها الإقليمي ، بل إتبعت سياسات متناقضة وصلت إلى حالة من

[1] المرجع نفسه، ص 34.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

الغياب ، إن لم يكن الغيبوبة السياسية إزاء التطورات الإقليمية المهمة ،و الإكتفاء في معظم الأحيان بدور المشاهد أو المساند لخطط الأطراف الإقليمية و الدولية[1] .

### 1. الضعف العربي الداخلي :

تعرف فاعلية أي نظام إقليمي من قدرات أعضائه و قةتهم الداخلية ، فوجود دول تتمتع بالسيادة الوطنية و الفاعلية الإجتماعية بدرجة تجعلها قادرة على إتخاذ قراراتها من منظور وطني و قوي يستند إلى قاعدة شعبية عريضة ، يدعم بلا شك التوجهات القوية لذلك النظام أو التجمع الإقليمي ،و تنتمي عدد من دول منطقة الشرق الأوسط إلى نظم إقليمية متعددة ، كالنظام الإقليمي العربي ، و منظمة التعاون الإسلامي ، و الإتحاد الإفريقي ، و مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، و الإتحاد المغاربي ، إلا أن السمة الغالبة على هذه التجمعات تكمن في مظاهر الضعف الداخلي المتعدد للدول الأعضاء ، و بالأخص عند النظام الإقليمي العربي الذي إنعكس ضعفه بوضوح في الأداء الجماعي ، بعد أن إختارت النظم العربية الطريق السهل للحكم بإزالة التسييس المجتمعي ،و ملأت الفراغ السياسي بنشاط بيروقراطيات الدولة ، فأصبحت السلطة السلطة مشخصنة يتم في إطارها توجيه العملية السياسية عبر ما يسمى بالصفوة أو النخب السياسية المحدودةالتي تدير شؤون الحكم و ضعف المشاركة السياسية في صنع القرارات ن فالسلطة السائدة في العالم العربي ماوالت سلطة أبوية ، تنظر للشعوب العربية بأنها لم تبلغ سن النضج بعد ، و ليست مؤهلة للممارسات الديمقراطية[2] .

### 2. طبيعة العلاقات العربية مع كل من تركيا و إيران :

تستأثر علاقات دول النظام الإقليمي العربي بجميع دول الجوار الجغرافي بأهمية كبيرة ، إلا أن الأولوية السياسية القصوى في المرحلة الراهنة تتجه نحو تركيا و إيران لما يتمتعان به من قدرات و إمكانيات و موارد بشرية و طبيعية تساوي أو تزيد على قدرات و إمكانيات الدول العربية القريبة منها ، لذلك فإن لهاتين الدولتين دون بقية دول الجوار الجغرافي تأثيرات عميقة على السياسات و القرارات و الإستراتيجيات العربية الفردية و الجماعية ، وهما الأكثر حضورا في التفكير الإستراتيجي العربي ، و هما حتما الأكثر قدرة على إختراق النظام الإقليمي العربي و التأثير في أولوياته خاصة و أن موازين القوى تميل بشكل واضح لصالحهما ، في ظل الضعف العربي ، الذي زاد بعد الغزو و الإحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)[3] .

### 3. الجهود الإسرائيلية

رغم الإنشقاقات و الإنقسامات التي تسود النظام الإقليمي العربي فإن إسرائيل تتعامل منذ الأيام الأولى لإنشاء كيانها مع هذا النظام ككل ، بإعتباره حقيقة واقعة بما يمتلكه من إمكانيات حتى إن لم يكن هذا الكيان

[1] المرجع نفسه، ص 66.

[2] طايل يوسف عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] عادل علي عبد الله، محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، بيروت-دبي: دار مدارك للنشر 2010، ص 131

قائما بالفعل ، و أعدت قواتها العسكرية على أساس التفوق على الدول العربية مجتمعة (حرب ، 1987: 236) . وتعمل إسرائيل جاهدة على وأد و إجهاض أي جهود عربية _عربية للتضامن و التوحد ، فالمشروع الصهيوني في جوهره هو مشروع استيطاني ، تقوم فلسفته على إستمرار الصراع لإبتلاع المزيد من الأراضي العربية ، و جلب المزيد من المهاجرين من أراضي دول أخرى ، لإحلالهم محل المواطنين الفلسطينيين ن و بتمويل من أطراف ثالثة ، و فرض هذا كأمر واقع بالإبتزاز و قوة السلاح[1] .

لقد شجع هذا الأمر إسرائيل على التمادي في إستخدام لغة القوة كأسلوب ثابت في التعامل مع دول المنطقة لتكريس صورتها البشعة المتحكمة بالأرض و من عليها ، و بالمقابل نجد أن الدول العربية لم تنجح ، إلا في حالات نادرة في تجميع قواها في إطار متناسق ، فادت محصلة المواقف العربية المتناقضة و غير المنسقة في التعامل مع اسرائيل إلى أن تصبح بمثابة الدولة الإقليمية العظمى في المنطقة ، الأمر الذي أسهم في بروز الإستراتيجيات الإقليمية الأخرى من غير الدول العربية[2] .

### 4. سمات الجوار الإقليمي في الشرق الأوسط:

ترتبط أغلب دول العالم المتجاورة فيما بينها بعلاقات إنسانية و إجتماعية مشتركة ، و روابط تاريخية و حضارية ومصالح تجارية و إقتصادية و إستثمارية عميقة ، إلا دول منطقة الشرق الأوسط ، و خاصة جيران العرب فإن جيرتهم صعبة و غير مريحة ، و السمة السائدة في علاقاتهم بالدول العربية سمة التباعد ، بدلا من التقارب ، و العداء بدلا من حسن الجوار ، حتى أصبحت القاعدة الحاكمة للعلاقات مع دول الجوار العربي هي الصراع و ليس التعاون و التعايش السلمي ، و في المجمل فإن العلاقات باتت مؤسسة على الشك و الحذر و التوتر و تغليب التناقضات و الخلافات ، إذ تحولت دول الجوار الجغرافي من رصيد إنساني و حضاري محتمل إلى مصدر تهديد إستراتيجي مستديم للوطن العربي ، وبات التعامل مع الوقائع التي تشير إلى أن عوامل التقارب كثيرة لكن التباعد أكثر و هي التي تتحكم في العلاقات بين الدول العربية و دول الجوار الجغرافي خاصة تركيا و إيران ، إذ إن العلاقات الودية و التعاونية قائمة ، بيد أن التوترات والأزمات هي الأكثر وضوحا ، و هي السمة البارزة و المميزة ، فعوامل التوتر تشمل وجود قوميات عرقية متصادمة خاضت في ما بينها معارك تاريخية حاضرة في الذاكرة الشعبية الجماعية ، و مذاهب متحفزة و متشككة في مصداقية بعضها البعض ، و مشكلات حدودية لم تحسم ، ة خلافات مائية متصاعدة ، وطموحات توسعية و نزاعات تدخلية من أجل إستعادة أمجاد قديمة ، و إختلاف في موازين القوى و تباين في المصالح و العلاقات السياسية التي لا يمكن التوفيق بينها[3] .

[1] سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، القاهرة: دار المستقبل العربي 1983، ص 203.

[2] المرجع نفسه، ص 205.

[3] عادل علي عبد الله، المرجع السابق، ص 132.

### 5. بروز أزمة الإرتباط بين الديمقراطية و الفوضى :

كشفت ما سمي بثورات الربيع العربي مدى ضعف الفكرة الديمقراطية في العالم العربي ، و حصول إرتباطا قد يبدو عشوائيا ، ولكنه أصبح أمرا واقعا يتمثل في الإرتباط العضوي بين الفوضى و الديمقراطية ، و إذا كانت هذه الفكرة قد جرى تداولها خلال الخمسين عاما الماضية ، إما لعدم الإكتراث بها من قبل الأنظمة السلطوية ، و إما لتقاطعها مع البنية الثقافية للعقل العربي ، و إلا أنها تواجه الآن مأزقا مزدوجا طرفه الأول إستمرار الرفض الرسمي لآلياتها ، و طرفه الثاني ضعف البنية المجتمعية العربية على تقبل نتائجها ، وتبقى حالات الفوضى والإحتقان الداخلي في أكثر من بلد عربي شهد مؤخرا تجارب إنتخابات قيل عنها شفافة ونزيهة، تمثل دليلا قائما على هذه الفرضية[1].

وتعكس الأزمة الديمقراطية المتفجرة حول الدستور المصري تناقضات وتقاطعات المصالح بين القوى السياسية والإجتماعية الفاعلة في المشهد المصري، وما تعبر عنه من فكر سياسي وأيديولوجي تجسد في الخلاف حول توقيت الدستور وأحكامه ومضمونه، فقد بدأت الأزمة بالإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد المرسي في (22 تشرين الثاني 2012) الذي أقال فيه النائب العام وحصن قراراته فيما يخص أعمال السيادة من رقابة القضاء، إلى جانب قيامه بتحصين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية من الحل، وهو ما إعتبرته قوى المعارضة والهيئات القضائية تعديا على إستقلال القضاء وتجاوزا للقانون إستدعى ردود فعل قوية متمثلة في التظاهر والإعتصامات وتعليق عمل المحاكم ، ومن الجدير بالذكر أن توصيف المرحلة الإنتقالية الحالية وما إذا كانت مرحلة ثورية أم دستورية وقانونية كان دوما محل جدل وخلاف، فإختراق القانون وتجاوزه بدأ بالثورة في حد ذاتها بإعتبارها فعلا غير قانوني من الأصل ، ثم إتسع الخرق والتجاوز خلال المرحلة الإنتقالية بمحاكمات مشكوك في نزاهتها لقتلة الثوار وأحكام قضائية مسيسة، كحل مجلس الشعب وتوالي الإعلانات الدستورية من المجلس العسكري ثم رئيس الجمهورية، ووجهة النظر التي تقف خلف الإعلان ترى أن إستمرار الإطار القانوني والمؤسساتي بهذا الشكل قد أعاق خطة الرئيس في السيطرة على الأوضاع وينذر بتفكيك الدولة نفسها ومؤسساتها بعد أن أصبحت جزرا منعزلة، كل منها توقف قرارات الأخرى وتعطلها[2].

### 6. غياب مشروعات التغيير العربي عن الواقع الفلسطيني:

تفتقر منطقة الشرق الأوسط لإستراتيجية مفصلة تتعامل مع قضية التحرر الفلسطيني، وذلك بفعل مبالغة الفلسطينيين في ما يعرف بإستقلالية القرار الوطني، بعد أن إستنفذت القدرات العربية في مراحل الصراع العربي–الإسرائيلي الممتدة من عام 1948 وصولا إلى إتفاق غزة–أريحا في (13 أيلول 1993)، الذي أعفى الدول العربية فرادى ومجتمعين من أولوية هذه القضية، إذ أزاح التفاوض السري للقيادة الفلسطينية مع إسرائيل تلك

[1] خليل العناني، هل الدولة العربية على وشك السقوط، القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد 129، 2007، ص 78.

[2] أحمد تهامي عبد الحي، الدستور والصراع الإجتماعي السياسي بعد الثورة في مصر، بيروت: مجلة جديدة إلكترونية، مركز الدراسات العربية 2012، ص 143

المسؤولية التي طالما تحملتهاالدول العربية، التي سمحت لبعضها التدخل السافر في الشأن الفلسطيني ، وصل إلى حد تقديم الدعم المالي والعسكري لفصائل معينة على حساب أخرى في سابقة خطيرة تجاوزت حالة الإختلاف والخلاف، لتصل إلى الإقتتال بين بعض الفصائل خلال العقود الأربعة الأخيرة، ومهما كانت طبيعة الأسباب للعزوف العربي الجدي عن القضية الفلسطينية وإستخدامها كوسيلة للمساومة والمزايدات الداخلية في الأقطار العربية، الأمر الذي سمح بتفاقم القضية وتمدد إسرائيل في فلسطين وجوارها، وتغلغل أطراف إقليمية بمسار القضية راح بعض الفلسطسنيين يتطلعون إليها ويعلقون آمالا لإنتشالهم من واقعهم البائس ،فبرز الدور الإيراني بعد أن أغراها التجاهل العربي بالتقدم وأخذ الدور، ليستأنس به بعض القوى الفلسطينية بفعل الدعم المالي والسياسي وربما التسليحي، في الوقت الذي لم يتمكن النظام العربي من إنتشال الفلسطسنيين المحاصرين في غزة[1].

وعليه، يرى الباحث أن الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية تعاني من فراغ سياسي وقيادي وعسكري وتخلفا في التنمية البشرية، والتطور التكنولوجي والثقافي ، وهذا مثل إغراء للدول الإقليمية الأخرى للسعي بالتحرك نحو تغيير المنطقة والسيطرة عليها عبر إستراتيجيات إقليمية، وخاصة تجاه منطقة الخليج التي تعد أكثر المناطق رخوة سكانيا وعسكريا مع جاذبية كبيرة لمواردها الإقتصادية، التي أرادت حالها حال كل المنطقة العربية أن تكون موضوعا في السياسة الدولية، وهدفا للإستراتيجيات الدولية والإقليمية، بعد أن رفضت أن تعيد النظر بأوضاعها السياسة، والإقتصادية، والإجتماعية، وعلاقات قوى الإنتاج مع نخبها الحاكمة، أو المؤثرة سياسيا، وثقافيا، وفكريا، وتجاوز التفكير على المستوى القطري الخاص بكل دولة في التفكير على المستوى الكلي( القومي سابقا)[2].

**المطلب الثالث : العوامل الدولية:**

ليس جديدا أن تكون العوامل الدولية أحد المحددات الأساسية لسياسات ومواقف وتوجهات الدول في منطقة الشرق الاوسط ، إذ إن نمط التدخل والتأثير الذي غالبا ما يكون بإتجاه التحريض أو تحفيز مواقف بعض الدول الإقليمية ضد أطراف إقليمية أخرى ، ومثال ذلك ما جرى حين بدأت العوامل الدولية بالعراق ومرت بسوريا ، ثم حركة حماس، وأخيرا إيران لكن ليس التدخل كله تحريضا فهناك في المقابل المحاولات الدءوبة من جانب إسرائيل لإقامة علاقات مع دول مجلس التاون الخليجي، وإنعكست هذه المحاولات والدعم الأمريكي لها على تجزئة المواقف الخليجية من تطورات الصراع العربي– الإسرائيلي ،وكذلك على علاقة بعض الدول العربية بدول الخليج العربي[3].

[1] محمد خالد الأزعر، واقع القضية الفلسطينية وآفاقها...منظور إستراتيجي، القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد 129،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 2007، ص 149

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3] سامح راشد، العرب ونووية إيران، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليو، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية 2008، ص 79

وقد برز دور العوامل الدولية في التأثير على قيام إستراتيجيات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط من خلال الملامح التالية:

1. **المكانة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط:** تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمكانة إستراتيجية في التشكيلة العالمية الراهنة ، إذ تتجمع فيها البؤر الساخنة، وتبرز أهمية الشرق الاوسط من موقعه الإستراتيجي الذي يربط القارات الثلاثة أوربا، إفريقيا وآسيا ، وظلت هذه المنطقة على مر التاريخ ممرا حيويا للمواصلات العالمية، وكما إعتاد كثيرون على تسميتها بمنطقة البحار الستة والمحيطان، ويقصد في البحار الستة: البحر الأحمر ،والبحر الأبيض المتوسط، والبحر العربي، وبحر إيجة، والبحر الأسود وبحر قزوين، أما المحيطان فهما المحيط الأطلسي والمحيط الهندي ، كما يطلق على الشرق الأوسط بمنطقة القناة البحرية والخلجان السبعة والمضايق الستة، والمقصود في القناة هنا هي قناة السويس التي توصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، أما الخلجان السبعة فهي: الخليج العربي، وخليج عمان، وخليج عدن، وخليج العقبة، وخليج السويس، وخليج سرت، وخليج قابس، أما المضايق الستة فهي: مضيق جبل طارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي ،و مضيق تيران الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي ، ومضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، ومضيق هرمز الذي يوصل الخليج العربي بالمحيط الهندي، ومضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي ، ومضيق الدردنيل الذي يربط بحر إيجه وبحيرة مرمرة ، إذ تمثل هذه الحناجر بشكل مستفيض المكانة الإستراتيجية المهمة التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط التي يعتنق أغلب سكانها الديانة الاسلامية، وينتمي معظمهم إلى الأمة العربية ، فيما تنتمي البقية إلى تركيا وإيران، الأمر الذي جعل منها منطقة صراع وتنافس لأطراف عديدة[1].
2. **الأمن الداخلي و الخارجي لدول منطقة الشرق الأوسط:** لعب موضوع الأمن الداخلي و الخارجي لدول منطقة الشرق الأوسط دورا مهما في السياسات العامة لهذه الدول، وتطورت العلاقات الداخلية بين دول المنطقة بإتجاهات مختلفة تتراوح بين التعاون كما هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والحرب مثلما جرى في الحرب العراقية –الإيرانية (1980-1988) والإجتياح العراقي للكويت (8أب 1990)، وقد تداخلت العوامل الدولية والإقليمية في مسألة الأمن ومفاهيمها ومكوناتها وإتجاهاتها ، وأثرت عدة ضغوطا وتحولات خطيرة على تصورات دول المنطقة المختلفة لمسألة الأمن، وخاصة في دول الخليج العربي التي باتت تشعر بأنها الحلقة الأضعف نتيجة تزايد حجم التسلح، التي عرضتها لضغوط دولية تستهدف الحفاظ على مصلحة تدفق و بأسعار معقولة للدول الغربية[2].

[1] شي يان تشوين، الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدولية، بغداد: مركز الرافدين للدراسات و البحوث الإستراتيجية 2012، ص 143.

[2] جواد الحمد، تقديم في : ميرفي إيما وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 1997، ص 23.

3. **التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في دول منطقة الشرق الأوسط**: لقد واجهت منطقة الشرق الأوسط في السنوات العشر الأخيرة مجموعة من التحولات و التغيرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي ، كما واجهت هذه المنطقة جملة من المشاكل و المصاعب التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري و الثقافي ، أو على المستوى التنظيمي و المؤسسي ، التي إنعكست جميعا على المستوى العملي و الممارسات التطبيقية على أرض الواقع ، مما أدى إلى فشل معظم محاولات الإصلاح و التنمية على كافة الأصعدة ، و بخاصة في في الدول العربية التي فقدت كثيرا من زخمها الحضاري و الإنساني و شهدت تراجعا في دورها على المستوى الدولي ، في ظل سيادة مبدأ العولمة و النظام الدولي الجديد الذي يحاول فرض نمط معين من الثقافة و الحضارة و السلوك على جميع الأمم ، مع الإقرار بأن هذه الحالة إنما هي نتاج مجموعة من المدخلات القادمة من البيئة الخارجية[1] .
4. **النزاع الإيراني– الأمريكي في الشرق الأوسط** : إن تزايد تهديدات المسؤولين الغربيين و خاصة الأمريكيين و الإسرائيليين بإمكانية أو ضرورة تنفيذ هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية ، و أن إحتمالية إستخدام أسلوب الحل العسكري مع إيران مازلت مطروحة بوصفه أحد خيارات حل أزمة البرنامج النووي الإيراني ، و في المقابل تتصاعد حدة المواقف الإيرانية في التصدي لهذه التهديدات الصريحة و الضمنية ، إذ تهدد إيران بدورها بالتصدي لأي هجوم عسكري ضدها ، و قلب موازين القوة في الشرق الأوسط ، وصولا إلى ضرب كافة المصالح الأمريكية و الإسرائيلية ، بما في ذلك تل أبيب نفسها[2] .

و يلاحظ أن الولايات المتحدة تدير الملف الإيراني بشكل منفرد مع الدول العربية ، لتطويع مواقفها بالضغوط و المغريات الوهمية ، و تخدرها سياسيا ، فتسايرها ، رغم أن المنطق السياسي يفترض مبادرة الدول العربية بالقيام بجهد مشترك لمطالبة الولايات المتحدة بإعادة النظر في مواقفها الحالية تجاه القضايا الإقليمية في المنطقة ، التي أدت إلى تدمير مناطق عدة فيها ، إلا أن الواقع السياسي العربي الرديء ، جعل دول المنطقة تستمر في الإستسلام للحالة السيئة التي تعيشها[3] .

يرى الباحث بأن التجاذبات بين الولايات المتحدة و إيران تشير و على أرض الواقع إلى أن الإجراءات الأمريكية ضد إيران لن تتعد الوسائل الدبلوماسية ، و فرض العقوبات من بوابة مجلس الأمن الدولي ، أما الخلاف الدائر اليوم بين الجانبين فليس أكثر من صراع إرادات لا يخرج عن الإطار التكتيكي حول حجم الدور و النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، فإيران تسعى إلى منع صدور أي قرار جديد بفرض عقوبات إضافية عليها مستفيدة من حلفائها ليس فقط في العراق وإنما في لبنان و فلسطين أيضا ، لإيصال رسائل تؤكد من خلالها أنها تتقاسم

[1] جواد الحمد، نفس المرجع ص 24.

[2] سميرة صبري، إحتمالات إندلا ع الحرب في منطقة الشرق الأوسط، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2011 ص 07.

[3] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

أوراق اللعبة مع الأمريكيين في الشرق الأوسط ، و أن الأمر اللافت للنظر يكمن في بقاء العرب خارج هذه اللعبة تمام .. لا وجود لهم و لا دور و لا تأثير فيها رغم أنها تدور على أرضهم و تمثل تهديدا استراتيجيا لمصالحهم و ربما لوجودهم ! .لكن ذلك يبدو طبيعيا بالنظر إلى الضعف و الإنقسام العربي في عصر يسمح فيه باللعب للأقوياء فقط ، أما العرب فباقون مع الأسف مع جمهور المتفرجين حتى إشعار آخر[1] .

**المبحث الثالث: التحولات السياسية في الشرق الأوسط**

تشهد منطقة الشرق الأوسط جدلية كبيرة في العلاقات بين التغيير الجيوسياسية من جهة، والإستقطاب الاثني المذهبي والطائفي من جهة أخرى ،فقد أثار تحويل الربيع العربي إلى مسرح للتجاذب الجيوسياسي ، بأن يصبح صراعا داخليا في العالم العربي، بالتزامن مع ما سمى بأزمة البرنامج النووي الإيراني التي إنطلقت عام 2002، التي أثارت إشكاليات نظرية عديدة تتعلق بأنماط الرؤية الغربية تجاه هذه الأزمة، خاصة أن التصعيد في الموقف الأمريكي قد يدخل الشرق الأوسط في أحداث ويخلق حالة قد تعصف بالمنطقة ، لا سيما أن حالة القلق التي تعيشها دول المنطقة لم تكن وليدة الظروف الحالية أو التحولات الدولية التي شهدها العالم، وإنما جاءت منذ ظهور ما يسمى نظام الجمهورية الإسلامية في إيران عام 1979 وإسقاط نظام الشاه، الأمر الذي سمح بحصول تنافس أطراف إقليمية واعدة مع أخرى دولية عظمى على فرض سيطرتها على المنطقة.

ثم جاء التصعيد التركي ضد النظام السوري عبر الحديث عن قرب سقوطه ، والذي دخلت بموجبه الجهود التركية مرحلة جديدة لا رجعة فيها، بعد تراجع الحل الدبلوماسي للأزمة، وأن هذه المرحلة تشهد خطوات متصاعدة تستهدف إسقاط النظام السوري، وفي ظل هذا الحديث بدأت بوادر أزمة حقيقية تظهر بعد إجتهاد أطراف دولية وإقليمية في طرح سيناريوهات سياسية وإجراءات عسكرية تتراوح بين إقامة منطقة أمنية عازلة وبين التدخل العسكري المباشر، لذا ستعمل الدراسة على تناول ذلك من خلال المطالب الآتية[2]:

- **المطلب الأول**: التغييرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.
- **المطلب الثاني**: الإستقطاب الدولي و الإقليمي تجاه الأزمات في الشرق الأوسط.
- **المطلب الثالث**: التغير في عناصر التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.

**المطلب الأول: التغييرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط:**

أصبحت نزعة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط تراثا بشريا، وذلك تبعا للتطورات المعاصرة التي جعلت المنطقة تعني أوسع بكثير من المعاني الجغرافية، والدليل على ذلك هذا الإهتمام العالمي بكل ما يجري فيها، فقد أسهمت أطراف دولية وإقليمية عديدة في مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في جهودها الساعية لفرض هيمنتها المطلقة على هذه المنطقة، أو تنافست معها لمنع هذه المساعي في تحقيق مساعيها، ثم لتتسابق في حصد المغانم من

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الحرب على أفغانستان 2001 والعراق 2003، أو المساهمة بطريقة أو بأخرى في الحرب التي شنها الكيان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 وعلى غزة في عام 2008[1]، ومن ثم على غزة في عام 2012، في ظل تنامي التهديدات بإشعال حرب على إيران ولبنان وسوريا أو عليها جميعا.

وقد جاء إنطلاق التغييرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا العالم العربي منذ نهاية عام 2010 ،ليسمح للرأي العام الدولي وخاصة الإعلام الغربي على تصويرها "ثورة ديقراطية" تقودها الجماهير والمعارضة، وبأنها تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة، وأطلق عليها إسم "الربيع العربي"، وبأن هذه الثورات بصدد وضع حد ما يسمى "الإستثناء العربي"، وأن الشرق الأوسط لايناسب النمو الديقراطي، وأن الربيع العربي يضاهي في معناه التاريخي إنهيار جدار برلين في عام 1990، لكن في ظل مأزق إعادة الإعمار السياسي والإقتصادي، الذي تشهده كل من تونس ومصر وليبيا، ودول أخرى، وطول عمر الأزمة السورية والإيرانية ، أصبح من الصعب تحقيق المطلبين الرئيسيين للربيع العربي المتمثلين في تنمية الديقراطية وتحسين ظروف العيش[2]، غير أنه في ظل قرب منطقة الشرق الأوسط من حالة الفوضى الإقليمية، والعنف الخارج عن السيطرة والحروب التي تدق طبولها، فإن إنتظار جهود الربيع العربي قد تنتهي إلى طريق مسدود، ومن جانب آخر، قامت بعض الأطراف الفاعلة في المجتع الدولي بتحويل الربيع العربي إلى مسرح للتجاذبات الدولية والإقليمية الجيوسياسية، ومهما تكن الخارطة الجديدة في الشرق الأوسط، فإن حصاد الربيع العربي لن يكون مثل بدايته الرومانسية[3].

إن فشل التعامل التركي مع الأحداث في سوريا لايعني إلغاء كون تركيا تعد من البدائل المتاحة للوطن العربي في حقبة ما بعد الثورات العربية التي تبلورت منذ(كانون الأول 2010) وشملت معظم هذا الوطن، في أن تصبح تركيا شريكا إستراتيجيا للعرب، فالبدائل الإستراتيجية العالمية والإقليمية المتاحة للعرب في حقبة ما بعد القطبية الثنائية محدودة، وأنه على المستوى الإقليمي تظهر تركيا كبديل إستراتيجي مهم، بشرط التوصل إلى تفاهم إستراتيجي عربي–تركي شامل حول المصالح المتبادلة ،من دول تصادم مع القوى العالمية، لكن مزايا وإيجابيات النموذج الإستراتيجي التركي الذي بناه حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ سنة 2002 للإقتداء به في بناء أنظمة سياسية جديدة في الدول العربية بعامة، وفي الدول العربية التي مرت بتحولات ثورية مثل مصر وتونس بخاصة، قد لا يكون نموذجا قابلا للتطبيق، لأن معظم الشروط التي أدت إلى نجاحه ليست متوافرة في الدول العربية[4].

---

[1] خالد عبيدات، دوامة الحروب مستمرة رغم تداعياتها المدمرة لماذا وكيف؟، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011، ص 115.

[2] طايل يوسف عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] ليوتشونغ مين، الربيع العربي يتحول إلى مسرح للتجاذبات الجيوسياسية، شنغهاي: مركز دراسات الشرق الأوسطبجامعة الدراسات الأجنبية 2012 ص 41.

[4] محمد سليم السيد، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012، ص 466.

وتتابعت خلال عامي (2011-2012) كثير من الأحداث التي دفعت بإتجاه خلق توتر شديد في منطقة الشرق الأوسط، إذ عملت كل من الولايات المتحدة و إسرائيل على تأزيم الموقف في المنطقة من خلال إعلان إستعدادهم التام في أي وقت لتنفيذ الخطط العسكرية الدفاعية والإعتراضية الموضوعة مسبقا، والخاصة بمعالجة التهديدات والتحديدات التالية[1]:

1. سعي إيران الحثيث للحصول على السلاح النووي، الذي يسهم في خلق توازن إستراتيجي، ويزيد من عداء إيران وتهديدها للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.
2. إزدياد قوة حزب الله المدعوم من إيران وسوريا ،وإستمراره في تهديد إسرائيل بعد فشل الوسائل السياسية والعسكرية لتحويل نشاطه إلى الجانب السياسي وتجريده من قدراته العسكرية.
3. صمود المقاومة في غزة وعزمها التصدي لمحاولات إسرائيل فرض الحلول على الشعب الفلسطيني، وتصفية القضية الفلسطينية، وهو ما ظهر واضحا في عدوان الرجعة على غزة في شهر (تشرين الثاني 2012).
4. تزايد إحتمالات إندلاع إنتفاضة كبرى في الضفة الغربية بسبب يأس الشعب الفلسطيني من إنتظار حلم الدولة الفلسطينية المستقلة.
5. تعاظم الدور الإيراني في العراق وإمتداده نحو الغرب.
6. حاجة إسرائيل إلى إعادة الإعتبار لقدرة قواتها المسلحة على التصدي لأي تهديد لأمنها الوطني، خاصة بعد فشلها عام 2006 في مواجهة حزب الله، وفشلها في القضاء على حركة حماس في غزة.

وبهذا فإن المتغيرات الجيوسياسية التي تحدث في الشرق الأوسط، تؤثر في النظام العربي وقضاياه، ربما بأكثر من أي منطقة أخرى في العالم، فالوطن العربي يقع في قلب العالم ،ويتسم بسمات جغرافية وإقتصادية وثروات إستراتيجية تجعله من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه السياسات الدولية، وجاذبا لإهتماماته ولتدخلاتها، لا سيما إستمرارية العديد من القضايا الإقليمية دون حل، وعرض بعضها على المنظمات الدولية، في وقت تتراجع فيه فعالية نظامنا العربي الإقليمي، وتتمزق خطوط التضامن العربية، مما أدى إلى المزيد من دوائر التدويل لقضايانا، وجعل إختراق القوى الدولية للمجال السياسي العربي والقفز فوقه أمرا ميسورا ومعتادا، لا سيما وأن بعض الدول العربية سعت إلى إقامت علاقات خاصة مع عدد من هذه القوى والإحتماء بها.

وأصبحت بعض الأطراف العربية- حسب تعبير البعض- لا مرجعية لها إلا خصومها[2].

وإستكمالا للمتغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة سعت وبكل جهودها لخلق فجوة في العلاقات العربية- العربية، وتغذية مجالات الإختلاف البيئية المتوفرة في الدول العربية، فرغم أن العرب يشتركون

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره ،ص 69.

في اللغة والدين والعرق، إلا أن التنوع الثقافي، وإختلاف المذاهب والأنظمة السياسية والتفاوت الإقتصادي زاد من قدرة الولايات المتحدة في إستعمال منطق "فرق تسد" لبسط نفوذها، الأمر الذي غذى روح الفرقة لدى دول المنطقة ،فعلى مستوى الجانب الأيديولوجي، كانت (الدول الثورية) مصر والعراق وسوريا ولبنان دول قومية، في حين كانت (الدول المحافظة) الخليجية بزعامة السعودية دول تتبع نظام الأسلمة، وكان بينهما صراع طويل على الزعامة، وبعد تآكل الأنظمة القومية بداية من تحالف مصر مع الولايات المتحدة الذي أسفر عن إضمحلال الدور المصري في المنطقة، إلى إسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين عام 2003، ثم إلى إنهيار مبارك والقذافي تماما في عام 2011، بقي النظام السوري بقيادة حزب البعث، النظام القومي الوحيد في المنطقة، وإذا نظرنا من هذه الزاوية إلى وجهة النظر الخليجية التي تبنتها كل من السعودية وقطر في ليبيا وسوريا فسنلاحظ بلا شك أن الهدف الرئيسي من هذه النظرة هو الإقتلاع النهائي لأنظمة الجمهوريات القومية، وبسط نفوذ الدول التي تعتمد نظام الأسلمة على كامل المنطقة العربية[1].

إن وصول منطقة الشرق الأوسط إلى هذا المنعطف الخطير الذي بات الأفق السياسي فيه مسدودا على كافة الجبهات، يعد مسؤولية أمريكية في المقام الأول نتيجة أخطاء في الحسابات وسوء في التقدير وقلة دراية بثقافات المنطقة وحساسية شعوبها، إلا أن الخطيئة الكبرى في هذا الشأن تقع على بناء الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط التي وضعت بعد أحداث (11 أيلول 2001) القائمة على الأفكار المحافظة والمسبقة لتيار المحافظين الجدد ولتحالف اليمين الأصولي والصهيوني الأمريكي، وذلك من واقع العتبارات الآتية[2]:

أ. تبنت هذه الإستراتيجية أسلوب الحروب الإستباقية ، وإتجاهات الهيمنة الأمريكية، وملامح الحلم الإمبراطوري في المنطقة، والرغبة في إعادة صياغة الأوضاع بها تبعا لمفاهيمها وتصوراتها لدور إسرائيل فيها، إلا إن تداعيات هذه الإستراتيجية أسفرت عن غزو دولتين من دول المنطقة وإحتلالهما بالقوة المسلحة، إعتمادا على متطلبات السياسة الداخلية الأمريكية، وأولويات المصالح النفطية، ومقتضيات هيبة القوى العظمى، ونزاعات الثأر والإنتقام، الأمر الذي تسبب في تعثر المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط.

**ب.** إستبعدت هذه الإستراتيجية البعد السياسي من معادلة التعامل مع الإرهاب، وإتخذت من محاربته محورا لسياستها وأساسا لعلاقاتها بدول العالم ،وفرضت الأبعاد الأمنية والعسكرية وركزت على ما يسمى بالإرهاب الإسلامي تحديدا، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تعتمد على النظم المرتبطة بها سياسيا وأمنيا، وليس على دول منطقة الشرق الأوسط التي تتوجس من ثقافتها، وتتخوف من معتقداتها، ولا تثق في توجهات شعوبها.

---

[1] ليوتشونغ مين، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] سعيد رفعت، حسابات السياسات العربية وعلاقاتها بالتطورات الجارية بالمنطقة، القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد 132، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 10-13.

ج. أصرت هذه الإستراتيجية على التعامل مع القضايا المشتعلة في المنطقة فرادى، وتفادت الإعتراف بالعلاقة المتبادلة بين تطوراتها، وذلك بهدف التركيز على أزمة واحدة كالمشكلة العراقية قبل إنسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية عام 2011 ،وكذلك أزمة البرنامج النووي.

د. إعتمدت الإستراتيجية الأمريكية على القوى الخارجية الحليفة للقيام بأدوار بديلة عنها في المناطق المشتعلة التي لا ترغب في التخل المباشر فيها، إذ يكتفي الأمريكيون في مثل هذه الأحوال بدور الممول والمشرف والمتحكم في الدفة، بهدف السيطرة من بعيد على الصراعات أو الحركات المضادة عن طريق الدول المجاورة والحليفة[1].

يرى الباحث أن هذا السلوك الأمريكي قد زاد من تداخل القضايا ال'ستراتيجية وتشابكها بشكل يصعب معه تصور إحراز تقدم في إحداها دون الأخرى، أو ضمان إحتواء حدوث إنفجار في أزمة منها دون أن يمتد الحريق إلى باقي الأزمات، الأمر الذي أوصل الشرق الأوسط إلى منعطف خطير بات الأفق السياسي فيه مسدودا على الجبهات التي تعمل الولايات المتحدة على مجابهتها، مما فسح المجال واسعا لبروز إستراتيجيات إقليمية تجاه منطقة الشرق الأوسط، أحست بأن لها الأسبقية في أداء أدوار إقليمية مهمة بفعل عوامل عديدة يأتي في مقدمتها العوامل الجغرافية والتاريخية، فضلا عن العوامل الدينية التي تتداخل فيها العوامل القومية والمذهبية والطائفية.

**المطلب الثاني : الإستقطاب الدولي و الإقليمي تجاه الأزمات في الشرق الأوسط**

ليس من قبيل المصادفة أن تصبح منطقة الشرق الأوسط مركزا لحالة الاستقطاب الدولي و الإقليمي تجاه الأزمات التي تمر بالمنطقة ، فمنذ عقود طويلة و المنطقة بمفهومها "الكبير" الذي يمتد ليشمل إيران و ما حولها من الدول الإسلامية المنفصلة عن الإتحاد السوفياتي ، إلى جانب باكستان و أفغانستان و تركيا ، هو بؤرة الصراع في العالم ، و أن هذه المنطقة هي عامل أساسي في إستراتيجيات الدول الكبرى و في الصراع بينها ، و كذلك تظل المنطقة الوحيدة التي لازال بها النموذج الفريد للإستعمار الإستيطاني ، متمثلا في الكيان الإسرائيلي الذي زرعه الإستعمار للعب دور الحارس في مواجهة أي توجه معاد له ، و على أرض المنطقة تم خوض معظم الحروب الكبرى خلال أكثر من ستين عاما ، بداية من حرب فلسطين (1948) ، ثم العدوان الثلاثي على مصر (1956) ، و الحرب العربية – الإسرائيلية (1967) و حرب تشرين (1973) و الإحتلال السوفياتي لأفغانستان (1979-1989) ، و الحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988) ، و العدوان الإسرائيلي عى لبنان (1982) ، و حرب الخليج الثانية (1991) ، و الإحتلال الأمريكي لأفغانستان المستمر منذ 2001 ، و

[1] نفس المرجع، ص 14-15.

الإحتلال الأمريكي للعراق (2003-2011) ، و الحرب الإسرائيلية – اللبنانية (2006) و العدوان الإسرائيلي على غزة عامي (2008-2012)[1] .

و إذا كانت مصالح الدول الكبرى في منطقى الشرق الأوسط قد أسهمت في إندلا ع أغلب تلك الحروب و الغزوات ، إلا أن الأمر يختلف في الفترة التي تغطيها هذه الدراسة (2012-2013) ،و ذلك لأن أخطاء السياسة الأمريكية قد أسفرت عن عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران بما يتعلق بأزمة البرنامج النووي الإيراني ، الأمر الذي أسهم في تبديل محاور النزاع في المنطقة ، و أثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية ربما أكثر من تأثرها بتطوراتها الذاتية[2] .

و يكاد يكون الإستقطاب الثنائي قائما في مصر إذ أن سقوط نظام مبارك لم يعن إنتهاء أزمات البلاد بل يبدو أنه بداية لدخول مرحلة جديدة غير مستقرة ، فالصراعات الإيديولوجية اليوم على أوجها بين القوى الإسلامية و اللبرالية ، فضلا عن الصراعات الدينية بين الأقباط و المسلمين ، و كذلك ظهور شبح تنامي بعض القوى صاحبة الفكر التفكيري ، أما في تونس فإن الصراع بين العلمانيين و الإسلاميين يتخذ طابعا أهدأ لأن القوى العلمانية و الدينية متحالفة و تحكم البلاد بلا منطق أغلبية و أقلية ، لكن هذا الصراع قابل للوصول إلى نقطة اللاعودة خاصة إذا حاول الإسلاميون اللجوؤ إلى لغة الأرقام لتبرير هيمنتهم على السلطة ، كما أن تحدي التكفيريين هو الآخر خطر يهدد المجتمع التونسي المنفتح رغم أن التكفيريين قلة إلا أن صوتهم عال[3] .

و في سوريا التي إنطلقت انتفاضتها سلمية و مشروعة غير أنها سرعان ما تحولت إلى معركة عسكرية بين النظام الذي لم يدخر جهدا في قمعها و بين قوى المعارضة السورية المسلحة ، الأمر الذي أدى لظهور إستقطاب طائفي شديد في المنطقة و سرعان ما جرى في مختلف البلدان ، و خير شاهد على ذلك الإشتباكات الطائفية التي إندلعت في طرابلس اللبنانية بين السنة و العلويين ، و حالة التوتر التي تسود مختلف المناطق اللبنانية ، إذ تثير الأزمة السورية إنقساما حادا بين اللبنانيين حيث يدعم حزب الله الشيعي و حلفاؤه الأسد بينما تدعم حركة (14 أذار) التي يقودها السنة الانتفاضة المناوئة للرئيس السوري ، مما زاد من التوتر مقتل ما لا يقل عن (14) من السنة اللبنانيين و المسلحين الفلسطينيين من شمال لبنان في بلدة سورية قرب الحدود السورية _ اللبنانية[4] .

إن الإنقسامات الطائفية و المذهبية التي تفجرت في الشرق الأوسط لا تمثل اتجاها أصيلا في تكوينها الثقافي أو بنيتها الفكرية ، إذ إن حقائق المنطقة أظهرت قدرة حضارتها على الإنصهار في بوتقة واحدة ، و الحفاظ في نفس

[1] نور منصور ،المقاومة والطائفية في الشرق الأوسط، القاهرة: مركز الدراسات الإشتراكية 2007، ص 54.

[2] سعيد رفعت، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] نور منصور، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[4] سعيد رفعت ، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الوقت على تعدديتها المذهبية و الإثنية و الدينية ،كما أكدت أن العقل العربي يتسم بطبيعته و تكوينه و موروثه الديني بالتسامح و الإنفتاح على الآخر ، و هو الأمر الذي يوضح أن هذه الإنقسامات هي نتاج أسباب سياسية ، نعضها داخلي يتعلق بإفتقاد الديمقراطية ،و تضييق قاعدة المشاركة في الحكم ، مما أفسح المجال أمام الأطماع و الطموحات لتوظيف استثارة العداء المذهبي و الفتن الطائفية في تحقيق الأهداف[1] .

إن ما آلت إليه منطقة الشرق الأوسط من حالة الصراع و عدم الإستقرار و عداء دؤوب كان الأساس فيه الصراع العربي – الإسرائيلي ، و تخلله دور القوى الكبرى المساندة لإسرائيل و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا ، للعمل على تحطيم القوى الرافضة لإسرائيل أو للإعتراف بوجودها أو حتى للتصالح معها و لعل القوى اليسارية الثورية و القومية الوطنية كانت الأكثر تعاملا مع هذا الأمر و قاومت و فوضت كل المشاريع الإستراتيجية الرامية إلى زعزعة عروبة المنطقة و تمزيق نسيج الأمة العربية ، غير أن انتقال منطقة الشرق الأوسط إلى مسؤولية الدولة القطبية الأحادية ذات المصالح الكونية في العالم خصوصا في هذه المنطقة التي تتجسد مصالحها في الآتي[2] :

1. تأمين الحصول على النفط و ضمان تدفق الأرصدة النقدية العربية ، مع وجود أكثر من (70%) من نفط العالم .
2. تطويق الأنظمة و الحركات الراديكالية و المجموعات المتطرفة التي تستخدم العنف وسيلة لتحقيق الأهداف المضادة للمصالح الأمريكية .
3. المحافظة على أمن إسرائيل و دوام تفوقها .
4. السيطرة على المنطقة لأنها تمتلك قدرات هائلة لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل .
5. إشراف هذه المنطقة على عدد من المضايق البحرية المهمة و الطرق البحرية و البرية و الجوية الأساسية التي تربط قارات العالم الثلاث ( إفريقيا ،أسيا، أوروبا )
6. الحفاظ على المعاهدات و الإتفاقيات و التحالفات الأمنية و التجارية متعددة الأطراف ، علاوة على المشاريع السياسية و الأمنية التي تتضمن في أغلبها حق أمريكا في التواجد أو التدخل العسكري فيما إذا تعرضت مصالحها للخطر من المعارضين الداخليين و الخارجيين لدول المنطقة

و هنا أخذت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تأخذ بالعولمة تارة و بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل تارة أخرى ، و التبشير بالديمقراطية و نقل المنطقة للعالم الحر و إنهاء الديكتاتورية تارة ثالثة ، فإستدعى ذلك أن تكون الإستراتيجية المعلنة تحقيق الأهداف السابقة مع صعود الولايات المتحدة الأمريكية

[1] سعيد رفعت، نفس المرجع، ص 15.

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سبق ذكره، ص 58.

بتفاقم مسؤولياتها وقيادتها العالمية و إصرارها على صياغة النظام الدولي بهيكلية القطبية الأحادية المهيمنة ، أما أهدافها غير المعلنة إرتكزت أسسها على السيطرة و زرع بذرة في الشرق الأوسط ينتج عنها نموذج يحتدى به و يسهم في المحصلة النهائية لإحداث موجة من التغيير تعم المنطقة و بطريقة لا تثير حفيظة الدول الفاعلة فيها من جهة و تحقيق أهدافها من جهة ثانية و كان العراق هذه البذرة المختارة[1] .

لكن العراق أصبح أحد أكثر الدول المرشحة لإندلا ع حرب طائفية إذا ما سقط النظام السوري وهو أمر متوقع من خلال الفترة القليلة القادمة خاصة مع ضهور بوادر تدخل عسكري غربي في سوريا ،فوضع العراق الهش وطريقة إدارةالدولة اليوم التي تشير امتعاض عدة مكونات عراقية وكذلك التدخل في الصراع الدائر في سوريا اليوم،فإنها توفر الأرضية اللازمة بإندلا ع نزاع طائفي في العراق وخاصة مع بروز محورين في المنطقة يستقطبان الإتجاهات السياسية المختلفة،وإن إنتصار أي محور في ساحات الصراع سيكون على حساب المحور الأخر،فسقوط نضام الأسد يعني صعود نجم القوى المنضوية تحت راية المحور السعودي التركي وعلى حساب المحور الإيراني،وعلى أقل تقدير فإن أطراف المحور الإيراني تمر بفترة عصيبة من الصراعات خاصة في لبنان والعراق أما بالنسبة للمحور السعودي فهو الآخر سيعاني من التغييرات التي تطرأ على المنطقة ولن يبق بمعزل عنها و ستواجه دول الخليج تحديات التغيير و ضرورة مراعاة أنظمتها للواقع الجديد إذ لا يعقل الإستمرار بحكم هذه البلدان بعقلية القرن الماضي ، أما تركيا فهي الأخرى و في ظل يقظة الشعوب اليوم وسعيها لنيل حقوقها وحريتها فإنها تقف أمام منعرج خطير إن لم تستجب للمطالب الكردية الداخلية[2] .

يرى الباحث أن المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط كان دائما جزءا من المشروع الأمريكي على المستوى العالمي ،و أن هذا المشروع ضرب في عدة مواقع في الشرق الأوسط ظهرت الضربة الأولى واضحة بينه و بين المقاومة في لبنان و غزة ، و في إفلاسه و إحراجه بمواقف نتنياهو ، و كانت الضربة الثانية في تنامي الإتجاه الدولي نحو تجريم إسرائيل في المطالبة بمحاكمة مشروعها الاجرامي الذي تسبب في محرقة غزة (2008) وفي عدوان الرجعة على غزة عام (2012) ،اما الضربة الثالثة فجاءت مع كوريا الشمالية للسياسة الامريكية في مجال الانتشلر النووي ، ثم مثل النجاح الروسي في إرغام الولايات المتحدة في 'أيلول 2009)على سحب نضام الدرع الصاروخي في موقف بالغ الحرج فتراجعت الضربة الرابعة ،فيما احدثت الازمة المالية العالمية ضربة خامسة للولايات المتحدة بفعل التداعيات الخطيرة التي خلفتها على القدرات الامريكية و المصداقية في سياستها ، فضلا عن مؤشرات أخرى جعلت المشروع الأمريكي يتراجع في منطقة الشرق الأوسط ، و كان من الطبيعي أن تختلف القرتءات لهذا المشهد العالمي و إنعكاسه الذي أسهم في إحداث تغير في التوازن الإقليمي في منطقة الشرق

[1] سعد ناجي جواد، العراق وجدلية العلاقة بين التجاذبات الدولية والإقليمية والإستقطابات المذهبية–الطائفية، القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد 129، 2007، ص 153.

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الاوسط ، فسارعت كل من تركيا و إيران لبلورة إستراتيجيتها تجاه المنطقة التي تعاني من الفراغ الإستراتيجي الإقليمي .

**المطلب الثالث : التغير في عناصر التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط**

واجهت منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات العشرة الأخيرة (2003-2013) جملة من المشكلات و الأزمات التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري و الثقافي ، أو على المستوى التنظيمي و المؤسسي ، و أصبحت تعيش في ظل مجموعة من التحولات و التغيرات المتتالية على الأصعدة السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية ، و قد جاءت هذه التحولات في غمرة تحولات إستراتيجية عالمية كبيرة في ذات الصعد و المستويات ، و في خضم كل ذلك وقعت المنطقة تحت تأثير مشاريع عديدة يسعى كل منها لفرض نفوذه و سيطرته ، و تحقيق توجهاته الإستراتيجية ، الأمر الذي أثر على حالة التوازن الإقليمي التي كانت سائدة في معادلة توزيع القوة العسكرية و الإقتصادية بين أهم الفاعلين في المنطقة[1] ، هذه المعادلة التي تشمل كل من الدول الآتية :

1. **تركيا** : لاشك أن تحول الدور التركي كان من أبرز التغيرات التي حدثت في حالة التوازن الإقليمي ، فقد شهدت تركيا بعد تولي حزب العدالة و التنمية الحكم فيها تحولا بارزا و قويا في إستراتيجيتها ، و تعاملها مع الأحداث التي تمر بدول الجوار الجغرافي لتركيا عموما ، و منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص ، تلك الأحداث المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي في ضوء العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر عام 2008 ، و عدوان الرجعة الإسرائيلي على غزة أواخر عام 2012 ، أو تلك التحولات السياسية التي شهدها النظام الإقليمي العربي مع مطلع عام 2011، عقب الثورات الشعبية العربية و إسقاط أنظمة الحكم الديكتاتورية ، التي أحدثت سلسلة من التحولات على مستوى العالم ، في ظل صياغة جديدة للسياسة الخارجية التركية التي باتت واضحة على أرض الواقع لاسيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول المجاورة ، أو كما يسميها بعض المراقبين بالتدخلات التركية الفجة بالشأن العربي و تحديدا تجاه الأزمة السورية أو في شمال العراق[2] .

لقد مثل الصعود التركي أحد التحولات المهمة في قضايا منطقة الشرق الأوسط و المؤثرة في التوازن الإقليمي في هذه المنطقة ، كون تركيا تتشارك مع العرب عموما ،و العراق و سوريا خصوصا ، بقواسم مشتركة ، منها عوامل التاريخ و الجغرافيا و الدين و الحدود و المياه و المصالح الإقتصادية و التجارية ، و لكن يبقى العامل الكردي من بين أهم و أقوى العوامل و المتغيرات المؤثرة في سياسة الطرفين التركي و العربي ، إذ يمثل الأكراد أحد أكبر

[1] عدنان هياجنة، التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد الصيف 56، مركز دراسات الشرق الأوسط 2011، ص 18.

[2] بولنت آراس، السياسة الخارجية التركية...نظرة من الداخل، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2012، ص 7

المكونات السكانية و الأساسية في منطقة الشرق الأوسط ، يقطنون في أكثر من نصف إجمالي مساحة تركيا التي تضم نصف أكراد العالم ، بحيث أصبح تأثير تركيا و دورها في رسم مستقبل الأكراد في بقية الدول المجاورة لا يمكن تجاهله ، نظرا إلى المقومات التي تمتلكها تركيا من موقع جيوستراتيجي و جيوسياسي و طبيعة نظامها الديمقراطي و دورها الفاعل في السياسة الإقليمية و الدولية[1] ، بموجب هذا الصعود فإن تركيا يمكن أن تلعب دورا هاما في مستقبل التوازن الإقليمي بالإعتماد على إمكانياتها الإقتصادية و العسكرية و رصيدها لدى الرأي العام العربي و الإسلامي و وزنها السياسي الناجم عن حالة إنفتاحها على دول المنطقة بموجب علاقات متميزة.

2. **إيران** : تسعى إيران هي الأخرى للتأثير في حالة التوازن الإقليمي من خلال رغبتها بالحصول على السلاح النووي ، و رغم أن إيران غير مقبولة عربيا على المستوى الشعبي ،فهناك رفض لأدوارها و توجهاتها الإقليمية التي زادت من تعقيدات المنطقة استراتيجيا ، فالمنطقة مشغولة بالتحولات السياسية التي أحدثتها ثورات الربيع العربي ، الأمر الذي خفف الضغط عن إيران التي لها وجهة نظر تجاه حالة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) الذي قلب المعادلات الإقليمية و جعل إيران دولة مستهدفة بعد العراق كونها حسب وجهة النظر الأمريكية دولة مارقة و من ضمن محور اشر و راعية للإرهاب و داعمة لحركات المقاومة في لبنان و فلسطين ، و بهذا فإن المشروع الإيراني مستهدف بشكل أساسي من الولايات المتحدة ،لكن مقاومتها لهذا الإستهداف و تقدمها التدريجي في برنامجها النووي زاد من إحتمالات حصول التغير في التوازن الإقليمي[2].
3. **إسرائيل** : تنطلق إسرائيل من إستراتيجية تقوم على منطلقات القوة العسكرية و الحرب و الصراع و موازين القوى و بسط النفوذ تجاه الدول العربية ، سواء تلك التي وقعت معها إتفاقيات سلام أو تلك التي لم توقع ، و أنها تفترض أن وجودها في خطر منذ إنشائها لهذا ، فإن صراعها مع العرب يدفعها للسعي أن تبقى الطرف الإقليمي الأقوى و المهيمن على المنطقة بما يسمح لها فرض رؤيتها على الدول العربية و سياساتها و أجندتها ، و لا يأتي ذلك إلا من خلال تحقيق أهداف سياستها الخارجية التي تقوم على الآتي[3] :

**أ.** إحداث التفوق العسكري الإسرائيلي من خلال بناء جيش قوي يستند إلى صناعة عسكرية و تكنولوجية يأتي في مقدمتها السلاح النووي و الجرثومي و الكيمياوي ، مع تحريمها عل دول منطقة الشرق الأوسط .

**ب.** حماية الأمن القومي الإسرائيلي وفق توجهات نظرية الأمن القومي التي تشكل جوهر السياسة الإسرائيلية ، و ذلك بالإعتماد على :

---

[1] ناظم يونس عثمان، الأكراد على طرفي الحدود العربية–التركية التداعيات السياسية والإجتماعية، في العيطة وآخرون، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012، ص 180.

[2] نفس المرجع، ص 181.

[3] سعد شاكر شبلي وأمين المشاقبة، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع 2013، ص 186.

**أولا** : تهويد الأرض العربية عبر إتباع سياسة إستيطانية تقوم بطرد السكان العرب .

**ثانيا** : مواجهة التنظيمات الفلسطينية السياسية و العسكرية و العمل على تصفية رموزها .

**ثالثا** : توسيع رقعة الأرض المحتلة عبر العدوان و شن الإعتداءات على الأرض العربية .

و تؤكد النظرية الإسرائيلية المتعلقة بقضية التوازن الإقليمي على أهمية هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط عبر إستمرار تفوقها على الدول العربية مجتمعة ، و إلى إحتكارها السلاح النووي ، لذا فإنها لا تتوانى عن ضرب أي محاولة لبناء قدرات نووية ، مثلما قامت بضرب المفاعل النووي العراقي و المشروع السوري ، و الإعتراض على المشروع النووي الأردني ، و موقفها العدائي المعلن ضد البرنامج النووي الإيراني ، و تحذيراتها من السلاح النووي الباكستاني ، فضلا عن وضعها الإقتصادي المتطور ، و إمتلاكها إرادة سياسة موحدة في شؤون أمنها القومي تساهم المؤسسة العسكرية في بلورتها و حشد المجتمع الإسرائيلي خلفها، و إلى علاقاتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة بما يسمح لإدامة تفوقها العسكري النوعي على الدول العربية[1] .

4. **مصر** :غيرت الثورة الشعبية التي إندلعت في (25 كانون الثاني 2011) موقع مصر في التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي ، فقد انتقل الدور المصري من حالة الجمود التي كان يخلد فيها طيلة العقود الثلاثة الماضية جراء التأثير السلبي الذي أحدثته إتفاقية "كامب ديفيد" تجاه مصر و دورها العربي و الإقليمي ، إلى حالة جديدة بفعل التغيرات الجذرية في الواقع السياسي و الإجتماعي في مصر ، و من المؤمل أن تنسحب هذه التغيرات على توجهات السياسة الخارجية المصرية كبنية مؤسسية قادرة على ممارسة الدور الجديد الذي يتلائم مع حجم مصر و قدراتها البشرية و مصالحها و ثقلها العربي المفقود ، لكن التغير المحتمل بالدور المصري لن يكون راديكاليا بقدر ما سيكون براغماتيا[2] ، إذ مكمن القصور خلال العقود الماضية ، لم يكن في التوجه بقدر ما كان في مدى إستقلالية قرار السياسة الخارجية ، و مدى ممارستها لدورها ، وطبيعة المؤسسات التي تقوم بهذا الدور، غير أن نجاح الثورة في إسقاط رئيس الدولة و تفاؤل الشعب بالتحول الإستراتيجي الذي يسمح بدخول السياسة الخارجية المصرية المرتبطة بالتوازن الإقليمي لا يتوقع لها أن تكون في الواجهة الأمامية الواسعة التي تتنافس بها مع الإستراتيجيات الإقليمية الأخرى بقدر ما تركز على الشأن الداخلي الذي يعاني من مشكلات جمة بدأت تطل برأسها من جديد ،

[1] محمود محارب، إسرائيل وتركيا والدول العربية : الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012، ص 725.

[2] نفس المرجع، ص 726.

بشكل جعل الشكوك تثار في إمكانية وجود عناصر داخلية و خارجية تحاول إثارة الفتن الطائفية و إشعال الحرب الأهلية ، و إيجاد الخلافات السياسية بين الأحزاب الحاكمة و الحراك الشعبي الناشط في البلاد [1].

5. **دول مجلس التعاون الخليجي و الأردن** :تعاني هذه المجموعة من إنكشاف واسع في المستويين السياسي و العسكري ، بحكم التأثيرات الخارجية على القرار الإستراتيجي الذي لم يكن في أي وقت بيدها سلما أو حربا ، إذ ان تحقيق الأمن القومي الخليجي يقاس بمؤشرات حدة الصراعات التي تشهدها وحدات الإقليم داخليا و خارجيا ، حتى أصبح تأثير القوى الخارجية جزْءا من تفاعلات الإقليم ، الأمر الذي فرض على دول هذه المجموعة تخصيص موارد كبيرة للشؤون الدفاعية ، و عقد تحالفات أمنية رسمية و إجراءات جماعية ، غير أن هذا التأثير الخارجي على الأمن القومي الخليجي لن يلغي تأثيره في الأمن العالمي الذي هو الآخر يتأثر بالتحول الذي يطرأ في التفاعلات التي تجري في منطقة الخليج العربي ، و ذلك للإعتبارات الآتية[2] :

أ. الإمكانات النفطية الهائلة التي لا توازيها قوة عسكرية لحمايتها .

ب. المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي و المعبر عنها عمليا في حالتي التدخل الدولي في الأعوام (1991-2003).

ج. الموقع الإستراتيجي المهم الذي فرض شكل العلاقة بين الأمن الإقليمي و نظيره الأمن العالمي .

د. تأثر بيئة الأمن الإقليمي الخليجي بالخلافات مع دول منطقة الشرق الأوسط ، و الصراعات بين بعض دول الإقليم و القوى العالمية التي لها تواجد في الخليج .

و من بين كل تلك الإعتبارات يبرز المشروع الإيراني الإقليمي – تتناوله الدراسة في الفصل الآتي – الذي نجح في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في ساحتي أفغانستان و العراق ، و استغل وجود جيشها أمام الحركات و التيارات الموالية لإيران في هذين البلدين ، بحيث نجح هذا المشروع في تحريك ملفاته التي كان من أبرزها الملف النووي الذي استقطب محاور عديدة للإصطفاف مع بعضها عربيا ، وبنى علاقات استراتيجية مع سوريا ، و فرض نفسه في المجال الحيوي الآخر له ألا و هو العراق ، فضلا عن قدراته في إستغلال حزب الله ضد إسرائيل بالغة الأهمية لدى الولايات المتحدة التي وجدت مصالحها مهددة في منطقة الخليج بفعل المشروع الإيراني[3] .

و تشير الظروف الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط إلى أن ما أوجدته الثورات العربية من تحولات تتشابه إلى حد كبير مع التطورات التي مرت بالشرق الأوسط نهاية السبعينيات ، و ذلك نتيجة القيود المفروضة على الدول

[1] عمر خيري، قراءة في نتائج إنتخابات البرلمان المصري، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد فصل الربيع 59، مركز دراسات الشرق الأوسط 2012، ص 150.

[2] أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت: سلسلة أطروحات 100: مركز دراسات الوحدة العربية 2012، ص 16.

[3] عادل علي عبد الله، محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي، بيروت: دبي دار مدارك للنشر 2012ص 189.

العربية المؤثرة في تلك الحقبة الزمنية ، فمصر تعاني من نزيف مستمر منذ إندلاع ثورتها السلمية ،و العراق لم يعد البوابة الإستراتيجية لمنطقة الخليج من النفوذ الإيراني جراء تراجع قدرته العسكرية بعد الإحتلال الأمريكي عام (2003)[1] ، و عودة التهديدات الإيرانية لدول الخليج كنتيجة حتمية لقدرات البرنامج النووي الإيراني ، في ظل تصورات خليجية لم تكن محسوبة تمثلت في سرعة تخلي الولايات المتحدة عن حليفها الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك ، لذلك تصرفت السعودية و بقية دول مجلس التعاون الخليجي في نجدة نظام الحكم البحريني عبر إرسال قوات درع الجزيرة ، مع بعض الإشارات عن مساعدة أمنية و عسكرية أردنية ، هذه المساعدة التي لا تستطيع أن ترمي بثقلها الكامل خشية من أي تصرف إسرائيلي مضاد ، في ظل التسريبات الإعلامية عن نوايا إسرائيلية تجاه المشروع النووي الأردني الذي هو بحاجة ماسة لدعم مجلس التعاون الضروري لإستمرار التطلعات الأردنية التي يؤطرها وجود الخبرات الفنية و توفر المواد الخام[2].

يرى الباحث أن التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط مهدد في أي لحظة بالإنهيار ، وذلك بفعل التناقضات السائدة حاليا في تطورات الأحداث في هذه المنطقة الحيوية ، و رغم أن التناقضات هي حالة طبيعية في الحياة ، لكن هذه الدراسات تتحدث عن التناقضات التي تحولت إلى أزمات إن لم تكن مآزق ، و إن طبيعة الحلول تفترض سقوط أحد الأطراف الفاعلة في تلك الأزمات ، هذا السقوط الذي لا يتمناه أي من تلك الأطراف ، فعمد الجميع على إدارة أزمات مع الآخرين وفق القدرات الذاتية المتوفرة له في مسعى لعدم السقوط على حافة الهاوية ، و لا يزال العمل الدبلوماسي الدولي الناشط في مجال شؤون الشرق الأوسط[3] ، رغم تصاعد مفردات الترغيب و الترهيب ، و المجابهة و العقوبات ، واحتمالية الحرب الأهلية و عناصر الصراع ، في المواجهات التي يشهدها الشرق الأوسط ، فهذه سوريا تعاني من أزمات متفاقمة بين النظام الحاكم و عناصر المعارضة المدعومة من قوى إقليمية و دولية ، قد تصل مراحلها إلى مستوى الحرب الأهلية، ايضا إيران مهددة بحل عسكري في الأزمة التي دخلتها بعد تطوير برنامجها النووي التي لا تزال تتعرض لعقوبات متتالية ، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية المدعومة من الإتحاد الأوروبي و إسرائيل التي بدورها لا تستطيع نسيان التهديد الإيراني بإزالتها من الخارطة، فتسعى للمواجهة مع إيران و حلفائها في المنطقة "حزب الله اللبناني" و حركة حماس الذين يردون على التهديدات الإسرائيلية بتدمير لن تحتمله ، وتركيا دفعت دما سال في عرض البحر بعد تفاؤلها الحذر في الدخول إلى عمقها الإستراتيجي في الشرق الأوسط ، و توجسات دول مجلس التعاون الخليجي من التطلعات الإيرانية لدخول النادي النووي مع حصولها على السلاح الذري ، أما مصر فلازالت تلعق جراحها التي ضمدتها لكن أسباب الحل ليس في متناول اليد، و العراق التائه بين التدخل الإيراني بشؤونه السياسية و اللعب على الورقة

[1] نفس المرجع، ص 190.

[2] عدنان هياجنة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] نفس المرجع، ص 28.

الطائفية التي دفعت السنة العرب بتنفيذ إنتفاضة الخط الدولي الرابط مع دول الجوار من ناحية الغرب ، و سياسة نظام الحكم التي إنفرد فيها رئيس الوزراء نوري المالكي في الضغظ على مناوئيه في التيارات السياسية العلمانية و اليسارية و الإسلامية السنية و الشيعية ،أما الأردن فرغم تراجع حدة الحراك السياسي بعد إنتهاء الإنتخابات البرلمانية ، لكنه مرجح عودته في أي أزمة سياسية داخلية مع معارضي السلطة من الإسلاميين ، فيما يقبع السودان و اليمن و الصومال في وضع لا يحسد عليه أحد بين المطالب الداخلية أو التأثيرات الخارجية ، و على هذا المنوال تتأرجح معادلة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط و باتت معرضة للتغيير[1] .

و في نهاية الفصل الثاني نسخلص أن منطقة الشرق الأوسط شهدت في السنوات العشر الأخيرة ، مجموعة من التحولات و التغيرات المتتالية سواءا على الصعيد السياسي أو الإجتماعي أو الإقتصادي و ذلك راجع إلى الموقع الإستراتيجي التي تحتلها المنطقة ، و بفضل العوامل المؤثرة على الوضع الدولي من خلال الأحداث المتعاقبة التي تفجرت في المنطقة أدى إلى تغيير في طبيعة الإستراتيجيات المتبعة من قبل الدول الإقليمية و حتى الخارجية ، على ضوء عدم الإستقرار الذي تشهده المنطقة بسبب السياسات و التوجهات التي تنتهجها الأطراف الدولية و كل هذه الخلفيات صنعت من للمنطقة أن تصبح منطقة إستراتيجية تحت نفوذ قوى خارجية كبرى ، خاصة بالنسبة للقوى التركية التي تدعي أن لها الأولوية في التدخل في سياسات دول المنطقة بحكم الجوار الذي تحتله تركيا .

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سبق ذكره، ص 69.

# الفصل الثالث
# الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

**تمهيد:**

مع انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي ، دخل الشرق الأوسط مثله مثل أي منطقة أخرى من العالم عصرا من التغيرات الكبرى، حيث كانت للولايات المتحدة الترتيب العالمي الجديد الذي تصدرته على نحو الغير المسبوق عسكريا وسياسيا مثل جهود دبلو ماسية لحل النزاع العربي – الاسرائيلي في عهد الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" ولغاية عام 2000 م ، فإن التطورات السياسية التي كان مسرحها الشرق الأوسط ، أظهرت قدرة الولايات المتحدة على العمل مع العرب و الاسرائيليين معا.[1]

ويلاحظ أن هذه القدرة التي تميزت بها الأدارة الأمريكية في حل النزاعات في الشرق الأوسط محدودة.ولاسيما بعد فشل مفاوضات السلام التي جرت في كامب دافيد .في نهايات العام 2000 ،فيما وصلت عمليات السلام مع الفلسطينيين الى طريق مسدود ،وتم التخلي عنها حينها ،على أي حال ،إن الشرق الأوسط يبقى الموقع الحيوي و الاستراتيجي للولايات المتحدة، و من جانب اخر انتشار الاسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل ،وغزو العراق 2003 .سياسات الاستيطانية الاسرائلية في المنطقة الفلسطينية خاصة الضفة الغربية و القدس المحتلة و نتائج الحرب التي شنها إسرائيل على لبنان خلال صيف 2006 .بكل هذه الحقائق كانت مؤشرات على نهاية التفوق الأمريكي و بداية عهد جديد في الشرق الأوسط مع ظهور أطراف إقليمية لتغير الوضع الراهن لذلك من الواضح تماما أنه لابد من أخد السياسة التركية الإقليمية في الحسبان ، كما الرغبة الإيرانية في دور قيادي في المنطقة مع ملاحظة برنامجها النووي الذي ينطوي على أهداف عسكرية . في وقت يظهر النظام العربي الإقليمي علامات تنذر بمزيد من الضعف و التفكك.

و يمكن الحديث الآن عن انهيار الهندسة القديمة للتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط بسبب عودة تركيا كقوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط وانفتاحها على العالم العربي و اهتزاز الشراكة الإستراتيجية بينها و بين إسرائيل لإسرار تركيا على انتهاج سياسة مستقلة إزاء إيران بعيدا عن الضغوط الغربية.

كان التحرك التركي في المنطقة بارزا من خلال قيام الحكومة التركية برئاسة رجب طيب اردوغان بمهمة الوساطة الصحية بين إسرائيل و تركيا ونجاحها في جمع الطرفين في اسطنبول أربع مرات من خلال المفاوضات حيث لم يقتصر عمل تركيا علي تهيئة الأرض وتشجيع المفاوضات بين سوريا و اسرائيل بل عملت أيضا للتوصل للمفاوضات بين إسرائيل و فلسطينيين.

إن الموقف التركي القريب من دول الجوار هو نتيجة ديناميكيات التي أسفرت عنها ظروف ما بعد حرب العراق وظهور إيران كقوة إقليمية دفع تركيا إلى الانخراط الناشط في شؤون المنطقة ،كل هذه العوامل سمحت لتركيا لتأكيد

[1] ميشال نوفل ،عودة تركيا إلى الشرق (الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية )،بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1 .2010) ص ص، 89-92.

نشاطها الدبلوماسي المبني على المعاملة أي أزمة للشرق الأوسط باعتبار أنها تؤثر بشكل مباشر على الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا وتركيا كما سائر المنطقة.[1]

لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل الثالث المتضمن ثلاث مباحث بحيث يتضمن المبحث الأول مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي و الشرق الأوسط و المبحث الثاني ملامح السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط والمبحث الثالث مستقبل الدور التركي في المنطقة ، ونتطرق في كل مبحث إلى ثلاث مطالب من أجل تفسير أكثر للاستراتيجيات في المنطقة.

## المبحث الأول: مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي

في هذا المبحث استعراض المرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق الأوسطي ، حيث تناولت الدراسة النظام السياسي التركي في منطقة الشرق الأوسط كذلك ثم تبيان الأوضاع الإستراتيجية و الأمنية في دول الجوار ، كما تطرقنا إلى الترتيبات الاقتصادية التركية في المنطقة:

### المطلب الأول النظام السياسي التركي في منطقة الشرق الأوسط

إن التطور التركي نحو الشرق الأوسط . يسند إلى أن الحرب في منطقة الخليج العربي قد تسببت بإحداث متغيرات سياسية ، و أمنية،وإستراتيجية،وثقافية واجتماعية،وهذه المتغيرات أسهمت في إعادة تشكيل المنطقة على نحو كبير ،وذلك على أنقاض النظام العربي ،وهذا دفع بتركيا للدخول كطرف مؤثر و فاعل في شكل الجغرافيا السياسية و الأمنية للمنطقة، وهذا ألا يحدث إلا من خلال العمل على إيجاد نظام الشرق الأوسط،وبأساليب تقوم على تبادل المصالح المشتركة ،وبشكل متوازن ،وقائم على الصداقة ،وإمكانيات بناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة ،حيث أن التطور التركي ينطلق من ضرورة إدخال دول الجوار الجغرافي:تركيا،إيران وإسرائيل في إطار النظام الإقليمي الجديد في المنطقة.[2]

كانت الأحداث و التغيرات تتولى تأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط، وبما فيها تركيا ، وكانت هناك الحدثان هما أحداث 11 سبتمبر 2001، و احتلال الفرق في 2003.ووسط هذه الظروف و التطورات التاريخية كانت تركيا تشهد على الصعيد الداخلي حدثا مهما، تمثل بانتصار حزب العدالة و التنمية في الانتخابات النيابية التي جرت في 2002 ، واستلامه السلطة السياسية في البرلمان كما في الحكومة بمفردة،زلم يكن ذلك حدثا عاديا،وشهدت هذه المرحلة إعادة ترتيب أولويات تركيا حسب رؤى وتطلعات حزب العدالة و التنمية.

[1] المرجع نفسه .ص 95 .

[2] نبيل عبد الفتاح،العرب من النظام العربي الى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل،مجلة السياسة الدولية،القاهرة:الاهرام ،العدد 111 -2003، ص ص ، 64،65,

1) **نشأة الحزب**:ثم تشكيل حزب العدالة و التنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الاسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة ، وقد شارك للمرة الأولى في الانتخابات و حصل على فوز كاسح حين حصل على نسبة 34,2% من مقاعد البرلمان،وقام بتشكيل الحكومة برئاسة أردوغان،ومن أهدافه القيام بالإصلاح الاقتصادي في البلاد وحماية والمصالح الوطنية ومحاولة إشراك تركيا في الاتحاد الأوربي ولا شك أن وصول حزب العدالة و التنمية إلى هرم السلطة عام 2002، وسعيه الدؤوب في إحكام سيطرته على تفاصيل صنع القرار و تمكنه من فرض خطابه على الساحة السياسية بصيغة الحداثة وتبنيه قضايا الشارع التركي و القدرة على تحرير مشروعه الإصلاحي قد أكسبه قبولا أوروبيا.

2) **أهداف الحزب و برامجه ومتطلباته على المستوى الداخلي و الاقليمي**:يشكل الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا ، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاياته السياسية.ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بانه حزب إسلامي، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية و المبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية.[1]

لقد أعطي العامل الديني و التاريخي للسياسة الاقليمية التركية زخماً مضافا لمقومات الدور الاقليمي ،حيث تركيا تقدم نفسها لمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي ،وترتبط معها بعلاقات تاريخية و ثقافية واجتماعية منذ القدم وهي المفاهيم التي طرحها رئيس الوزراء رجب طبيب أردوغان أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في 2004 .[2]

إن توجه تركيا الى المنطقة العربية ليس مجرد خيار ، و إنما هي ضرورة لحاجتها إلى دور إقليمي جديد يحفظ مكانتها في الاستراتيجية الغربية ضمن الإطار الاقليمي، فقد لعبت تركيا دورا رئيسيا إقليميا ودوليا في المنطقة بسبب التهيج الديمقراطي الذي تسلكه، و الموقع الجغرافي الذي يربط الجزء الأوربي بالجزء الأسيوي،وتنوع المناخ والمكونات البيئية التي تميزها عن غيرها من الدول و التي جعلت بمجموعها من تركيا دولة فاعله ومؤثرة في الإقليم ككل و في العالم ودولة ناشطة سياسيا و اقتصادية في جميع دول الإقليم و العمل كوسيط استراتيجي في تسوية النزاعات التي تحدث على مستوى الإقليم.[3]

وتعد المشكلة الكردية في تركيا احد المشاكل المستعصية التي ورثتها حكومة حزب العدالة و التنمية من الحكومات التركية السابقة حيث الموجهات العسكرية المستمرة مع عناصر حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا،و التي وجدت ملاذا آمنا في شمال العراق حيث الفراغ الأمني الذي حصل بعد الاحتلال الأمريكي

[1] بولنت ارأس،داود أو على و السياسة الخارجية الجديدة لتركيا،الطاهر بوساحية،2009،ص- 56.

[2] مسعد زيتون،"قراءة في الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط"،مجلة السياسة الدولية،الديمقراطية التركية،العدد،131،2011،ص ،39.

[3] رزكي يونس الطويل،مستقل العلاقات العربية الايرانية التركية 1993-2001.مجلة دراسات إقليمية،جامعة الموصل ،العدد:10،2009ً،-119.

للعراق عام 2003،وانطلقت في شن المزيد من الهجمات داخل تركيا ضد الجيش التركي الأمر الذي تطلب حشد آلاف الجنود الأتراك على الحدود التركية العراقية و قيام الطيران التركي بقصف مواقع حزب العمال الكردستان في شمال العراق .

و إدراكا من رؤية حزب العدالة و التنمية بأن تركيا لا يستطيع أن تؤدي دورا إقليميا ما لم تقوم بتأمين الوضع الداخلي التركي ، حيث تبين الحزب الشعار الذي أطلقه أناتورك (السلام في الداخل و السلام في الخارج).فمن دون السلام في الداخل لا يمكن تحقيق سلام مستدام في الخارج.وقد أحرزت حكومة أردوغان تقدما واضحا في الخارج . و أطلق أردوغان مبادرة في عام 2009 بانفتاحه الديمقراطي على 15 مليون كردي باعتبار أنه المصالحة مع الأكراد ضرورة لا يمكن تفاديها مهما بلغت صعوباتها ففي عنصر أساس في الحملة الدبلوماسية التي بدأها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو التي تهدف إلى جعل تركيا لاعبا أساسيا في الشرق الأوسط و البلقان و القوقاز زمن خلال التوسط لحل النزاعات و تقرير الروابط الاقتصادية و التجارية مع سورية و العراق و إيران إضافة إلى نشر السلام و الاستقرار في المنطقة.

إن الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط يحمل سمات و قسمان خاصة،يصب في سياق قلب التوازنات وعمليات الحراك الإقليمي ،ويسهم في إذابة الجمود في المنطقة ،لكنه يمتلك أساسا مختلفة ومتنوعة،تصب في خدمة المصالح الوطنية التركية،حيث يكفي الإشارة إلى أن التغيير الذي طال العلاقات السورية التركية لم يشمل الجانب السياسي فقط،بل الجانب الاقتصادي،وبشكل تريد تركيا أن تجعل سوريا بوابتها العربية إلى دول الخليج ومصر وغيرها .ذلك جزء التوقيع عام 2004 على اتفاقية التجارة الحرة ،وتم الشروع بتطبيقها عام 2007 .وفي ذات السياق جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول فضلا عن عشرات الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى.[1]

إن ما حصل من تغيير في وجهات السياسة التركية إنما هو متوافق مع التغيير التاريخي لدورها الأوربي ،حيث أن طبيعتها الإسلامية تجعلها تتجه نحو الجنوب (إلى المنطقة العربية) وقد صرح الرئيس التركي "عبد الله غول" في إحدى المناسبات أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول.ففي ظل التحولات الإقليمية الخطيرة فمن الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها ،وهي جزء يتأثر بما يجري حولها و تؤثر فيه. ولعل غزو العراق واحتلاله من قبل الأمريكيين كان نموذجاً للتأثر و التأثير المتبادلين.[2]

و في الواقع،أن تركيا عملت على تجسيد نهج القوة الناعمة ،أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى لتسليم حزب العدالة و التنمية السلطة في 2002،و انتقلت إلى موقع الطرق المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري.

[1] محمد نور الدين،"العلاقات العربية التركية"،ورقة عمل مقدمة إلى الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي ،جامعة الدول العربية ،2009،ص،43.

[2] أحمد نوري النعيمي،النظام السياسي في تركيا ،عمان :دار زهدان للنشر و التوزيع ،ط2012،1،ص،195.

أول تجسيدات ذلك جاء عبر مبادرة غير مسبوقة،و هي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال.وقد كانت الفكرة التي تجسدت،أولى رسائل الدخول التركي وفقا لسياساتها الجديدة إلى ساحة الشرق أوسطية يوجه لم يعهد من قبل،وهو دور الوسيط السياسي إلى حل المشكلات عبر الحوار و التعاون بين الأطراف المتناقضة،بعدما كانت صورة تركيا تلك المتأبطة عصا القوة العسكرية المطاردة للأكراد المسلحين في العراق أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع إسرائيل بمعزل عن ذرائع في ذلك.

بحيث أن توجه تركيا شرقا هو جزء من إستراتيجية شاملة تهدف إلى إخراج تركيا من أن تكون بلدًا معزولا ومحاطاً بالأعداء إلى بلد على علاقة جيدةٌ معَ الجميع ،علاقة تتيح له حل مشكلاته الداخلية و الانتقال إلى لعب دور المحرك و القائد في محيطه الإقليمي بل التأسيس لنظام إقليمي جديد تكون تركيا أحد صانعيه.[1]

**المطلب الثاني:الأوضاع الإستراتيجية و الأمنية في دول الجوار.**

لما تقلد مصطفى أتاتورك مقاليد الحكم في تركيا (1923-1938)حتى بدأ في التغيير هوية البلاد داخلياً و خارجياً ،فحملها من تاريخها ومحيطها الإسلامي واتجه بها كلية نحو القرب مقرا أن تركيا جزء من أوربا،وبعد أكثر من ثلاثة أرباع القرن.وجدت تركيا نفسها غير مرحب بها في أوربا التي لم تقبل انتسابها إليها ،بحجة أن تركيا دولة مسلمة وفي الوقت نفسه وجدت نفسها أيضا غريبة في محيطها الإقليمي بعد أن سلخت نفسها منه،وبعد أن استهانت بعلاقاتها مع جوارها.[2]

تمتد اهتمامات تركيا الإستراتيجية إلى ثلاث دوائر إقليمية بفرصها عليها الموقع الجغرافي،الدائرة و الأوربية والدائرة العربية و الدائرة الآسيوية الوسطى،وتتنوع الدوافع في ترك تركيا نحو هذه الدوائر الثلاث قمنا ما هو خاص بالأمن الوطني ،بحيث ترصد تركيا مصادر التهديد التابعة من بعض تلك الدوائر أو من أطراف منها ومن هذه الدوافع ما هو اقتصادي أو ذو رابطة فكرية ثقافية حضارية و في جميع الأحوال فان هذه الدوائر تمثل فضاءات لحركة تركيا الإقليمية، ولرغبتها في أداء دور مربع الأبعاد أوربيا وشرق أوسطيا و إسلامياً و عرقياً.[3]

وعلى إثر المتغيرات إلى طرأت على النظام العالمي و بخاصة زوال الخشية من الاتحاد السوفياتي السابق ،وتميز القوة العسكرية العراقية و إخضاع الصراع العربي –الإسرائيلي لعملية التفاوض و انحسار الحركة القومية العربية ومن هنا يمكن النظر إلى المحاور التي أخذتها تركيا لتنشيط دورها الفعال في عمليته السلام في الشرق الأوسط والمشروعات الاقتصادية الشرق أوسطية التي من بينها مشروع أنابيب السلام الذي ينقل المياه إلى الجزيرة

[1] أحمد توري النعيمي،المرجع نفسهً،،196.

[2] محمد خليفة،تركيا و أزمة الخليج،مجلة مساقبل العالم الاسلامي ع،33،ربيع 1991،ص،167.

[3] نفس المرجع،ص،168.

العربية،مشروع إنشاء صندوق لتنمية المنطقة، المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف لعملية التسوية الجارية في الصراع العربي الإسرائيلي منذ أواخر عام 1991.

و يمكن القول أن سياسات تركيا و مواقفها تجاه المنطقة العربية تأثرت بمحددات تعود إلى المتغيرات و خيارات أفرزتها التوجهات التركية الداخلية.

ويمكن تلخيص هذه المحددات على النحو التالي:

1. التراث التركي الذي خلقه الحكم العثماني، وانتقال المنطقة العربية إلى منطقة الاستعمار الغربي.
2. توار العلاقات العربية –التركية بصورة عامة طوال مدة الحرب الباردة و انحياز تركيا إلى المعسكر الغربي وإلى تطبيق مشاريع السياسية و الإقليمية و الأمنية غي المنظمة العربية. وهو ما أدى إلى تنامي الصراع العربي الإسرائيلي. ظهور مبدأ عدم الانحياز و المد القومي العربي .
3. مشكلات الجوار فالحدود المشتركة و الأنهار المشتركة و شؤون الأقليات و أوضاعها المحلية،ولم تغلب تركيا لمعالجتها هذه المشكلات المشتركة عن طريق مبدأ حسن الجوار و مراعاة مصالح وحقوق الأطراف الأخرى .في العامين 1990و1991 توالت التغيرات على الساحتين الإقليمية و الدولية لتفتح أفاق أمام توجيهات تركيا الجديدة لتحقيقها قدما نحو الأمام.وتستدعي المتغيرات التفكير في الأدوار المحتلة التي تتولدها تركيا في المنطقة العربية و الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:[1]

- مركز تركيا في الجماعات المحلية والأوربية و الحلف الأطلسي.
- مظاهرها الإقليمية ورؤيتها لمجال حيوي جديد في آسيا الوسطى.
- ضعف المجموعة العربية وهزال أمنها القومي ومطامع تركيا في مياه النهرين الدوليين دجلة و الفرات ومشكلاتها الحدودية مع سوريا و العراق و إيران.

إن جميع هذه المتغيرات إضافة إلى تحرير تركيا من الخطر السوفياتي واستمرارها في تعزيز قواتها العسكرية،ترشح تركيا لتؤدي دور نشيطا في المنطقة الشرق الأوسط سياسيا و اقتصاديا وأمنيا.تكون فيه مصالحها ومصالح الولايات المتحدة و الحلف الأطلسي وترسيخ إسرائيل كيانا أصيلا في المنطقة. وهنا ترى إسرائيل في تركيا ثقلا مضاداً لإيران و العراق على سواء وثقلا مضاداً لسوريا .وهذا هو رأي الأستاذ نواف سفران عند تحليله للأسباب التالية:[2]

- تركيا حليفة مخلصة للولايات المتحدة و الحلف الأطلسي وفيها مؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت متحررة من لخطر السوفياتي ،و تركيا مشاكلها مع إيران وعداء مذهبي لها بينهما تنافس في السيطرة

[1] احمد نوري النعيمي ،الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الأوسط،(الأردن:دار زهران للنشر و التوزيع،ط1،2013 )ص،89.
[2] نواف سفران،جريدة المعارف في 1993/03/05.

على جمهوريات آسيا الوسطى و تركيا قادرة على ممارسة الضغط على سوريا وبين تركيا وإسرائيل مصالح و منافع كثيرة متبادلة.

أعطت حرب الخليج الثانية لتركيا زخما جديدا لسياستها العربية و الشرق أوسطية فتحركت على ثلاث محاور ، الأمن الإقليمي و المجال الاقتصادي و المياه.حيث أتاحت حرب الخليج الفرصة لتركيا أن تجد إليها أنظار دور الخليج العربية خصوصا في المجال العسكري فأعلنت عن قدرتها على توفير الدعم لدول مجلس التعاون الخليجي و مساعدتها على إنجاح قوتها المسلحة من خلال تزويدها بالأنظمة الدفاعية و الخيرات الفنية.[1]

وفي الأخير يمكن القول أن المحددات المؤثرة في الأمن الوطني التركي فيها يتعلق بالعلاقات التركية العربية تتمثل في النقاط التالية:

1. عدم المساس بميزات القوى في المنطقة و الحفاظ على الاستقرار الإقليمي مما يؤدي إلى عدم ارتياح تركيا لأي توحيد عربي. كما يؤدي أيضا إلى الحفاظ على إسرائيل كدولة عضوة في المنطقة الشرق الأوسط.
2. الحفاظ على وحدة الوطن التركي خاصة من احتمال اقتطاع أجراء منه للأقليات التركية مثل الأقلية الكردية التي تستقر في الحدود مع العراق و إيران[2]
3. توجد تركيا نحو الغرب كعضو في الحلف الأطلسي و التطلع إلى عضوية الجماعة الأوربية و انسلاخا من الشرق و التخلق بالحضارة العربية في ظل النظام العالمي الجديد.
4. تمسك تركيا بقوة عسكرية ضارية ذلك لأنها لا تزال تعتقد أنها تتاخم مناطق مضطربة في الشرق الأوسط والبلقان و القوقاز،لهذا فقط اعتمدت مشاريع دفاعية تقدر نفقاتها ب نحو 5 مليار دولار أدت حرب الخليج إلى إعطاء تركيا أكثر فعالية ودور في شؤون المنطقة الأمنية و إدارة أزمتها وثمة من يرى في تحرك تركيا سعيا إلى تحقيق توازن مع الدور الإيراني لكي يؤثر فيه المناسب أن تضعفي ساحة اهتمامنا عاملين أولهما العلاقات الإيرانية التركية وما تشهده من متغيرات و مشكلات متداخلة أمام العامل الثاني فيتعلق بالمدى الذي يمكن أن يبلغه النفوذ الإقليمي التركي في المنطقة. [3]

إن هذين العاملين يبرزان مدى الحاجة إلى سياسة عربية واقعية وفعالة تجاه تركيا من خلال المصالح المتبادلة،وفي ضوء ما تصف به العلاقة العربية التركية من حذر و عدم الرغبة في الصعيد التوترات وتعقيد المشكلات إلى أحد استخدام القوة أو التهديد بها فإن احتمالات الصراع المسلح محدودة و بخاصة أن تركيا لا تزال مستقلة عسكريا

[1] جريدة الأهرام،و القاهرة،1993/02/03.

[2] جريدة الحياة،لندن،1993/01/28.

[3] هيثم الكيلاني،التعاون العسكري العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية الدولية الجوار الجغرافي،(القاهرة:أعمار المؤتمر الدولي الثاني 1994،ط2) ص،ص،166-167.

بقضية قبرص وبمشكلاتها مع اليونان وقضية الأكراد في الأناضول .كما أنه من المستعبد في الظروف الراهنة أن يتحول النزاع على مياه الفرات بين تركيا في جهة وسوريا و العراق من جهة أخرى إلى صراع مسلح.

**المطلب الثالث:الترتيبات الاقتصادية التركية في الشرق الأوسط**

على خلاف موقف بعض القوى العربية المؤثرة و القائم على أساس" أن السلام أساس العلاقات التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط "،ترى تركيا حتى بدأ عملية السلام في مؤتمر مدريد لأن "علاقات التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"،ترى تركيا حتى قبل عملية السلام بمؤتمر مدريد أن العلاقات التعاون الاقتصادي الإقليمي كفيلة يخلق المناخ ملائم لتحقيق السلام ".مؤشرات عدة تعبر عن هذا الموقف التركي المتصف بقدر من التعجل والاندفاع في المشاركة في الترتيبات الشرق الأوسطية و هو اندفاع ينبع من الرغبة التركية في استغلال ما لديها من عناصر قوة و نلاحظ بموجب تلك المبادئ اتبعت تركيا سياسة شبه رأس مالية في علاقاتها الاقتصادية الخارجية مستفيدة من علاقاتها السياسية لتعظيم استثماراتها في الشرق الأوسط.[1]

إنما أحدثته الإستراتيجية الإقليمية التركية التي صاغها حزب العدالة و التنمية من النشاطات متصاعدة في علاقات تركيا الخارجية ، حيث اتجهت نحو الشرق والجنوب لتقييم علاقات جديدة فتركيا لم تغير المحور الذي سارت عليه و لكنه صححته ، فهي عضو غي حلف شمال الأطلسي منذ خمسينيات القرن العشرين . وعضو في منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي، وعقدت اتفاقية للتفاهم الجمركي مع دول الاتحاد الأوربي منذ أكثر من عقد، و تسير بطريقة صعبة لكنه ثابت للانضمام إلى الاتحاد الأوربي ، وهي من جانب أخر عضو فاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وعضو مشارك في رأس مال البنك السعودي للتنمية ، ولديها اتفاقية للتعاون الاستراتيجي مع دول المجلس التعاون الخليجي ، وعقدت اتفاقيات للتكامل الاقتصادي مع جرنها العرب كسوريا و العراق واتفاقيات كبيرة جدا مع إيران .[2] ،و انضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم باكستان و إيران و أرمينيا و أذربيجان.

وقد قامت التطورات الاقتصادية لحزب العدالة و التنمية التركي على أسس الخصخصة التي اعتمدها تورغوت أوزال و التي أدت إلى خلق طبقة متدينة من رجال الأعمال الذين أطلق عليهم "البرجوازية المسلمة" كونهم كانوا يطبقون قواعد الرأس المالية بشكل كامل لكنهم يؤدون الشعائر الدينية الإسلامية و قد أثرت هذه الطبقة في التوجهات السياسية الخارجية التركية من خلال نظرتها إلى الشرق الأوسط كونه سوقا اقتصادية كبيرة يمكن إن تستوعب منتجات تركيا ضخمة و قد حققت هذه التوجهات نجاحات كبرى ، إذ نما الاقتصاد التركي في الربع

[1] جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1998،1،ص،140.
[2] المرجع نفسه،ص، 142.

الأول من عام (2011) بنسبة فاقت (11%) ، لتصبح تركيا الدولة الأكبر من حيت معدلات النمو الاقتصادي في أوربا .[1]

بحيث احتلت تأثيرات جديدة خصوصا المياه في تدعيم دور تركيا الإقليمي فضلا عن المزايا الاقتصادية التي ستتحقق لتركيا من المشاركة في هذه الترتيبات لما يفيدها في مواجهة مشكلاتها الاقتصادية ،ومن هذه المؤشؤات :

**المؤشر الأول:** هو مشروع "مياه السلام" وموقف تركيا إزاء مسألة مشاركة إسرائيل فيه،فالقيادة التركية لدى تفكيرها في هذا المشروع كانت ترغب في إشراك إسرائيل عن طريق مد الأنبوب الغربي إلى الضفة الغربية لنهر الأردن هذا المشروع شهد معارضة البلدان العربية له غلا أنه ظل محتفظ باسم المشروع من منطلق تفسير معين لمفهوم السلام:"لا يمكن تغيير أساس المشروع مياه السلام"لأن معنى السلام ليس إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل ولكن العيش بانسجام دون حساسيات و توترات بين الدول.كلما زاد ارتباط دول منطقة الشرق الأوسط بعلاقات اقتصادية سليمة طالت الفترة الزمنية لدوام السلام بينها".[2]

وعادت هذه القيادة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية،بل وخلالها إلى الدعوة إلى التعاون الإقليمي في مجال المياه في إطار مشروع مياه السلام وطرحت مجددا مسألة مشاركة إسرائيل فيه لاعتبار ذلك ضرورة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط و دعمه.

و أعلنت هذه القيادة مشاريع مقاومة على نهري دجلة و الفرات في العلاقات تركيا العربية و خاصة مع العراق و سوريا بشأن الاستخدام الأمثل لمياه الفرات ودجلة و نظرت تركيا إلى أن أفضل طريق لتحقيق مصالحها الاقتصادية يتمثل في خيار التعاون العربي –التركي من خلال الربط بين الاشتراك في المشاريع الزراعية التركية ومشاريع الطاقة العربية،الأمر الذي يهيئ لتركيا استخدام موقعها كبلد عبور لأنابيب النفط و الغاز و خطوط نقل الطاقة الكهربائية و تأتي المشاركة الأكبر لتركيا في الشرق الأوسط مع إيران حيث أقرب حكومة رجب طيب اردوغان اتفاقيتين مع إيران تتعلق بالطاقة،و على الرغم من أن الدول التحاد الأوربي تدعم هذا المشروع لأنه يقلل اعتمادها على واردات الطاقة من روسيا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض بشدة أي مشروع لنقل الغاز أو النفط عبر إيران.و تفضل نقله عبر البحر الأسود.[3]

وتسعى الحكومة التركية إلى الحفاظ على معدلات النمو و التطور الاقتصادي من خلال دعم روابطها الخارجية الاقتصادية من أجل أن تصبح تركيا قوة عالمية و إقليمية.

[1] محمد عبد القادر ،تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية ،(بيروت:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012 ، ص،589.

[2] بيان للخارجية التركية في جويلية 1987.

[3] فرح صابر ،الخيارات الاستراتيجيةلتركيا و موقع الوطن العربي منها،(بيروت:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012)،ص،537.

**المؤشر الثاني:** المعبر عن موقف تركيا إزاء الترتيبات الاقتصادية الإقليمية يرتبط بمشاركتها الفعالة نسبيا في المفاوضات المتعددة الأطراف في مجالات المياه و البيئة و التعاون الاقتصادي .وكذلك مشاركتها في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط و شمال أفريقيا "التي افتتحت في الدار البيضاء في أكتوبر 1994م بفرض وضع إطار للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة قي قمة عمان 1995 م وفي قمة القاهرة 1996 ويلاحظ أن إحدى الآليات التي حددتها قمة الدار البيضاء لتحقيق هذا التعاون ، و هي إنشاء "بنك التنمية الشرق الأوسط " كمؤسسة مالية متعددة الأطراف تتكفل بتمويل مشروعات التنمية و دعم التعاون الفني بين دول المنطقة.[1]

**المؤشر الثالث:** يعتبر من أهم المؤشرات ويتعلق باتجاه تركيا مؤخرا إلى تطوير علاقاتها في مجالات عديدة من بينها المجالات الاقتصادية مع إسرائيل التي تشكل – و الولايات المتحدة –القوى الرئيسية الدافعة نحو ما يسمى " بالشرق الأوسط الجديد" ومن بين هذه الموضوعات :إمكانية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين و الاستعانة بخبراء اسرائيلين لإصلاح الأنظمة المالية التركية ، بصرف النظر عن أن إسرائيل سوف تشكل عصى هذه الترتيبات و هو ما يجعل تركيا لتضمن نفسها دورا فاعلا في إطارها بما يحقق مصالحها و يعزز مكانتها و دورها الإقليمي.[2]

لذا ترى أن البعد الاقتصادي في التوجيهات التركية تجاه الشرق الأوسط كان ذا أهمية كبرى بحيث حرصت تركيا على استمرار معدلات النمو في التجارة الخارجية و العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية حتى أصبح ذلك محدد أساسيا في المواقف التركية تجاه ما شهدته الدول العربية من اضطرابات سياسية ، لهذا بدت تركيا اقرب إلى المساهمة في إحداث التغيير في الأنظمة السياسية انطلاقا من مصالحها الاقتصادية الضخمة التي تشعبت وتضاعفت خلال السنوات الماضية.

## المبحث الثاني:ملامح السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط

لقد تزايد الاهتمام بدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها فبعدما تطرقنا إلى مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة ملامح السياسة الخارجية و الذي سيعمل في طياته ثلاثة مطالب المتمثلة في المشروع التركي و الرؤية الجديدة تجاه المنطقة و الشرق الأوسط في المنظور التركي .

### المطلب الأول: المشروع التركي والرؤية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط

أثارت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط كثيرا من الانتباه،من قيل المتابعين للشؤون الدولية، فقد دخلت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق ، كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي و نوعيته في هذه المنطقة بالغة الحيوية من المصالح الدولية ، فقد فضلت الحكومة التركية برئاسة (رجب طيب أردوغان )تجاوز سياسات الحكومات التركية السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال عقد التسعينات التي كانت تفضل الابتعاد عن

[1] جلال عبد الله معوض،صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية .التركية ،(بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1 –1998،ص 145.
[2] المرجع نفسه،ص147,

الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط التقليدية التي من أبرزها :تطورات عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد عام 1991 ،و تفرد الأمريكي في التأثير على عمل و الأحداث في شؤون الشرق الأوسط بعد زوال المعسكر الشرقي بزعامة التحاد السوفياتي وتداعيات حرب الخليج الثانية 1991 التي أدت إلى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة جراء إبعاد العراق بوصفه قوة إقليمية .[1]

إن مظاهر التحول في طبيعة السياسة التركية برزت بعد أن اعتلت منطقة الشرق الأوسط قائمة الأولويات في تركيا، بل شهدت إعادة توصيف لدوائر حركتها عقب وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة عام 2002 وأصبح الدبلوماسية التركية تحركات مكثفة اصطلح على تسميتها "العثمانية الجديدة" أولت خلالها تركيا الاهتمام الكبير إلى تفاعلات الشرق الأوسط. فان لم تكن مركز التفاعلات، تكون على الدوام بقرب من أحداثها.[2]

لقد شاركت المتغيرات الإقليمية و الدولية لأحداث 11 سبتمبر 2001 مما أدى إلى الغزو الأمريكي لكل أفغانستان و العراق، توصلت تركيا إلى بديهية مهمة :أنه ليس من مصلحتها المخاطرة بعلاقاتها مع العالمين العربي و الإسلامي إذ قادت تركيا حملة دبلوماسية نشطة على نحو غير معهود في منطقة الشرق الأوسط .

إن وجهة النظر التركية المتعلقة بتنفيذ مشروعا في منطقة الشرق الأوسط كما يتطلب تحقيق تقارب مع إيران بسبب عدم الاستقرار في العراق ، نتيجة تصاعد عملية المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي ،وما تحمله من مخاطر فقدان الولايات المتحدة السيطرة على العراق ليؤدي ذلك إلى بروز قوى شيعية تتبني مواقف مناوئة لتركيا ومؤيدة لإيران أو أن تصبح إيران قوة سائدة في العراق ، أو نشارك في هذا الدور كحليف رئيس للولايات المتحدة،وبالتالي فإن النفوذ التركي سيكون مستبعدا.[3]

ولذلك فان المشروع التركي في الشرق الأوسط قد تم بناؤه من قبل ما أطلق عليهم العثمانيون الجدد بسبب رؤيتهم للتاريخ العثماني بنظرة ايجابية على عكس العلمانية الكمالية و على البعد الحضاري الإسلامي القائم على رؤية إستراتيجية جديدة لسياسة خارجية تركية تسعى إلى استغلال الموقع الجيوبوليتيكي التركي بين آسيا و أوربا ،و العلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من أجل تحقيق المصالح التركية السياسية و الاقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط من جلال تصفير المشكلات في علاقاتها مع دول الجوار ،و الانتقال من سياسة التبعية للغرب إلى سياسة خارجية نشطة و لعب دور فاعل في القضايا الإقليمية و الدولية.[4]

وكان لهؤلاء العثمانيين الجدد رؤية لتحقيق مصالحهم في الشرق الأوسط خاصة في العالم العربي عامة من خلال القوة الناعمة و الانفتاح على دول المنطقة لتحقيق المصالح السياسية الاقتصادية.

---

[1] هاينتس كرامر تركيا ،المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ( الرياض: مكنيات العلكان،2001)،ص 204.

[2] محمد عبد القادر،تحولات السياسة الجارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ،(بيروت:المركز العربي للابحاث ودراسة سياسات ،2012 )ص571

[3] عبد العظيم محمود حنفي،اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية ،القاهرة،مجلية السياسة الدولية ، العدد156، مجلد 39، مؤسسة الأهرام 2004)،ص 135.

[4] أحمد البرصان،المشروعان التركي و الأوربي ،(عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط 2012)،ص 466.

إن ترك القيادة الشركية بارتياح أكبر مقارنة بسابقاتها في المجال الدبلوماسي وهو توجه جديد يبعد عن السياسة المحافظة غير التدخلية اتجاه جيرانها في الشرق و الجنوب .يسمح لقيام رأي عام تركي يظهر اهتماما متزايدا بشؤون المنطقة.

إن توثيق الروابط التركية مع دول العالمين العربي و الإسلامي كجزء من سياستها الخارجية الإنمائية الجديدة تطلب منها اتخاذ بعض الإجراءات أهمها:

1) التصويت إيجابياً على مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في2003 الذي يدين إقامة إسرائيل للجدار الفاصل في الأراضي المحتلة
2) ترشيح أكمل الدين إحساس أغلوا أمنيا عاما لمنظمة المؤتمر الإسلامي في 2004 مما سهل محورية البعد الإسلامي في المشروع التركي.
3) وصف رئيس الوزراء رجب طيب أودوغان للسياسة الاسرائلية في قطاع غزة بأنها سياسة دولة تدعم الإرهاب ،و انتقد سياسة أربيل شارون تجاه القضية الفلسطينية.
4) السماح بانطلاق تظاهرات مددت بإسرائيل و سياستها أمام السفارة الإسرائيلية بأنقرة و أمام قنصليتها باسطمبول عام 2006 تنديدا لهجمات إسرائيل في فلسطين و لبنان .[1]
5) قيادة جولات المحادثات غير المباشرة بين سوريا و إسرائيل.
6) مبادرة تركيا بدعوة حركة حماس و الانخراط معها في سياسة متواصلة و أنه من الضروري دعم إشراك حركة حماس في العملية السياسية كما جرى إطلاق مبادرات للهدنة بين الحركة و إسرائيل.

ومنه فان دور تركيا في الشرق الأوسط يهدف إلى ترشيد التفاعلات الإقليمية لثلاثة أسباب :[2]

أ- تحتفظ تركيا بعلاقات قوية مع إسرائيل و الفلسطينيين.
ب- ترتبط تركيا بعلاقات طبية مع سورية و إيران إلى جانب مصر و السعودية .
ت- تتح السياسة التركية يوجد عام بالعقلانية.

ومنذ عام 2006 أدركت تركيا أن تحركها تجاه لبنان سيمنحها فرصة التدخل المباشر على خط إقليمي ساخن،ومن جهة تحركها تجاه غزوة و المساهمة في إعادة إعمارها إضافة لتحركها بالقيام بضرب عناصر حزب العمال الكردستاني التركي في الشمال العراق فهذه الإجراءات لا تتم غلا بموافقة الو م أ ،وذلك راجع لعدة

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان،" الاستيراتيجية الاقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الاوسط(2002-2013)،مقدمة لنيل رسالة الماجيستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الاوسط،2013،صص79-80.

[2] المرجع نفسه،ص 82.

خلفيات،حيث أن تركي عضو في حلف الشمال الأطلسي و لا يمكننا التحرك عسكريا خارج حدودها لأن الولايات المتحدة تقود الحلف.

كما أنها في مجرى مفاوضات المعنوية في الاتحاد الأوربي.

إذ أنها تواجه مشكلات حرجة جدا بالنسبة للمسألة القبرصية و الأرمينية و غيرها من القضايا التي تحتاج الدعم الولايات المتحدة الأمريكية.

ويظهر أن القناعة التي بدأت سيطرة على القادة الأتراك تشير إلى أن تركيا لن تدخل الاتحاد الأوربي ،و أن موقعها الحقيقي يمكن في الشرق الأوسط من خلال إعادة بناء علاقتها مع معظم الدول العربية و إيران بعدما انسحبت من علاقتها الوطيدة مع إسرائيل .

فيما أصبحت تركيا من الفاعلين المؤثرين في الأزمة السورية .فيما باتت تركيا يشار لها بلبنان جراء بنائها نموذجا لكيفية جعل المؤسسة، العسكرية القوية تكون تحت سيطرة النظام السياسي

يظهر أن المشروع التركي في الشرق الأوسط الذي قام على سياسات جديدة لحزب العدالة و التنمية قد اصطدم في بداية انطلاقه بسقوف محددة من قبل و م أ و إسرائيل إذ حاولت تركيا توطيد علاقاتها مع القوى المحادية للولايات مثل إيران و سوريا و حركة حماس .و حزب الله[1]

**المطلب الثاني: الشرق الأوسط في المنظور التركي**

للشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية الحالية أهمية إستراتيجية خصوصا لجهة استقرار الأمن في العالم ولاسيما في مجال الطاقة وهو يمثل المركز الأساس لتطور النظام العالمي الجديد ،و استنادا إلى الرؤيا التركية فان ظروف الحرب الباردة أعاقت أي مجهود جدي لحل المشكلة الفلسطينية وعندما انتهت كان من المتوقع أن تكون الظروف مناسبة إلى انجاز اتفاق سلام بين الفلسطينيين و الاسرائليين ، ولكن ذلك لم يحدث ، وبقيت الأمور تتفاعل بما يظهر جليا أن المنطقة لا تزال تواجه هذه المسالة الرئيسية كما مسائل أخري عرقية و طائفية تؤدي إلى توترات تهدد الاستقرار و السلام ولا يكن حل هذه المشاكل في المنطقة من غير مواجهتها .[2]

كذلك أن المشاكل في الشرق الأوسط مترابطة إلى درجة يصعب احتواءها ،فتراها تمتد بطريقة أو بأخرى إلى العالم ،ثم إلى خلفية تلك المشاكل الثقافية و التاريخية تربطها بأطراف سياسية مختلفة في العالم كله،وان سكان المنطقة الذين تعيش جاليات منهم اليوم في أوربا و الولايا المتحدة تبقى مشاعرهم مرتبطة بالشرق الأوسط إلى حد أن التطورات الحاصلة فيه لا يمكن أن تتجاهلها الحكومات في أوربا و أمريكا و كذا أضفنا الأمن العالمي و للطاقة

[1] أحمد البرصان ،المرجع السابق ،ص 470.

[2] أحمد داود أوغلو :"تركيا شريكا لسياسة أوربا الخارجية في الشرق الأوسط "طاولة برغد و روف المستديرة اسطنبول ، مطبوعة كورير – ستيغنونغ هامبورغ 2007،ص 33.

واستقرار طرق إمداداتها وكذلك السلام ، نل ذلك يجعل المنطقة ذات أهمية إستراتيجية لها تأثيرها حتى بالنسبة لأولئك الذين لم يكونوا أطرافا فاعلين فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية و تحدياتها.[1]

استناداً إلى أحمد داود أوغلو ، فان تركيا تريد في بناء السلام وعي تسعى إلى التقريب بين دول الشرق الأوسط،معتمدة في ذلك على سياسة خارجية على السياسة الخارجية المبنية على ثلاث مكونات أساسية :

سياسية،اقتصادية،ثقافية

**على المستوى السياسي**: إن واضعي السياسة التركية يركزون جهودهم على التهيئة الأرضية لحوار سياسي ومشاورات بين زعماء الدول الشرق الأوسطية و أصحاب القرار فيها قد حاولوا مأسسة ذلك من خلال آليات منتظمة،إلى رعاية مفاوضات السلام غير المباشرة بين السوريين و الاسرائلين ،أطلق الأتراك غشية التدخل العسكري الأمريكي في العراق مؤتمر دول الجوار العرقي من أجل دعم عمليات المصالحة الوطنية الاستقرار في العراق للمؤول دون تدخل خارجي قد يضعف الثقة و التعاون الإقليمين ،وباتت آلية دول جوار العراق التي تضم إلى تركيا السعودية و مصر و إيران و الأردن و البحرين و العراق و سوريا و الكويت مؤسسة إقليمية تعمل بصورة منتظمة على مستويات عدة أمنية وسياسية

و من جهة أخرى ، عملت تركيا بالتعاون مع جامعة الدول العربية لتأسيس المنتدى التركي – العربي الذي يهدف بشكل رئيسي إلى التعامل مع الحواجز النفسية و الأحكام المسبقة التي وقفت في طريق حوار بناء بين الفريقين ،وقد نشطت تركيا بصميم من أجل تأسيس هذا المنتدى الذي يعزز حضورها السياسي و الاقتصادي في الشرق الأوسط، مقتنعة بأنه سوف يتوسع مستقبلا ليرسي العلاقات في كل المجالات بين تركيا و الدول العربية من خلال إطار مؤسستي يطور مجالات التعاون و المشاورات البناءة في كل مجالات الثقة المتبادلة[2]

وهكذا فان قرار مجلي الأمن 1701 شأن الهجوم العسكري الإسرائيلي ضد لبنان في 13تموز 2006، الذي دخل حيز التنفيذ بعد وقف إطلاق النار بين الفريقين المتحاربين ، وكان من نتائجه زيادة قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب لبنان (اليونفيل)سمح لتركيا بالدخول إلى الساحة العربية من خلال لبنان عامل استقرار للحفاظ على السلام في الشرق الأوسط ،بما يوازن الإستراتيجية الإيرانية للاحتراق الإقليمي ،و ذلك بسب هويتها الإسلامية المعروفة على الأرجح.[3]

ويلاحظ عندما يحل رسميون أتراك في الدول التي تعاني أزمات شديدة ،مثل لبنان أو أفغانستان أو كردستان، فان كل الأطراف يبدون تلهفا للتعاون معهم .وما من دولة في تركيا في الشرق الأوسط وعلى نطاق العالم العربي

[1] المرجع نفسه ص 35.

[2] ميشال نوفل ،عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات الجديدة السياسية التركية بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط1 ،2010،ص 98.

[3] المرجع نفسة ،ض 99.

الإسلامي تفتح لها الأبواب ويرحب بها في طهران و الرياض و القاهرة ودمشق وموسكو و القدس.وان تركيا بصفة كونها دولة إسلامية لها معرفة دقيقة من المحيط الجيوسياسي حولها يمكنها أن تذهب إلى أماكن و تلتزم شركاء وتعقد اتفاقات تعجز عنها الولايات المتحدة،ولكي يكون في إمكان تركيا الاستطلاع لهذا الدور الجديد الذي ينطوي على قدرات كاملة هائلة. [1]

كان عليها إعادة ترتيب بينها و الجوار المباشر وهذا أحد الأسباب التي تدفع أنقرة إلى الانفتاح على أرمينيا وتطبيق العلاقات مع يريفان ،و التي تفسر الأهمية التي تعلقها القيادة التركية على المبادرة لتسوية المشكلة الكردية لديها في انتظار نضوج الظروف لتسوية المشكلة القبرصية وتعميق مسار الإصلاحات الديمقراطية على نحو يعيد الحقوق الثقافية و السياسية ليس للأكراد فحسب ،بل لكل الأقليات الأخرى في الداخل التركي ،وخلاف لمصر أو إيران أو باكستان التي كان يمكن أن تقدم نفسها لقيادة العالم الإسلامي لولا ضعف قاعدتها الاجتماعية السياسية وعدم توافر إرادة القيادة لديها ،تتوفر تركيا على تقاليد تاريخية للزعامة بفضل التجربة العثمانية فضلا عن قربها من مركز أزمات الإسلامية، وهي تحاول الآن التقاط هذا الدور و ممارسته[2]

**على المستوي الثقافي:** إن التوجه الثقافي التركي منشؤه في الحقيقة أن اسطنبول كسائر مدن الشرق الأوسط ، تنتشر فيها الكنائس و المساجد حيث يضلل التعدد الثقافي مجتمعات تتعايش فيها مجموعات مختلفة ذات خلفية إثنية و دينية متباينة .

وتصرح المصادر الرسمية بأن هذا التعدد وبعيدا عن كونه سببا للمشاكل و الانشقاقات ،يمثل مصدرا الإغناء والأمل.من اجل تحفيز الحوار بين المجموعات ذات الخلفيات الثقافية المتنوعة ولأجل تعزيز التسامح أطلقت تركيا "مشروع تحالف الحضارات" الذي يهدف إلى تشكيل برنامج لإرادة جامعة تعمل ضد الأحكام المسبقة ، والتعصب و الاستقطاب وسوء الفهم .

بدا عمل هذه المؤسسة التي سميت " مشروع تحالف الحضارات " في عام 2005 بدعم اسبانيا و الأمم المتحدة برئاسة أمينها العام كوفي أنان أنداك وقد باتت اليوم عملية أممية تجتذب الانتباه أكثر فأكثر وهدفها الرئيس و هو "تعزيز ضمان حقوق الانسان و الحريات التي هي قواسم مشتركة بين الحضارات سعيا إلى عالم أفضل.[3]

على مستوى التعاون الاقتصادي :نرى تركيا أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط هو احد أسس السلام والاستقرار في المنطقة .ذلك أن التعاون الاقتصادي يشجع الاستقرار السياسي ففي عالم يقوم على

[1] أحمد داود أغلو :المرجع السابق ص 37.

[2] أحمد نوري النعيمي،الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسطي،(الاردن دار زهران للنشر و الطباعة،ط1 2013،ص 59،

[3] جمكيز شان دار ،المنهج التركي إزاء ايران ،جريدة المستقبل 02 تشرين الاول 2009 ،ص135.

الاعتماد المتبادل لا يمكن حل كثير من المشاكل بشكل منفرد و لأجل ذلك لابد أن تتعاون تلك الدول في عدة مجالات ومنها المجال الاقتصادي ،غير أن السياسة الخارجية التركية الجديدة لا تهدف فقط إلى الوصول إلى "صفر مشاكل مع الجيران " ،على ما يقول داود أغلو، بل إلى تحقيق أقصى قدر من التعاون [1] ،وفي هذا الإطار إن الاتفاق على مجلس استراتيجي "مع كل من العراق و سوريا على نحو متزامن عام 2008، وعقد اجتماعات مشتركة للمجلس الوزراء مرتين على الأقل سنويا يمكن أن يحقق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي، يشار في هذا الصدد إلى انه تم توقيع 48 اتفاقية بين تركيا و العراق تغطي مجموعات واسعة من المجالات من الأمن إلى الصحة و من النقل إلى الطاقة .

كما أنه تم توقيع 48 اتفاقية بين تركيا وسوريا بما في ذلك فذلك اتفاقية لفتح الحدود المشتركة وإلقاء التأشيرة بين البلدين .

وقد أمنح داود اوغلو إلى إمكانية إنشاء مجلس مماثل مع إيران في حيث يخطط بلدان لإقامة منطقة مشتركة للتجارة الحرة و المناطق الصناعية ،علما أنه توجد حاليا استثمارات في الأبنية التحتية و يجري بناء إحدى الطرق السريعة الحديثة لوصل تركيا بأذربيجان الغربية و مدينة تبريز أيضا لتكون جزء من المنطقة الاقتصادية و التجارية أوسع بكثير قد تشمل العراق و سوريا.[2]

**المطلب الثالث:تركيا و الديناميكيات الأساسية في منطقة الشرق الأوسط**

تمتاز تركيا من بين دول منطقة الشرق الأوسط بانفتاحها على جميع دول المنطقة خصوصا تلك الدول التي تجمع بينها صراعات تتطلب من تركيا القيام بدور الوساطة مثل النزاع بين العرب و إسرائيل وقد جاء الانفتاح التركي على كافة الجهات من خلال النهج الجديد في سياسة تركيا الخارجية حين يمكن أن يفتح الكثير من الفرص ورأب الصدع في العلاقات التركية مع الحوار ،حيث حاولت تركيا إيجاد دور مهم لها كلاعب أساسي في المنطقة،وقد أصبح يؤخذ رأيها في القضايا التي تهم المنطقة فقد حاولت تركيا أن تلعب دوراً مهماً قي القضايا الآتية:[3]

1) **سوريا:** لقد لعبت تركيا دوراً يعتبر الأكثر نجاحا في علاقاتها القوية مع سورية ،و التي شهدت عقوداً من التوترات وعدم الثقة في ضوء الاتهامات التركية السورية بإيواء حزب العمال الكردستاني داخل أراضيها وكذلك نجحت تركيا في لعب دور الوسيط بين سوريا و إسرائيل في المفاوضات الغير المباشرة و التي وقفت بسبب التعنت الإسرائيلي و العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وأواخر عاو 2008.كما أخذت العلاقات

[1] المرجع نفسه ص ،40.

[2] أحمد نوري النعيمي ،المرجع السابق،ص60.

[3] بلال شرارة،تركيا و اسرائيل أسئلة و أجوبة قلة،(بيروت:دار عالم الفكر للنشر و التوزيع و الطباعة،2004)ص،ص،107-110.

التركية السورية تشهد المزيد من الانفراج والتحسن ،وكانت أولى الخطوات هي توقيع بين تركيا وسوريا على الاتفاق في اسطنبول 2009.ينص على أنشاء (مجلس التعاون الاستراتيجي ) عالي المستوى بهدف تأمين أقصى من الاندماج في المجال الاقتصادي .ويقوم على تنظيم لقاءات دورية بين وزراء (الخارجية،الدفاع،الداخلية ،الاقتصاد، النفط ،الكهرباء ،الزراعة، الصحة) في البلدين مع عقد مجلس وزاري مشترك ،وأكد وزير الداخلية السوري وليد المعلم في مؤتمر صحفي مشترك مع زميله التركي أحمد داود أوغلو بأن دمشق دعمت تركيا من خلال خطر حزب العمال الكردستاني وشدد وزير الخارجية التركي في حلب على أهمية الاجتماع للبلدين الجاريين بقوله:"تعتبر تركيا بوابة سورية إلى أوربا مثلما سورية هي بوابة لتركيا إلى العالم العربي" .وهذا من حيت التبادل الاقتصادي في المجال السلع و البضائع بين البلدين.

2) **لبنان:**أرادت تركيا أن تلعب دوراً في مسألة اللبنانية وذلك بإرسالها قوات إلى الجنوب لبنان للمشاركة في قوة اليونيفيل تحت قيادة الأمم المتحدة بعد حرب 2006 بين الحزب الله اللبناني وإسرائيل ومع ذلك تعتبر بسبب الجهود السورية و الإيرانية والمؤثرات الداخلية اللبنانية .كما كان لتركيا محاولات في التوسط بين أطراف الأزمة اللبنانية بين فريقي 8و 14 أذار .

3) **العراق:** القضية العراقية بعد عام 2003 وذلك من خلال استفادتها من الوضع الأمني في العراق و المشاكل والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة كما أن العراق في فترة ما بعد الاحتلال سيكون أمام إعادة بناء .وتريد تركيا أن تكون لشركاتها حصة كبيرة في هذه العملية حيث أن أتركيا معنية مباشرة بالوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي.خصوصا ‘ذا استمر الانقسام العراقي الداخلي ولم تجد كركوك حلا مجمعا عليه ،و ‘ذا استمر تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق من دون إيجاد حل له .وهذا كلها قد تفتح على تطورات أمنية و عسكرية لن تكون تركيا .بمنأى عنها ، وعن كل احتمالاتها بما فيها التدخلات العسكرية المباشرة التي قد تتخذ أشكالا متعددة من الضغط الخارجي من وراء الحدود إلى العمليات المحددة داخل شمال العراق وصولا إلى العمليات الواسعة .كما تغطي تركيا أهمية كبرى للعلاقة مع العراق من منطلقات متعددة في :[1]

- سعي إلى خفض الاحتقانات الداخلية في العراق ،وإقناع فئات بنسة بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية.
- سعي تركيا لحل مشكل حزب العمال الكردستاني المتواجدة عناصره المسلحة و المقدرة بخمسة آلاف في المنطقة جبل قنديل في شمال العراق و دور بغداد المركزي في ذلك خصوصا أن تركيا تعد لحطة لحل المشكلة الكردية في داخلها .

أن إقامة علاقة جيدة مع بغداد سيكون ورقة وازنة تجاه التطورات المستقبلية في الشمال العراق حيث الفدرالية الكردية التي تتوجس منها تركيا.

[1]علي معوض ، العثمانية الجديدة.الدور الاقليمي التركي في الشرق الأوسط،سلسلة قضايا (القاهرة :المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية،ç200)،ص133.

أن تركيا تخطط وهي بدأت بالفعل من أجل أن تتحول إلى ممر و موزع للطاقة في العالم عبر خطوط أنابيب من القوقاز وقزوين وروسيا و إيران وصولا إلى أوربا .وتتطلع تركيا ليكون نفط العراق من المصادر الأساسية لتشغيل هذه الخطوط.

4) **القضية الفلسطينية:** أظهرت تركيا رغبتها الجادة في لعب دور في القضية الفلسطينية بالوساطة بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وإسرائيل عبر الاجتماع الشهير بين عباس و الرئيس الإسرائيلي شمعون يريس بدعوة من الرئيس غول في نوفمبر من العام 2007 فيما يشبه (كامب دفيد)تركي ،والسماح حتي للرئيس عباس و الرشيس الإسرائيلي بالتحديد في برلمان دولة مسلمة.

تواصلت مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية مطلع عام 2007،واستقبالها رئيس مكتبها السياسي خالي مشعل في أنقرة ومحاولة إدراج حماس في العملية السياسية بدلا من حصارها وعزلها .كما دعت وعملت لذلك إسرائيل و الغرب واستمرت مساعيها المتكررة للتوسط بين محمود عباس و حركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما .

5) **إسرائيل:** تمتلك تركيا علاقات قوية مع إسرائيل حيث تربط البلدين بين اتفاقية في المجال التعاون العسكري،كذلك تقوم ،إسرائيل بمساعدة تركيا في عملية تحديث لجيش التركي ،كما تراهن تركيا على علاقاتها مع إسرائيل لإعادة علاقاتها مع الولايات المتحدة الى وضعها الطبيعي ،ويجب أن لا ينظر الى تلك العلاقة مع إسرائيل بأنه عداء للعرب بل أن ذلك قرار تتطلبه المصالح الإستراتيجية و ليس موقفا ضد العالم العربي.[1]

وقامت بالوساطة بين سورية و إسرائيل في العام 2008، حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات فير مباشرة في اسطنبول.

7) **أرمينيا:** تهدف الاتفاقية الإستراتيجية التي وقعتها تركيا مع أرمينيا في عام 2009 في مدينة زيوريخ السويسرية نتيجة المفاوضات التي جرت بواسطة سويسرية إلى تأسيس علاقات دبلوماسية منقطعة منذ مدة طويلة بين البلدين وتطبيق العلاقات وتطويرها في شتى الإتجاهات إضافة إلى حل المشاكل العميقة و الشاملة و العالقة بينهما ،حيث قامت تركيا و أرمينيا بالتوقيع على بروتوكولين تاريخيين في العاشر من أكتوبر في زيوريخ السويسرية بين وزير الخارجية الأرميني ادواردتالتثيان يهدف أحد البروتوكولين إلى تأسيس علاقات دبلوماسية و افتتاح الحدود التركية الأرمينية التي أغلقتها تركيا كرد فعل على الاحتلال الأرميني للأراضي الأربيجانية عام 1993،وأما البروتوكول الثاني فيرمي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين وتطوير العلاقات متعددة الوجوه للتفاصيل راجع البروتوكولات الموقعات بين تركيا و أرمينيا ،وتسعى تركيا بذلك إلى طي صفحة الماضي في

[1] علي بلال شرارة،تركيا و إسرائيل أسئلة و أجوبة قلة ،مرجع سابق،ص 110.

علاقاتها مع أرمينيا لاسيما تلك الاتهامات التي تواجه إلى تركيا بشأن أحداث عام 1915 بما يسمى "مذبحة الأرمن "من خلال توضيح تلك الأحداث بواسطة لجنة تاريخية مشتركة و انقاد تركيا من تلك الأحداث بواسطة لجنة تاريخية مشتركة و انقاد تركيا من تلك الاتهامات إضافة إلى إنهاء الاحتلال الأرميني للأراضي الأذربيجانية وحل مشكلة قرة باغ الجبلية

أيضا كانت السياسة الخارجية التركية تقوم بمساعيها للتدخل في العديد من البؤر لنزع قتيل التوترات القائمة وذلك حسب علاقاتها مع هذه الأطراف فقد قامت بمساعيها لرأب الصدع بين الأطراف الباكستانية الداخلية بعد عودة بنازير بوتو إلى بلادها ،وقامت بالوساطة بين باكستان و أفغنستان في نهاية عام 2008.

طرح تركيا مبادرات شجاعة في قبرص ،أخرجتها أمام الرأي العام العالمي من موقع المعرقل للحل في الجزيرة حين قبلت خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان ،فيما عارضتها قبرص اليونانية بعد ما كانت تظهر بموقف المؤيد للحل.[1]

**المبحث الثالث:مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط**

لقد تزايد الاهتمام بالدور التركي في المنطقة الشرق الأوسط و قضاياها ،لا يسمى بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في تركيا ،وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبينهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة و خاصة في الدوائر الشرق أوسطية من خلال العلاقات التركية الإسرائيلية اعتبار على موقفها من القضية الفلسطينية وكذا مستقبل العلاقات من العربية التركية بعد الثورات العربية.

**المطلب الأول: موقف تركيا من القضية الفلسطينية**

من الواضح أن صانعي السياسة الخارجية الأتراك أبدو على مدى الأعوام القليلة الماضية إرادة سياسية جديدة في تبني منهج التسويات السليمة بدول الجوار الإقليمي وذلك باستضافة تركيا القادة الشرق الأوسط وأوراسيا و إفريقيا إضافة إلى مستويات رفيعة من السياسيين و المسؤولين القادمين من الدول العربية الغربية قي سعي تركيا إلى توفير الأرضية المناسبة لحل الصراعات العالقة بمناطق جغرافية مختلفة بالجوار الإقليمي ،ويكون صانعة السياسة التركية على إيجاد ديناميكيات إقليمية ممهدة لصنع السلام و خلق وعي جديد له في بقعة جغرافية

[1] محمد نور الدين،تركيا..الى أين؟حزب العدالة و التنمية (الاسلامي) في السلطة،مجلة المستقبل العربي ،2009،ع 364،ص 46.

فسيحة تمتد مابين الشرق الأوسط إلى أعتاب أوراسيا ومن تم فان تدخل تركيا في القضية الفلسطينية يمثل جزء من رؤية تركية موسعة للسلام ،إضافة أبعاد الخلفية التاريخية الثقافية الثرية وحساسية المجتمع التركي اتجاه القضية.[1]

وبعد أن وصل الحزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل و الفلسطنين و إن كان هناك نوع آخر من التعاطف مع القضية الفلسطينية أو تزايدات زيارات التركية الرسمية للأراضي الفلسطينية ووجد حزب العدالة و التنمية نفسه بين اتجاهين متعاكسين ،فقاعدته الانتخابية تميل إلى دعم القضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية والى معاداة إسرائيل بينما يرى الحزب أن هناك عوامل تفرض عليه استمرار علاقاته باسرائيل[2] من خلال نفوذ القوي للمؤسسة العسكرية التركية ورغبة تركبا في الانضمام للاتحاد الأوربي و عدم المجازفة بعلاقتها مع الولايات المتحدة وقد حاولت تركيا خلال سنة 2005 تبني سياسات متزنة ففي 04 جانفي 2005 زار عبد الله غول لما كان وزير للخارجية التركية مقر السلطة الفلسطينية في رام الله وقال غول بعد لقائه مسؤولين فلسطين في رام الله :"إن الأساليب التي تستخدمها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني و المتمثلة في الضغط و الحصار لن يجلب الأمن و الراحة لها مشددا على أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة هي الطريق الأمثل إلى السلام و الأمن." ويظهر أن تركيا كانت مستعدة دائما لبذل ما في وسعها وتقديم العون للطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق السلام[3] .

أما الرؤية التركية بالوصول إلى السلام فهي اتفاق شامل يقوم على التعايش بين دولتي فلسطين و إسرائيل وأن التوصل إلى اتفاق السلام وفقا لقرارات مجلس الأمن و الأمم المتحدة هو الحل الأمثل للصراع العربي – الاسرائيلي وقال رجب طيب اردوغان:إن السلام الدائم و الشامل في الشرق الأوسط يشكل أولوية في السياسة الخارجية التركية و قد رحبنا بقبول الأطراف التي وضعت بخريطة الطريق التي وضعت من أجل الوصول إلى حل النزاع الاسرائيلي الفلسطيني و أكد اردوغان من خلال لقائه بمبعوث الأرميني إلى الشرق الأوسط دورج ميتشل توصل إلى اتفاق سلام غير ممكن من دون اشتراك حركة حماس كطرف أساسي في المعادلة ولم تعترف تركيا بأي إجراءات إسرائيلية سواء في الحرم الإبراهيمي أو المسجد الأقصى ، وأدان أحمد داود اوغلو هذه التصرفات التي أشار إلى أنها لا تساعد في جهد تحقيق السلام.

ومن جهة قال أردوعان أيضا في القمة العربية التي انعقدت بسرت في ليبيا 27-2010/03/28 "نحن كتركيا ليس من الممكن أن نظل بلا حراك حيال التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط..... من أجل إعطاء السلام ونحن نريد في هذه المرحلة الآن رؤية نهاية الطريق و ليس خارطة الطريق و أن القدس هي قرة

[1] حبيطة لخضر ،السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (2002-2009)،مذكرة ماجيستير ،في العلوم السياسية /قسم دبلوماسية وتعاون دولي ،جامعة الجزائرية 03 ،2012)ص 158.

[2] نفس المرجع ض 159.

[3] لحسن صالح وبشير نافع ،تقرير استراتيجي الفلسطيني لسنة 2005،(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات 2006)، ص 116.

عين لهذه الرقعة الجغرافية و العالم الإسلامي برمته و هي القبلة الأولى ولا يمكن أبدا القبول بالتعديات الإسرائيلية على القدس و ينبغي أن لا ننسى انه طالما احترقت القدس احترقت فلسين و طالما احترقت فلسطين احترقت منطقة الشرق الأوسط ولا يمكن لعالمنا بلوغ السلام والأمان وانه ليس من ضمن الممكن ان تحل المشكلة بإضاعة الوقت بالمفاوضات التي لا يركز على النتيجة ،و أريد أن اكرر مرة أخرى أننا كتركيا ندعم ونتعقب عن كتب قضية فلسطين المحقة و التي نعتبر أن حلها هو بمثابة المفتاح لإحلال السلام و الأمن في المنطقة.[1]

ويمكن تلخيص الموقف التركي من القضية الفلسطينية ومن الوضع في غزة خصوصا كما يلي:

- وقفت تركيا منذ اللحظة الأولى للعدوان وعلى امتداد أيامه وبعد وقف النار موقفا يندد بالعدوان ويؤيد لقوة الشعب الفلسطيني و يدافع من أهل غزة .
- انطلق الموقف التركي عن عوامل الدفاع عن كرامات تركيا ودولتها في وجه خلاف أو لمرت لأردوغان، ومن انسجام الحكومة مع إرادة شعبها ومن خلفية أردوغان الاسلامية و الانسانية ، ومن امتلاك الارادة السياسية مع كون الحكومة تعكس الارادة الشعبية ، من كان تركيا تملك قرارها المستقل ومن عوامل القوة ما يجعلها تغلب المصالح الوطنية على ما عداها في سياساتها الخارجية ، و لاسيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي تعتبر العصب الذي يجمع تركيا بكل فئتها.[2]
- دعت تركيا قبل باقي الدول العربية و الغير العربية الى وقف فوري الى اطلاق النار من الجانبين ،كما لعبت دور محوريا وعلى امتداد العدوان من أجل التوصل الى التهدأة بين اسرائيل و حماس و الى فتح المعابر بين غزة وكل من اسرائيل ومصر لوصول الإمدادات الغذائية و الانسانية
- رفضت تركيا عزل حركة حماس بل اعتبرتها أمرا واقعا في غزة ولا يجب تجاهله ولا التغاضي عنه فهي تمثل الشعب الفلسطيني و في نفس الوقت دعت تركيا الحركة الى وقف عن إطلاق صواريخ على اسرائيل والانخراط في تشكيل الحكومة وحدة وطنية فلسطينية
- بدا واضحا أن المواقف التركية أدت الى التوتر في العلاقات مع اسرائيل بعد حادثة دافوس ومع ذلك لم تلجأ الحكومة التركية إلى أي تدبير عمل كقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وقال اردوغان إن العلاقات بين الدول لا تقرر في لحظات الغضب .
- طرحت المواقف التركية من العدوان على غزة و انحيازها الى الشعب الفلسطيني مسالة استمرارية الدور التركي الوسيط بين اسرائيل و تركيا و الفلسطنيين وهنا يمكن القول إن عدم لجوء تركيا الى أي تدبير عملي ضد إسرائيل يعكس استمرار توازن سياساتها الخارجية في اتجاه الحفاظ على علاقات جيدة مع الجميع[3]

---

[1] حبيطة لخضر ،المرجع السابق ص 160.

[2] محمد نور الدين ،دراسات في العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة ،( بيروت:مركز زيتونة للدراسات و الاستشارات)ط1 ،2009.ص 210.

[3] بولند اراس ،سياسة التركية اتجاه القضية الفلسطينية،(عمان : مركز الجزيرة للدراسات)ص 78.

- لايتوقع ان تترك المواقف التركية من إسرائيل تأثيرا سلبيا على العلاقة المستقبلية بين تركيا و إسرائيل والغرب عموما ، فتركيا تمثل ضرورة ملحة بوجود إسرائيل في المنطقة ولا يمكن خسارة أول واكبر دولة مسلمة اعترفت باسرائيل بهذه البساطة بالنسبة لإسرائيل آو خسارة عضة في الشمال الأطلسي بوزن تركيا بالنسبة للغرب
- خسارة إسرائيل عل المستوى الشعبي التركي كانت تاريخية فقد وجد الشعب التركي بكل فئة اسلامية والعلمانية واليسارية و اليمنية للعدوان إسرائيلي على عزة فرصة سامحة للتعبير عن الكراهية الكامنة داخله لكل تاريخ الإسرائيلي الحديث الفائض بالمجازر ضد الشعب الفلسطيني.

- من أهم النتائج أفضى إليها الموقف التركي من العدوان الاسرائيلي هو التعزيز اللحمة بين الشعبين التركي والعربي و الفلسطيني خصوصا و الذي طوى صفحة من الحساسيات التاريخية و القومية ويمكن على هذا الأساس بناء جسور تعاون و تنسيق بما فيها المصالح المتبادلة ومواجهة التحديات المشتركة [1]

**المطلب الثاني:العلاقات التركية الاسرائيلية.**

تمر العلاقات التركية الإسرائيلية بحالة من التدهور الشديد منذ 5 سنوات بعد أن مثل العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة أواخر عام 2008 ومطلع عام 2009 نقطة فارقة في علاقات الطرفين فقد جاء العدوان في وقت كانت الجهود التركية في ذروتها ساعية الى اعادة المفاوضات المتوقفة منذ سنوات على المسار السوري الإسرائيلي مرة أخري فكتب العدوان الرسالة الاسرائيلية مفادها أن المفاوضات مع سوريا أصبحت من الماضي ومرد الدور التركي حين ذاك كان يستند الى حالة الدفء في العلاقات التركية [2] الاسرائيلية التي بدأت منذ بداية التسعينات من القرن العشرين حينها تبادل الطرفان السفراء للمرة الأولى منذ قيام العلاقات بينهما أول مرة بعد الاعتراف التركي لاسرائيل عام 1949 أي بعد مرور أشهر قديمة على قيامها لتكون بذلك أول دولة اسلامية تعترف باكيان الاسرائيلي الذي لم يتأخر بتطوير علاقاته مع تركيا والتي زارها دفيد بن غوريون عام 1957 عندما كان يشغل منصب رئيس وزراء اسرائيل وعندها قام التعاون الاستراتيجي الوطيد بين تركيا و إسرائيل بدعم من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة و التي رعت هذا التعاون كما من أهمها انتهاء الحرب الباردة والتي أفقدت الدور التركي الامريكي ضمن المنضومة الامنية الغربية كخط مواجهة في صراع ضد المعسكر الشرقي و تداعيات الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 و التي تمخض عنها اندلاع الحرب الخليج الثانية عام 1991 وما نجم عنها من تزعزع في النظام الاقليمي العربي و التدهور النسبي في صورة تركيا أمام دول الاتحاد الاوربي جراء تصاعد المشكلة

[1] نفس المرجع ص 80.

[2] طايل يوسف عبد الله ،(العدوان استراتيجية الاقليمية لكل من تركيا و ايران نحو الشرق الأوسط 2002 -2013)،( مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في قسم العلوم السياسية جامعة الشرق الاوسط 2013)،ص 93

الكردية في تركيا ،و التقدم الملموس في عملية السلام بين العرب و إسرائيل عبر محطات مهمة مثل مؤتمر مدريد عام 1991، واتفاقية أوسلو عام 1993 ، وإبرام معاهدة وادي عربة عام 1994 بين الأردن و إسرائيل .

ولهذا فان تردي علاقات تركيا مع إسرائيل لطف من المخاوف التركية بعد فقدان صورتها للبريق اللازم في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط جراء تعاونها مع إسرائيل [1]

إن ما تشهده العلاقات التركية الاسرائيلية من تآكل وتراجع تدريجي لكنه مستمر نقل طبيعة هذه العلاقات ونوعيتها من علاقات تحالف كانت سائدة بين الطرفين في الفترة بين(1993-2003)،الى علاقات تناقض وصدام أدركت إسرائيل خلالها بان موقف تركيا منها يعتمد على جملة من المعطيات من أبرزها استمرار تأثير المؤسسة العسكرية التركية في قرارات النظام السياسي التركي لذا فان إسرائيل كانت تخشي تقليص دور المؤسسة العسكرية وسطوتها على سياسة الدولة وقراراتها وما تحقق بعد أن قامت حكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان لإجراء اصلاحات دستورية عميقة وشاملة قللت من تدخل السياسة العسكرية في عملية صنع القرار على الصعيدين الداخلي و الخارجي و علي صعيد الأمن القومي وعززت من دور الحكومة التركية المنتخبة فيما قامت الرؤية الاسرائيلية عن الأسباب التي ساهمت في ترضي علاقات البلدين الى العملين الآتيين .[2]

1) اختلاف سياسة النخب الجديدة التى تمارس الحكم في تركيا منذ 2002 واعتمادها استراتيجية جديدة تجاه دور تركيا لمنطقة الشرق الأوسط و طبيعة العلاقات مع و .م. و إسرائيل
2) اتباع اسرائيل الحل العسكري في مواجهتها للانتفاضة الفلسطينية و سياسة القمع و التصفية الجسدية ضد كوادر فصائل فلسطينية وقادتها .

الأمر الذي رفضته الحكومة التركية التي حظيت بقبول شعبي فلسطيني وتأييد موقفها في أواسط الشعبين العربي الفلسطيني و التركي

ولقد قابل حالة التردي في العلاقات التركية الاسرائيلية تميز موقف تركيا من العدوان الاسرائيلي على غزة عام 2008 وذلك ضمن الدول التي اتخذت مواقف مميزة على الصعيدين الرسمي و الشعبي ولا شك أن التاريخ سيحفظ لتركيا وقوفها إلى جانب أهالي غزة في تصديهم للعدوان الاسرائيلي و قد توزع الموقف التركي على النشاطات الآتية:[3]

[1] مصطفي الباد،تركيا و إسرائيل واقع العلاقات و أفاقها وتدعياتها على القضية الفلسطينية و الوطن العربي ،في العيطة و اخرون .العرب و تركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل (بيروت:مركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،2012)، ص ،ص 695-709.

[2] محمود محارب اسرائيل و تركيا و الدول العربية : الدور و المنانة و بسط النفود و التحالفات في :العيطة و آهرون العرب و تركيا الحاضر و رهانات المسقبل(بيروت:المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات 2012)،ص 734.

[3] عبد الله تركماني تركيا صعدا في الشرق الاوسط،منتدي الحوار المتمدن الموقع الالكتروني
.ORJ/DEBAT/SHOW.ART.ASP ?AID=1611188http://WWW.AHEMAR

أ- النشاط الإعلامي عبر توجيه النقد الشديد إلى إسرائيل وتحميلها مسؤولية تدهور الأوضاع حيت وجه رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أقسى العبارات ضد الاساليب الوحشية الاسرائيلية إذ قال إن اسرائيل ستغرق في دموع أطفال غزة

ب- النشاط الحكومي الرسمي عبر التحرك علة الصعيد العملي من اجل وقف اطلاق النار وفتح المعابر الى غزة و ارسال المساعدات الانسانية وبالتالي وقف العدوان الاسرائيلي ضد غزة من خلال الزيارة التى قام بها أردوغان إلى الدول العربية المعنية مثل سوريا و الأردن و مصر و السعودية عام 2009

ج- النشاط الشعبي التركي واحدا من أكثر الشعوب تحركا دفاعا عن غزة حيث قامت الانتفاضات في تركيا من أقصى الشرق إلى أقصصي الغرب فشهدت اسطنبول واحدة من أضخم التظاهرات في تاريخها لدعم غزة لدعم غزة في 2009 رفعة شعارات الموت لإسرائيل شارك فيها أكثر من مليون شخص

ثم جاء تورط الإسرائيلي في التعرض الى قافلة الحرية التي كانت تقل مجموعة من نشطاء الإسلام معظمهم من الأتراك ساعين الى دخول غزة التي تعيش تحت الحصار إذ قامت مجموعة من القوات الخاصة التابعة للبحرية الاسرائيلية بتنفيذ إنزال جوي على كبرى سفن القافلة "مرمرة" التركية في 2010 مثل 10 أتراك من جراءه كانوا على متن السفينة و جرح آخريين فحدث مايمنك وصفه بالقطيعة الدبلوماسية بين تركيا و إسرائيل و تفاقم توتر في العلاقات بين البلدين ومثل نقطة تتحول الى نقطة مفصلية في تاريخ علاقاتها فكانت الدماء التي سالت على زظهر السفينة مرمر ثمن عودة تركيا الى المنطقة و دفعت تركيا نحو التقارب مع أطراف أخرى تكن العداء للجانب الإسرائيلي تجسد في تثبيت الحضور الاقليمي لدى أوسع الشرائح و القطاعات العربية و تحقيق التقارب الإيراني التركي .

ولن تقتصر الأزمة في العلاقات التركية الاسرائيلية على المستوى السياسي و إنما انعكست أيضا على مستوى السياحة بين البلدين ومن مظاهر التحفظ التركي حيال اسرائيل تأخر في تسليم صفقة طائرات دون طيار مع وجود عدد من المآخذ التركية على أداء الطائرات التي تسلمتها فيما دفعت إسرائيل عن طائراتها لأن الخلل في عملها يعود الى الكاميرات الثقيلة التي أصرت تركيا على تركيبها عليها.

ورغم ذلك ظلت محافظة على مسافة معينة مع إسرائيل و هو جزء من التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي تسعى إلى إبقاء كل القنوات مفتوحة مع كل الأطراف.[1]

لكن تركيا تدرك جيدا أن التوازنات الإقليمية لا تتغير بحادثة واحدة بل بادراك الأهداف و مدى تحققها عبر الاستثمار عناصر القوة و تحييد الخصم وفق رؤية مركبة تركز على التغيرات لمكونات الوضع الإقليمي و تغير

[1] رندا حيدر ،دراسة إسرائيلية حول النموذج الجديد للسياسة الخارجية التركية..... وكانت اخبار الشرق الجديد الموقع الالكتروني
ID=7652http://WWW;NEWORIENTMEWS/COM/NEWS/FULLMEWS.PLP?NEMS

مؤشرات تحالفات الدولية وهو ما فعلته تركيا باقتدار بإدارة هزم لازمة التى تغيرت بموجبها المنطلقات الأساسية للاستراتيجية الإقليمية التركية في الشرق الأوسط فأصبح الابتعاد التركي عن إسرائيل ملبيا للمصالح التركية العليا لكن الصعود الاقليمي التركي جعلها تتحدا بمنطق الأمور موقع إسرائيل كقوة إقليمية في الشرق الأوسط ونقل العلاقات بينهما لمصلحة تركيا و قام بتحييد إسرائيل الطامحة لأداء دور مميز في نظام شرق أوسطي جديد[1]

ولقد كان من الطبيعي أن يكون عدد التحديات التي تواجه العلاقات التركية الاسرائيلية كباقي علاقات الدولية خلال الفترة الزمنية الطويلة من عمر علاقات البلدين و المقصود بها مجمعة الظروف و الاشكاليات و المعطيات التي تظهر في الحاضر آو المستقبل و قد تكون هذه التحديات الداخلية من صنع الاطراف المحلية و قد تكون الخارجية من صنع الآخرين و تعد المؤسسة العسكرية و بالأخص الجانب التركي هي الراعي الرسمي لعلاقات البلدين كما تتعرض تركيا لضغوط عربية و اسلامية شديدة جعلت من تركيا تقف موقف المدافع و تقول بان هذه العلاقات ليست موجهة ضد احد و إنما في إطار تعاون ثنائي الذي وضع تركيا في موقف حرج أمام مسؤولية ادبية واخلاقية لتدافع عن نفسها و محاولة اثبات انتمائها الاسلامي من خلال الإدانة الاعلامية للممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني و الوقوف بجانب القرارات المدينة الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والوقوف بجانب القرارات المدينة لإسرائيل بمحافل الدولية فيما تقتصر التحديات التي تواجه الجانب الاسرائيلي في الغالب في معارضة بعض المتطرفين في اليمين الاسرائيلي و المخاوف التي تبديها بعض الأطراف التى لها عداء تاريخي مع تركيا مثل اليونان و الأردن[2]

من خلال هذه التحديات حاولت تركيا الموازنة بين علاقاتها مع العرب واسرائيل مما أفصح عن السياسة التركية الجديدة شكلت توجهاتها تحديا كبيرا للعلاقات التركية الاسرائيلية كونها قامت على الأسس التي وضعها أحمد داود أوغلو والمحدد و الاستراتيجية التركية و قد وصلت في حالة اختلاف بين تركيا واسرائيل احدى محاولات الاختيال السياسي من خلال سعي إسرائيل عبر احد عملائها و هو اليهودي (تيونكاي غيوني )الى محاولة اغتيال رئيس الوزراء التركي و زعيم حزب العدالة و التنمية رجب طيب أردوغان للإطاحة بالحكومة التركية

ساهمت التطورات الاقليمية بشكل واضح في تردي العلاقات التركية الاسرائيلية وان استمرار تراجعها سيؤدي إلى فقدان تل أبيب حليفا استراتيجيا مهما في الشرق الاوسط و هو ماسيقود بدوره الى زيادة العزلة الاقليمية الى إسرائيل

ولقد أجرت تركيا تحت قيادة رجب طيب اردوغان إصلاحات شاملة في بنية النظام السياسي التركي تحرر بموجبها من سيطرة المؤسسة العسكرية و البروقراطية التى سادت خلال سنوات الحكم السابقة لكنها أوجدت

[1] مصطفي اللباد،تركيا و إسرائيل واقع العلاقات و أفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية و الوطن العربي و العيطة وآخرون و العرب و تركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل( بيروت:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات 2012 ص،ص 715-717.

[2] رنا عبد العزيز خماش،العلاقات التركية الاسرائيلية وتاثيرها على المنطقة العربية درسات (58 ،(عمان:مركز دراسات الشرق الاوسط 2010) ص 131.

التحديات العديدة خلقت حالة من التفكير السلبي لكل جانب تجاه الآخرى،ورغم ذلك فإنها لم تغير في أهمية كلا من البلدين وفقا لمنظور المصالح المتبادلة بينهما.

**المطلب الثالث:مستقبل العلاقات العربية التركية بعد الثورات العربية**

تعاملت تركيا مع الثروات الطبيعية من خلال مداخيل مختلفة نوعا ما فقد تابعت تركيا بصورة حذرة ما حدث في تونس ،وبدأ هذا الموقف أكثر من وضوحا في مصرحين دعت النظام الى الاستجابة لمطالب الشعب وإدخال إصلاحات ، ثم طالبت النظام بالرحيل ، في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فبراير 2011. وإزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، عارضت تركيا فرص العقوبات و خطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو،أمام الموقف التركي في حالة البحرين فكان أكثر حذراً واكتفت تركيا بدعوة الاطراف كافة الى بط النفس ،والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني،ومطالبة المحتجيين بالإستجابة لمبادرة الإصلاح في الآن ذاته ،مع التحذير من الأخطار الانقسام السني الشعبي في المنطقة ،أما في حالة اليمنية فقد تجنبت تركيا التدخل المباشر ،واكتفت بالمناشدة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي،وفيما يتعلق بالأوضاع في سوريا فقد تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع الأحداث على الأرض السورية يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا و دعمه من جهة ،و التعاطف مع الثوار و التأييد الضمني لهم و لمطالبهم من جهة أخرى.مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية.[1]

وإزاء هذه المواقف التركية و الاختلافات بينهما اختلفت التفسيرات ووجهات النظر المطروحة حولها .فهناك من يراها مؤشر على تغليب مصالح تركيا الاقتصادية بالأساس ،و هناك من يراها مؤشر على ارتباك السياسة الخارجية التركية، نتيجة وقوعها في إختبار سياساتها التوازنية و عدم إنحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير،ويراها البعض مؤشر على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة و إنحياز لأطراف دون آخر و هناك من يرجع هذه المواقف الى المرجعية الاسلامية لحزب العدالة و التنمية ،و إرتباطه بالإخوان المسلمين في مصر و سوريا.[2]

وبفض النظر عن التغيرات السابقة،فقدت أثر التطورات التي تشهدها المنطقة العربية في الدور التركي ،من خلال السياسة الاقتصادية و العسكرية ز كما يلي :

1) **الناحية السياسية:** أدت الثورات العربية إلى النظر للدور التركي على أنه نموذج يجب الاستفادة منه،وبشكل خاص فيها يتعلق بتنظيم العلاقة بين البعد الديني و البعد السياسي ،حيث يمكن التمييز بين عدة

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة،الدور التركي الجديد في المنطقة الشرق الاوسط الفرص و التحديات ،(مذكرة في العلوم السياسية،قسم العلون السياسية،جامعة الشرق الاوسط،2014،ص ص 98-100.

[2] محمد نور الدين،تركيا و سوريا،نهاية العمق الإستراتيجي،مجلة المستقبل العربي العدد 369،(لبنان:مركز الدراسات الوحدة العربية 2011، ص 103.

اتجاهات،يركز أولها علة آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية الدولة من خلال دور الجيش،وترتيبات دستورية و مؤسسية و حوافز و ضغوط الأطراف الخارجية ،ويركز على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطورات في رؤية حزب العدالة و نجاحه في الوصول لصيغ توافقيه داخليا و خارجيا .وكذلك فتحت الثورات العربية مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية ،ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها ،مع التركيز التركي على المداخيل السياسية و الدبلوماسية بشكل أساسي ،السواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات ،أو باستضافة مؤتمر لبعض قوى المعارضة كما في حالة سوريا و ليبيا. و إقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية و الحفاظ على الأمن و الاستقرار من خلال وقف العنف و بدء عمليات إصلاح قد تصل الى ترتيبات لنقل السلطة .[1]وظهر هذا المنهج التركي بوضوح فيها اعلنته أردوغان في 07 نسيان 2011.عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في لبيا من خلال ثلاثة محاور هي :وقف قوي لإطلاق النار و انسحاب القوات الحكومية في المدن و إعادة إمدادات الإعاشة لها و تشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الانسانية للجميع و إطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف.[2]

2) **الناحية الاقتصادية** :تعاني تركيا حاليا خسارة اقتصادية في علاقات مع الدول التي تشهد ثورات،فقد تراجعت صادرات تركيا خلال الأشهر الثلاث الأولى من عام 2011 بنسبة 24% لكل من مصر واليمن و 20% لتونس،و 43% للبيا،و 05% لسوريا إضافة الى الخسائر المتعاقدين و شركات البناء التركيه في ليبيا التي يوجد فيها أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا وفق تقديرات عام 2009.

**الناحية الأمنية**:لقد أدت الأزمات التى تشهدها دول المنطقة الى ظهور أدوار أمنية عسكرية تركية في ليبيا و في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض خطر التسلح و إبطال المساعدات الإنسانية ،كذلك أظهرت بعض التحليلات السياسية وجود خطط تركية للتدخل و إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية ،في حال تدهور الأوضاع فيها،للحد من امتداد التأثيرات السلبية و تدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية و هذا مؤشر على إعادة إستدعاء الدور الأمني التركي في مرحلة ما قبل حزب العدالة والتنمية.

[1]المرجع نفسه ،ص 104.

[2]علي جلال معوض،العثمانية الجديدة-الدور الاقليمي التركي في الشؤق الأوسط،سلسلة قضايا القاهرة:المركز الدولي للدراسات المستقبلية 2009.ص 135-137.

خاتمة

وخلاصة القول أن هناك حاجة ملحة الى إعادة تعريف مكانة تركيا في الحقبة الجديدة التي عقبت أحداث 11 من سبتمبر 2001 إذ أن منطقة الشرق الأوسط في السنوات العشرة الأخيرة شهدت مجموعة من التحولات و التغيرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وواجهت المنطقة جملة من التحديات التى أثرت بمختلف أوجه الحياة على المستوي العملي و الممارسات التطبيقية على أرض الواقع.

فنجد أن السياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط هي محصلة حسابات مصلحيه و براغماتية قائمة على عناصر أفرزتها الظروف الاقليمية و الدولية التى استجدت في بداية التسعينات و التي حاولت في تركيا استغلالها لزيادة نفوذها الاقليمي و تحقيق مصالحها الوطنية سواء باستخدام ورقتي المياه و الأقليات أو الانطواء تحت جناح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة و ترتيبات الأمنية و الاقتصادية التى وضعتها و فوضت كل من تركيا و إسرائيل للتكفل بمهامها ضمن إطار التحالف الاستراتيجي بينهما يضمن المصالح المشتركة للدول الثلاثة ومما تقدم قامت هذه الدراسة بالتطرق الى الكثير من المعاني المتعلقة بالإستراتيجية الاقليمية لتركيا نحو منطقة الشرق الأوسط بعد أن تناولت المحاور الآتية:

**أولا** : تمكنت الدراسة من خلال البحث و الاستقراء للمعلومات الواردة فيها ،من إثبات صحة فرضيتها المفضلة الى:

تنفيذ السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط حيت تجلت ملامحها في المنطقة من خلال الاهتمام بالقضايا البارزة فيها وتبني نهج جديد او مشاريع استراتيجية تعبر عن القوة التركية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط إذ أن الموقع الاستراتيجي للمنطقة مكن تركيا من أداء دور فعال على مستواها بحكم أنها منطقة تشكل أحد أكبر دوائر الاهتمامات التركية ومع وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم في تركيا كحزب سياسي معتدل بزعامة رجب طيب أردوغان أصبحت إستراتيجياتها أكثر وضوحا على الساحتين الاقليمية و الدولية من خلال ديناميكياتها الأساسية في المنطقة وأيضا على اعتبار تمتع صانع القرار التركي بحنكة سياسية جعلته يقود المنظومة الشرق الأوسطية وهذا ما يلحظه في علاقات تركيا بدول الجوار و علاقاتها مع إسرائيل بالتحديد ،خاصة فيما يخص القضية الفلسطينية إذ نجدها سعت نحو بناء علاقات ايجابية مع جميع دول المنطقة حيت رأت تركيا أن مصيرا مشتركا يجمعها مع دول منطقة الشرق الأوسط العربية لدى فإنها عملت بكل ما أوتيت من جهد على حل مشكلات المنطقة باعتبارها مشكلتها الخاصة كما تمت تركيا دور دول الفاعلة في المنطقة وقدرتها على تقديم إسهامات جادة في المبادرات التي تتعهد ووضعت تركيا أمالا في أن تتعاون دول المنطقة على حل مشكلاتها بجهد مشترك فبالإضافة الى جغرافيا المتميزة فقد خص التاريخ تركيا بروابط مع دول جوارها في البلقان و الشرق الأوسط و القوقاز مما يضفي أهمية مضاعفة على مميزاتها الجغرافيا و يلقى بها الى مصافي التأثير الجيوليتيكي العميق .

**ثانيا:** أجابت الدراسة على الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي :

1) عالجت الدراسة الاشكالية الآتية المتعلقة بمدى تغير السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع منطقة الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية وحول الكيفية التي تجسدت بها ملامح سياستها الخارجية في المنطقة ففيما يتعلق بالإستراتيجية التركية التي تصاعدت خلال وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة في تركيا بشكل مطرد و ملحوظ في أدوارها على المستويين الاقليمي و الدولي و تبلورت خلالها هذه الإستراتيجية و الاقليمية التركية الجديدة بعد تراجع مكانتها الجيواستراتيجة لدى الغرب عقب انتهاء الحرب الباردة باعتبارها احدى آليات الغرب نحو تطوير الاتحاد السوفياتي السابق مما زاد من تعتر انضمامها إلى الاتحاد الأوربي فراح التفكير التركي البرغماتي يعيد قراءة مواقفه بشكل متأني اتجاه الواقع الاقليمي و الدولي عامة وكان أبرز هذه الأدوار التى تم تناول معطياتها من قبل منظري الإستراتيجية الجديدة اتجاه الشرق الأوسط يكمن في التوجه التركي نحو القضية الفلسطينية الذي أثر كثيرا من التكهنات و التساؤلات خاصة في ظل سيطرت حزب العدالة و التنمية ذي الميول الإسلامية على الحكم

2) تناولت الدراسة السؤال الأول متعلق بالجوانب الرئيسة التى تقوم عليها السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط إذ نجد أن هذه التوجهات ترتكز اهتماماتها في دول الجوار بالأخص الدول العربية منها إذ أن توجه تركيا نحو الدائرة العربية تابع من كونها تشكل ميدانا خصباً للمصالح و المنافع الاقتصادية و المالية و الاستثمارية و التجارية حيث أن وصول منطقة الشرق الأوسط الى هذا المنعطف الذي بات الأفق السياسي فيه مسدودا علي بعض الجهات إذ لم يكن جميعها حصل نتيجة عوامل عديدة تتداخل فيه المسؤولية بين جهات دولية و أخرى اقليمية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

3) تناولت الدراسة السؤال الثاني المتعلق بأثر البيئة المحلية الاقليمية و الدولية على الطبيعة الاستراتيجة الاقليمية لتركيا اتجاه منطقة الشرق الأوسط فقد أسهم تدخل السياسة الأمريكية المستمر في شؤون المنطقة بحصول عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة وإيران الأمر الذي بدل محاور النزاع على الساحة المتوسطية و أثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الاستراتيجة أكثر من أثرها بتطوراتها الذاتية أو بعلاقات القوى داخلها فقد تصاعدت الاستراتيجية التركية بشكل مطرد و ملحوظ في أدوارها على المستويين الاقليمي و الدولي بفعل المتغيرات على المستويين و بالأخص على المستوى الاقليمي

4) تطرقت الدراسة في السؤال الثالث المتعلق موقف تركيا في التراث العربية التى شهدتها المنطقة فقد أثرت التحولات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على طبيعة الاستراتيجية الاقليمية لتركيا فقد رأت تركيا في التراث العربية وعلى لسان أحمد داوود أوغلو أنها بمثابة التدفق الطبيعي للتاريخ و أنها عفوية وضرورية،و أنها جاءت متأخرة حيث كان ينبغي أن تحدث في الثمانينات و التسعينات من القرن العشريين ، و أن التغيرات التى تشهدها دول الشرق الأوسط الناتجة عن ضرورة اجتماعية ولابد من ابتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير فمثلت هذه الرؤية منطلقا أساسيا للموقف التركي من هذه التراث

5) تطرقت الدراسة في السؤال الرابع المتعلق بالديناميكيات الأساسية الفاعلة في السياسة الخارجية التركية في المنطقة حيث امتازت تركيا من بين دول الشرق الاوسط بانفتاحها على جميع دول المنطقة خصوصا تلك التي تجمع بينها صراعات تتطلب من تركيا القيام بدور الوساطة لحلها مثل النزاع العربي الاسرائيلي ، هذا الانفتاح التركي على كافة الجهات جاء من خلال ديناميكيات اتبعتها تركيا لسياستها الخارجية بحيث تجلت هذه الديناميكيات و الاستراتيجيات للقضايا التى ظهرت في المنطقة و التي كانت تركيا صاحبة دور فعال في خصمتها و التى من أبرزها القضية الفلسطينية

**الاستنتاجات:**

تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

1- إن الاستراتيجية الاقليمية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط جاءت بعد تراجع مكانتها الجيو إستراتيجية لدى القرب أعقاب انتهاء الحرب الباردة مما زاد من تعثر انضمامها الى الاتحاد الأوربي ،فراح التفكير التركي البراغماكي يعيد قراءة مواقفه بشكل متأني اتجاه الواقع الدولي عامة و الواقع الاقليمي الخاصة

2- توجه اهتمامات تركيا الاستراتيجية نحو الدائرة العربية التى تشكل ميدانا خصبا للمصالح و المنافع الاقتصادية و المالية و الاستثمارية و التجارية .

3- ترى تركيا من الثروات العربية أنها بمثابة تدقق تحقق طبيعي للتاريخ ، وأنها عقوبة و ضرورية ، وأنها جاءت متأخرة إذ كان ينبغي حدوثها في ثمانينات و التسعينات القرن العشرين، و أن التغيرات التى شهدت دول الشرق الأوسط نتيجة عن ضرورة اجتماعية ولابد من ابتعاد الزعماء عن العقوق أمام رياح التغيير فمثله هذه الرؤية منطلقا أساسيا للموقف التركي من هذه الثورات

**التوصيات:**

استنادا الى ما جاء في الاستنتاجات و لتجنب التأثيرات السلبية للإستراتيجية الاقليمية لتركيا اتجاه منطقة الشرق الأوسط فان الدراسة توحي بالآتي:

1- صياغة استراتيجية عربية للتعامل مع المتغيرات الدولية و الاقليمية وفق تصورات المصلحة الوطنية للدول العربية ،وهذا عبر تكثيف جهود التعاون و التنسيق في المحافل الدولية و الاقليمية.

تشجيع تعاون الدول العربية مع النظام السياسي القائم في تركيا وفق مبدأ المصالح المشتركة ، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية ،وعدم السماح بالمساس بالتوابث الوطنية لكافة الدول العربية عامة و الدول الشرق الأوسطية خاصة.

قائمة المصادر
و المراجع

**قائمة المراجع:**

**الكتب:**


1. أوزتوك إبراهيم،التحولات الاقتصادية التركيبية بين عامي 2002-2008،تر :محمد عبد العاطي ،تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج ،(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط2009،1).
2. أراس بولنت، السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية (عمان:مركز الجزيرة للدراسات،2009).
3. أراس بولنت، داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا،تر:الطاهر بوسا حية ،(عمان :مركز الجزيرة للدراسات ،2009).
4. أراس بولنت، السياسة الخارجية التركية نظرة من الداخل،(عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط،2012).
5. أوغلو أحمد داود،العمق الإستراتيجي وموقع تركيا ودورها في السياسة الدولية،تر:محمد جابر شبلي وطارق عبد الجليل (بيروت:الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات ،2010).
6. البرصان محمد،المشروعات التركية والأوروبي ،(عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط ،2012).
7. الهزايمة محمد عوض،السياسة (عمان :دار وائل ،2004).
8. الحمد جواد أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد تقديم في ميرفي (عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط،1997).
9. الحمد جواد ،توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط ،(عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط،2010).
10. الكيالي عبد الوهاب ،الموسوعة السياسية ،الجزء الثالث ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والنشر،1985).
11. الكيلاني إسماعيل ،الخلفية التراثية للموقف الأمريكية،(بيروت:المكتب الإسلامي،2009).
12. الكيلاني هيثم التعاون العسكري العربي-العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي، (القاهرة :أعمال المؤتمر الدولي الثاني ،ط1994،2).
13. الكعكي يحي أحمد ،الشرق الأوسط وصراع العولمة ،(لبنان :دار النهضة العربية،2002).
14. اللباد مصطفى ،تركيا وإسماعيل واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي،في الحيطة وآخرون :العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل (بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012).
15. النعيمي أحمد نوري،السياسة الخارجية ،(عمان :دار زهران للنشر والتوزيع،2009).
16. النعيمي أحمد نوري،النظام السياسي في تركيا (عمان :دار زهران للنشر والتوزيع ،ط2012،1).
17. النعيمي أحمد نوري، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، (الأردن،دار زهران للنشر،ط 1، 2013).

18. السيد محمد سليم ،تحليل السياسة الخارجية ،(بيروت:دار الجبل ،2001).
19. السيد محمد سليم ،الأوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الاستراتيجي،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012).
20. السماك أزهر محمد ،الجغرافيا السياسية الحديثة ،(العراق: جامعة الموصل ،1993).
21. العبدلي عبد المجيد ،قانون العلاقات الدولية ،(تونس:أقواس للنشر ،مطبعة فن وألوان،1994).
22. العناني إبراهيم محمد ،الخيار النووي في الشرق الأوسط ،(لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية،2010).
23. القاسم صالح محمود ،دراسة إستراتيجية الديمقراطية والحرب في الشرق خلال الفترة 2009،1945).
24. الشرقاوي باكينام ،الانطلاقة الإقليمية التركية لماذا وكيف؟ (القاهرة :منتدى الراصد،2009).
25. بركات ،نظام تحرير مشاريع التحرير في المنطقة العربية ومستقبلها ،(عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012).
26. جودة حسين جودة ،جغرافية آسيا الإقليمية ،(الإسكندرية:مصر ،الدار الجامعية،1997).
27. دال روبرت ،التحليل السياسي الحديث ،تر:علاء أبو زيد ،(القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).
28. هبير متين ،التحديث والتحول السياسي ،التجربة التركية في التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي،(أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2007).
29. حوات محمد علي ،مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ،(القاهرة:مكتبة مدبولي، 2002).
30. حسن ياسر أحمد ،تركيا لبحث عن المستقبل،(القاهرة:مكتبة الأسرة،2006).
31. كرامر هاينتس،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ،(الرياض ،مكتبة العبكان ،2001).
32. كشك أشرف محمد عبد الحميد ،تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو ،(بيروت :سلسلة أطروحات (100)،مركز دراسات الوحدة العربية،2012).
33. لويد جونسون ،تفسير السياسة الخارجية ،تر:محمد بن أحمد محمد السيد سليم ،(الرياض:عمادة شؤون المكتبات،جامعة الملك سعود ،السعودية ،1989).
34. محارب محمود ،إسرائيل وتركيا والدول العربية ،الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات ،(بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012).
35. محسن صالح وبشير نافع ،التقرير الاستراتيجي الفلسطينيين ،لسنة 2005،(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات،2006).
36. مطر جميل وهلال علي الدين،النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط3، 2002).

37. مين ليوتشونغ ،الربيع يتحول إلى مسرح للتجاذبات الجيوسياسية ،(شنغهاي:مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة الدراسات الأجنبية،2012).
38. ميشال نوفل،عودة تركيا إلى الشرق،الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية،(بيروت :دار العربية للعلوم ناشرون ،ط1، 2010).
39. ممدوح منصور محمد مصطفى ،الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط ،(القاهرة مكتبة مدبولي،ب ت ن ).
40. مقلد إسماعيل صبري،اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ،(بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية،أكتوبر،1968).
41. مقلد إسماعيل صبري،الإستراتيجية والسياسية الدولية ،المفاهيم والحقائق الأساسية ،(بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية ،1985).
42. معوض جلال عبد الله،صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، 1998).
43. معوض علي جلال ،العثمانية الجديدة،أدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط ،سلسلة قضايا، (القاهرة:المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ،2009).
44. مرسي مصطفى عبد العزيز ،أثر الأدوار الإقليمية الغير عربية على التوجهات العربية ،تزايد التأثير الدولي على توجهات النظام الإقليمي،(طرابلس: منتديات المركز الأكاديمي لتجميع الدراسات والبحوث العلمية،2009).
45. نور الدين محمد ،تركيا الجمهورية الحائرة ،(مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،أوت2009).
46. نور الدين محمد ،الدراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ،(بيروت :مركز الزيتونة للدراسات والاستشمارات ،ط1، 2009).
47. نور الدين محمد،تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ،(بيروت:مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون،2010).
48. نور منصور،المقاومة والطائفية في الشرق الأوسط ،(القاهرة:مركز دراسات الاشتراكية،2007).
49. سلامة أحمد سلامة ،الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟،(القاهرة :مركز الأهرام للنشر،2005).
50. سعد الدين إبراهيم ،مصر تراجع نفسها ،(القاهرة :دار المستقبل العربي،1983).
51. عبد الجواد السيد ،تاريخ الشرق الأوسط ،(الإسكندرية:دار الكتب المصرية للنشر والطباعة،2006).
52. عبد الحميد محمد كمال ،الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي ،القاهرة:مكتبة الانجلو المصرية للنشر والطباعة ،ط4، 2002).
53. عبد الله محمد أمين ،في أصول الجغرافية السياسية ،(القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،1977).

54. عبد عادل علي ،محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي،(بيروت،دبي:دار مدارك للنشر،2010).
55. عبد الله فاروق عمر،دول القوة ودول الضعف (القاهرة:المكتبة الأكاديمية،ط1، 2005).
56. عبد القادر محمد ،التحولات السياسية الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ،بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسية ،2012).
57. عبيدات خالد ،دوامة الحروب مستمرة رغم تداعياتها المدمرة لماذا وكيف؟ (عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط،2011).
58. عثمان ناظم يونس،الأكراد على طرفي الحدود العربية التركية،التداعيات السياسية والاجتماعية ،في العيطة وآخرون، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، (بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، 2012).
59. عثمان سيد أحمد ،دراسات في الشرق الأوسط ،(القاهرة:مكتبة النهضة العربية،2009).
60. فالح عبد الجبار ،الخليج والعراق ما بعد الحرب،تداعيات التغير المتناقضة ،الخليج وتحديات المستقبل ،(أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2005).
61. صابر فرح ،الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012).
62. صبري سميرة،احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط،(عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط،2011).
63. قرم جورج ،تاريخ الشرق الأوسط ،(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط1، 2010).
64. شبلي سعد شاكر و المشاقبة أمين، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرحلة ما بعد الحرب الباردة ،(عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع ،2013).
65. شيان تشوين،الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدولية، (بغداد:مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2012).
66. شمعون بريس،الشرق الأوسط الجديد ،(الإمارات المتحدة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1994 ).
67. 67/شرارة بلال ،تركيا وإسرائيل أسئلة وأجوبة قلة ،بيروت :دار عالم الفكر للنشر والتوزيع والطباعة، 2004).
68/خماش عبد العزيز رنى ،العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية،دراسات (58)،(عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ،2010).

**دراسات غير منشورة:**


1. الرحاحلة أحمد سليمان سالم ،الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط ،الغرض والتحديات ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم والآداب ،جامعة الشرق الأوسط،2014).
2. العدوان طايل يوسف عبد الله،الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران حول الشرق الأوسط (2002-2013) مذكرة الماجيستر في العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط 2014).
3. جوقارة حسين،محاضرات ،ألفيت على طلبة العلوم السياسية قسم ماجيستر في مقياس السياسة الخارجية المقارنة ،جامعة قسنطينة ،2003).
4. حداد شفيعة "توجهات السياسية الخارجية التركية بعد الحرب الباردة"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية ،(الجزائر :جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة السنة الجامعية:2003-2004).
5. لخضر حبيطة السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية (2002،2009)،مذكرة الماجيستر، في العلوم السياسية قسم دبلوماسية وتعاون دولي ،جامعة الجزائر "03"2012.
6. شلبي محمد ،السياسية الخارجية للدولة الصغرة (الأردن وعملية لتسوية الصراع العربي،الاسرائيلي (1979-1994) رسالة دكتورة مقدمة في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية (الجزائر :جامعة الجزائر 2006).
7. شرقي محمود ،السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1990-1992)مذكرة شهادة الماجيستر في العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 1996.


**المراجع الالكترونية:**


1. أنورجمال، المبادرة في السياسة الخارجيةالتركية،أنظر

W.W.W.TUHEYTOIDAY .NET/MODE/15/3

2. حيدر رندة ،دراسة ،إسرائيلية حول النموذج الجديد للسياسة الخارجية التركية...وكالة أخبار الشرق الجديد أنظر.

http://WWW.NEUEUOUENT.COM/NEWS/FULNEWS.PLP.NEUSID:7652.

3. عرفة محمد جمال وسعد عبد المجيد،الجيش التركي والإسلاميين هل اقترب الانقلاب الرابع ؟متحصل عليه من //htto online.net Kshlam 07ANTILE/2003/06/ARABIC

4. شقير شفيق، النظام التركي ، متحصل عليه من
35 http://www.alzera.net/nr/exemes/2002 6 af.193a.48/09 bbd.7gf
f9 be 02htm.
5. تركماني عبد الله :تركيا الصاعدة في الشرق الأوسط،منتدى الحوار المتمدن الموقع الالكتروني
asp aid:1²61188.http://www.ahemar:org/dèbat/dhow.art

**المجلات :**

**1.** أوغلو أحمد داود ،"تركيا شريكا لسياسة أوروبا الخارجية في الشرق الأوسط طاولة برغدورف المستديرة، إسطنبول، مطبوعة كوربوشيفتونغ هاسبورغ ،2007.
2. الأزعر محمد خالد ،واقع القضية وآفاقها ...منظور استراتيجي ،القاهرة:مجلة شؤون عربية، ع 129،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،2007.
3. الطويل زكي يوسف،مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية،(2001-1923)،مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية ،جامعة الموصل ، ع 10، 2009).
4. العناني خليل ،هل الدولية العربية على وشك السقوط ،القاهرة :مجلة شؤون عربية، ع129، 2007).
5. الرمحي محمد ،النفط والعلاقات العربية ،وجهة نظر عربية، (مقال من مجلة علم المعرفة، الكويت،أفريل،1982.
6. العلاف إبراهيم خليل ،الشرق الأوسط ،مجلة علوم إنسانية ،الجامعة الأردنية،عمان، ع27، 2011.
7. الشرعة علي عواد،الرؤى الإقليمية والدولية للشرق الأوسط،مجلة المنارة،جامعة آل البيت ،المفرق ،المجلد 14، ع02، 2008.
8. بيان للخارجية الأمريكية في جويلية/1987.
9. جواد سعد ناجي،العراق وجدلية العلاقة بين التذبذبات الدولية والإقليمية و الاستقطابية المذهبية-الطائفية، القاهرة: مجلة شؤون عربية، ع 129، 2007.
10. جريدة الحياة :لندن 1993/01/28.
11. جريدة الأهرام و القانون:1993/02/03
12. هيا جنة عدنان،التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية ،عمان :مجلة دراسات شرق أوسطية ،عدد الصيف،56،مركز دراسات الشرق الأوسط،2011.
13. زيتون مسعد،قراءة في الرؤية التركية لمنطقة الشرق الأوسط ،مجلة السياسة الدولية،الديمقراطية التركية، ع131، 2011.
14. حنفي عبد العظيم محمود ،اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية،القاهرة ،مجلة السياسة الدولية، ع156،مجلد 39،مؤسسة الأهرام 2001.

15. مصباح عامر صناعة السياسة الخارجية ،التخطيط في مواجهة الضغوط ،مجلة الدبلوماسي، ع37، 2007.
16. مجلة أوراق الشرق الأوسط، أزمة الخليج (ملف خاص)، نوفبر 1990.
17. نوفل أحمد سعيد،الوطن العربي والتحديات المعاصرة ،منشورات جامعة القدس المفتوحة،فلسطين،2008.
18. نور الدين محمد، العلاقات العربية التلاكية،ورقة عمل مقدمة إلى الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي،جامعة الدول العربية.
19. نور الدين محمد ،تركيا...إلى أين حزب العدالة والتنمية الإسلامي،في السلطة ،مجلة المستقبل العربي، ع 364، 2009.
20. نور الدين محمد، تركيا وسوريا :نهاية العمق الاستراتيجي،مجلة المستقبل العربي، ع369،مركز دراسات الوحدة العربية،2011..2009.
21. نيفين عبد الخالق،المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ع193.
22. سلامة معتز محمد ،الجيش والسياسة في تركيا ،السياسة الدولية، ع131،جانفي 1998.
23. سالم صلاح، رابطة الجوار العربي ...بين شروط الواقع ومعطيات التاريخ،القاهرة ،مجلة شؤون عربية، ع142، 2012.
24. صفران نواف، جريدة المعارف في 1993/03/05.
25. عبد الحي أحمد تهامي،الدستور والصراع الاجتماعي السياسي بعد الثورة في مصر ،بيروت مجلة جديدة الكترونية، مركز الدراسات العربية.
26. عبد الفتاح نبيل،العرب من النظام العربي إلى النظام الشرقي أوسطي تحت التشكيل،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،الأهرام، ع 111، 2003.
27. علي حسين باكر، لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا ،مجلة العصر ،أكتوبر 2004.
28. علي حسين باكر، نحو علاقة تركية خليجية إستراتيجية آراء حول الخليج، ع49،سبتمبر2008.
29. فاروق يوسف أحمد ،ما هو الشرق الأوسط المعاصر؟مدخل إلى إجابات متعددة مقال نشر في مجلة "أوراق الشرق الأوسط "الصادرة عن المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ،القاهرة،1991.
30. راشد سامح ،العرب ونووية إيران ،القاهرة ،مجلة السياسة الدولية، ع165،يوليو:مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2008.
31. رولو إريك"تركيا ما بعد أتاتورك،تر:بدر الرفاعي،مجلة الثقافة العالمية، ع79.الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،نوفمبر1996.

32. رفعت سعيدة، حسابات السياسة العربية وعلاقاتها بالتطورات الجارية بالمنطقة ،القاهرة ،مجلة شؤون عربية، ع132،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،2010.
33. تشان درا جنكيز،المنهج التركي إزاء إيران ،جريدة المستقبل22 تشرين الأول،2009.
34. خيري عمر، قراءة في نتائج انتخابات البرلمان المصري ،عمان،مجلة دراسات شرق أوسطية،عدد الربيع 59، مركز دراسات الشرق الأوسط،2012.
35. خليفة محمد ،تركيا وأزمة الخليج،مجلة مستقبل العالم الإسلامي، ع33،ربيع1991.

الفهرس

# الفهرس:

**كلمة شكر.**

**إهداءات.**

**مقدمة**.....أ

**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و التاريخي للسياسة الخارجية التركية**.....**9**

**المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لدراسة السياسة الخارجية**.....10

**المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية**.....**10**

**الفرع الأول : تعريف السياسة الخارجية**.....**10**

**الفرع الثاني : صنع القرار في السياسة الخارجية**.....**13**

**المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية**.....**16**

**الفرع الأول : العوامل المادية**.....16.

**الفرع الثاني : العوامل الخارجية**.....**18**

**المطلب الثالث : أهداف السياسة الخارجية وبناء خطواتها**.....**19**

**الفرع الأول: أهداف السياسة الخارجية**.....**21**

**الفرع الثاني : خطوات بناء السياسة الخارجية**.....**25**

**المبحث الثاني : الخلفية الجيوسياسية و التاريخية لتركيا**.....25

المطلب الأول : تركيا من خلال المعطيات التاريخية و الجغرافية.....25
الفرع الأول : المكانة التاريخية لتركيا.....25
الفرع الثاني : الموقع الجغرافي لتركيا.....26
المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للنظام السياسي التركي.....28
المطلب الثالث : التطور التاريخي لوضع تركيا في الساحة الدولية.....31
المبحث الثالث : السياسة الخارجية التركية.....34
المطلب الأول : صنع القرار في تركيا.....35
المطلب الثاني : أدوات السياسة الخارجية التركية.....39
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا.....43
الفصل الثاني: الشرق الأوسط و الرهانات الإقليمية.....48
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمفهوم الشرق الأوسط.....49
المطلب الأول: تعريف الشرق الأوسط.....49
المطلب الثاني: أهمية منطقة الشرق الأوسط.....54
الفرع الأول: الأهمية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط.....55
الفرع الثاني : الأهمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط.....57
الفرع الثالث : الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط.....58
الفرع الرابع : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.....59
المطلب الثالث: الرؤى الدولية حول منطقة الشرق الأوسط.....60
الفرع الأول: رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط.....61

الفرع الثاني: رؤية الدول الأوربية للشرق الأوسط.....63

الفرع الثالث : الرؤية الإسرائيلية و العربية للشرق الأوسط.....65

المبحث الثانـــي : العوامل الدولية المؤثرة على الشرق الأوسط.....67

المطلب الأول : العوامل المحلية.....67

المطلب الثاني : العوامل الإقليمية.....71

المطلب الثالث : العوامل الدولية.....75

المبحث الثالث: التحولات السياسية في الشرق الأوسط.....78

المطلب الأول: التغييرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.....79

المطلب الثاني : الاستقطاب الدولي و الإقليمي تجاه الأزمات في الشرق الأوسط.....82

المطلب الثالث : التغير في عناصر التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.....86

الفصل الثالث: الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط.....93

المبحث الأول: مرتكزات الرؤية التركية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي.....94

المطلب الأول النظام السياسي التركي في منطقة الشرق الأوسط.....94

المطلب الثاني:الأوضاع الإستراتيجية و الأمنية في دول الجوار.....97

المطلب الثالث:الترتيبات الاقتصادية التركية في الشرق الأوسط.....100

المبحث الثاني:ملامح السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط.....102

المطلب الأول: المشروع التركي والرؤية التركية الجديدة تجاه الشرق الأوسط.....102

المطلب الثاني: الشرق الأوسط في المنظور التركي.....105

**المطلب الثالث:تركيا و الديناميكيات الأساسية في منطقة الشرق الأوسط.....108**

**المبحث الثالث:مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.....111**

**المطلب الأول: موقف تركيا من القضية الفلسطينية.....111**

**المطلب الثاني:العلاقات التركية الاسرائيلية.....114**

**المطلب الثالث:مستقبل العلاقات العربية التركية بعد الثورات العربية.....118**

**خاتمـــة.....120**

**قائمة المصادر و المراجع.....125**

الفهرس.....134